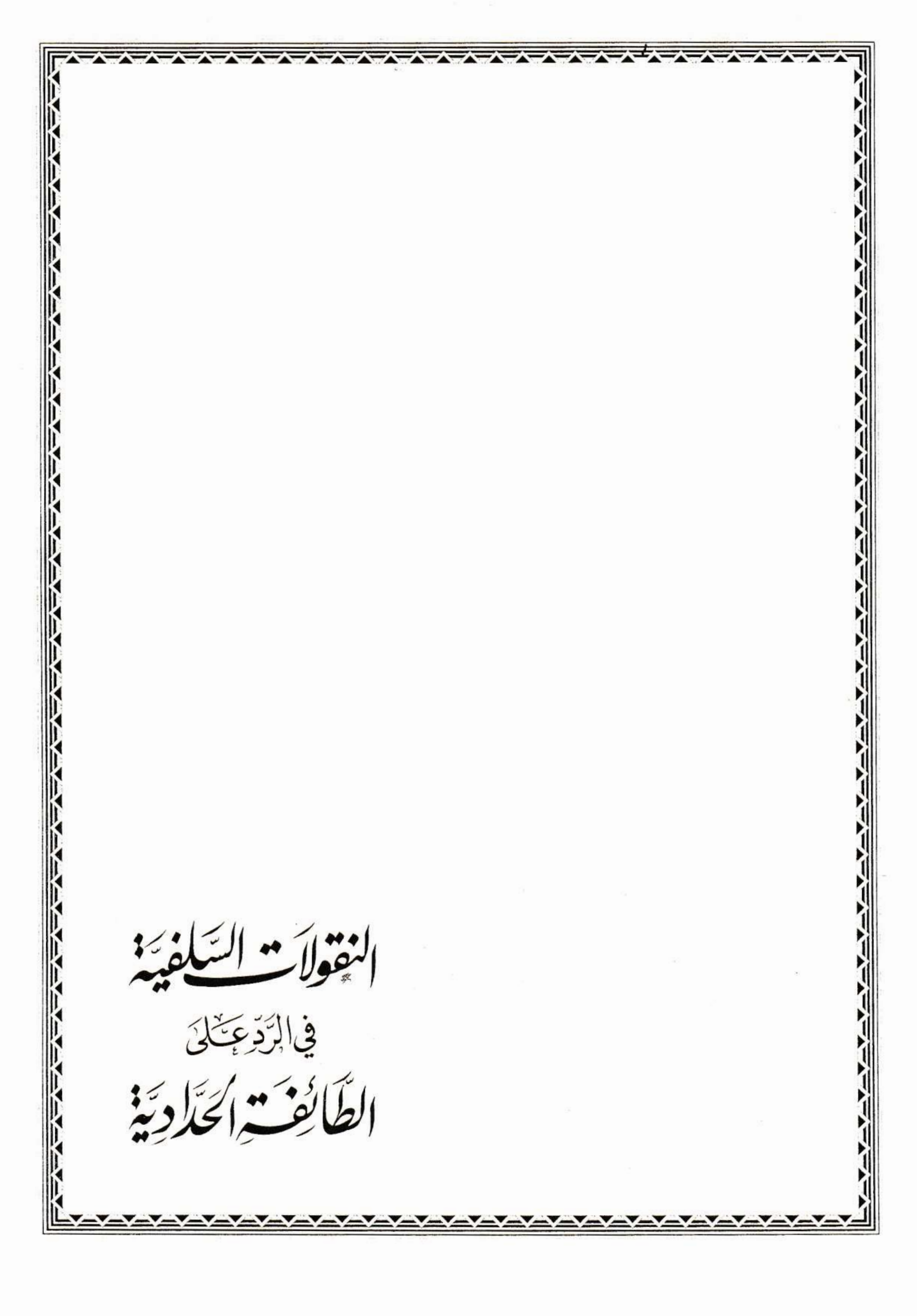

النقولات السلفية
في الرد على
الطائفة الحدادية
تقديم
فضيلة الشيخ
أحمد بن يحيى النجمي
فضيلة الشيخ
صالح بن فوزان الفوزان
فضيلة الشيخ
حافظ ثناء الزاهدي الباكستاني السلفي
بقلم
عبد الله بن محمد عامر الأحمري
مكتبة الأصالة والتراث
الشارقة
الدار الأثرية
للنشر والتوزيع

مصورات

أبي عبد الرحمن السلفي

الفلسطيني



النقولات السلفية
في الرد على
الطائفة الحدادية

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

رقم الإيداع: ٢٢٣٦/ ٢٠٠٨

مكتبة الأصالة والتراث

الشارقة

ميسلون - تلفون : ٠٠٩٧١٥٠٧٢٥٣٧٧١ - فاكس: ٠٠٩٧١٤٢٩٥٣٢٩٥ alasala uac@yahoo.com



مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية

جوال: ٠٠٢٠١٧٦٠٤٠٢٠٨

dar-elatharia@yahoo.fr - dar_elatharia١@hotmail.com

النقولات السلفية

في الرد على

الطائفة الحدادية

تقديم

فضيلة الشيخ
أحمد بن يحيى النجمي

فضيلة الشيخ
صالح بن فوزان الفوزان

فضيلة الشيخ
حافظ ثناء الزاهدي الباكستاني السلفي

بقلم

عبد الله بن محمد عامر الأحمري

مكتبة الأصالة والتراث
الشارقة

الدار الأثرية
للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العلامة الشيخ
أحمد بن يحيى النجمي

الحمد لله والصلاة والسلام علىٰ رسول الله وعلىٰ آله وصحبه.

وبعد:

فقد أرسل إليَّ أخي في الله ومحبي فيه الشيخ عبد الله بن محمد عامر الأحمري -وفقه الله- وثبته كتابه الذي ألفه في الرد علىٰ الحدادية وشيخهم محمود الحداد الذي أسرف في الحكم علىٰ كل مبتدع بأنه لا يجوز الاستغفار له ولا الترحم عليه ولا قراءة كتبه، فشابه بذلك الخوارج في حكمهم علىٰ صاحب الكبيرة بالكفر المخرج من الملة.

لأنَّا إذا حرمنا الترحم علىٰ المبتدع ببدعة غير مكفرة ومنعنا من الاستغفار له فقد عاملناه معاملة الكافر، ولقد كتب الشيخ عبد الله بن محمد عامر الأحمري -وفقه الله- كتابه المسمىٰ بـ:

«النقولات السلفية في الرد على الحدادية»

وأرسله إليَّ لأقرأه فقرأته بأكمله[1]، فأعجبت به لأنه قدم مقدمة ضافية ورد

---

(١) كلام الشيخ علىٰ النسخة الأولىٰ ولكني بعد ذلك زدت عليها ما يقارب الثلث، ثم رحلت لفضيلته وقرأتها عليه كاملة في يومين بمحضر كثير من المشايخ وطلبة العلم، فصوب =

علىٰ ثلاث عشرة فقرة سماها ثلاث عشرة نقطة.

والحقيقة أن رده كان ردًّا ممتازًا حيث أنه أَيَّدَ ردَّه علىٰ كل فقرة بآثار مروية عن السلف -فجزاه الله خيرًا وبارك فيه وكثر من أمثاله- وأني لأحث طلاب العلم علىٰ قراءة كتابه هذا لما فيه من الفائدة، وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه.

وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

كتب هذا

أحمد بن يحيى النجمي

٢٦/ ١/ ١٤٢٦هـ

=

عشرات المواضع التي وقع فيها الوهم والغلط، ولكثرة التصويبات وطولها لم أشر إليها لأنها كانت في الآثار وبعض الجمل، فكنت أصوب ذلك أثناء القراءة.

وقد أصر الشيخ -حفظه الله- علىٰ إزالة كل لقب لقبته به، وقال: أنا طالب علم!! وقد راجعته في ذلك ولكنه أصر علىٰ موقفه، وهذا من تواضعه -حفظه الله-.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله
وصحبه وبعد فقد أرسل إلي أخي في الله
ومحبي فيه الشيخ عبد الله بن محمد عامر الأحمري
وفقه الله وثبته كتابه الذي ألفه في الرد على
الحدادية وشيخهم محمود الحداد الذي أسرف في الحكم
على كل مبتدع بأنه لا يجوز الاستغفار له ولا الترحم
عليه ولا قراءة كتبه فشابه بذلك الخوارج في حكمهم
على صاحب الكبيرة بالكفر المخرج من الملة إلا أنه إذا
حرم الترحم على المبتدع ببدعة غير مكفرة ومنعنا من
الاستغفار له فقد عاملناه معاملة الكافر فكتب
الشيخ عبد الله بن محمد عامر الأحمري وفقه الله كتابه المسمى
بالنقولات السلفية في الرد على الحدادية وأرسله إلي لقراءته
فقرأته بأكمله فأعجبت به لأنه قدم مقدمة
ضافية ورد على ثلاث عشرة فقرة سماها ثلاث عشرة

صورة مقدمة الشيخ أحمد النجمي بخط يده

نقطة والحقيقة أن رده كان رداً ممتازاً أحببت أنه
أيد رده على كل فقرة بآثار مروية عن السلف فجزاه الله
خيراً وبارك فيه وكثّر من أمثاله وإني لأحث طلاب
العلم على قراءة كتابه هذا لما فيه من الفائدة ووفق
الله الجميع لما يحبه ويرضاه وصلى الله على نبينا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

كتبه أحمد بن يحيى النجمي

٢٦ / ١٤٢٦

صورة مقدمة الشيخ أحمد النجمي بخط يده

مقدمة العلامة الشيخ
صالح بن فوزان الفوزان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده.

وبعد:

فإن هذه البلاد السعودية -ولله الحمد- قد قامت علىٰ العقيدة الصحيحة وعلىٰ منهج السلف الصالح، فلا تقبل الدخيل المشبوه، من متعالم جاهل أو عالم ضال، يريد أن يغير مسار البلاد، ويجلب إليها أفكارًا مخالفة لما تسير عليه من العقيدة الصحيحة والمنهج السليم.

ومن حاول ذلك تصدىٰ له علماؤها بالرد والتفنيد، ومن ذلك ما كتبه الأخ الشيخ عبد الله بن محمد بن عامر الأحمري بعنوان:

«النقولات السلفية في الرد على الحدادية»

في مسألة: التكفير والتضليل والتبديع، فجاء رده وافيًا في كشف شبهاتهم ونقض مغالطاتهم.

فجزاه الله خيرًا، ونفع بما كتب وبيَّن، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه.

كتبه [١]

صالح بن فوزان الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء

٩/ ٥/ ١٤٢٧هـ

---

(١) قد تم تعديل بعض الجمل، وكذلك تصويب بعض المواطن من قبل الشيخ فكانت كما قال، وشيخنا -حفظه الله- أزال -وهذا من تواضعه- الكلمات التي فيها ثناء عليه بما هو أهله، وقد تم تعديل بعضها.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده. وبعد: فإن هذه البلاد السعودية - ولله الحمد - قد قامت على العقيدة الصحيحة وعلى منهج السلف الصالح فلا تقبل الدخيل المشبوه من متعالم جاهل أو عالم ضال يريد أن يغير مسار البلاد ويجلب إليها أفكاراً مخالفة لما تسير عليه من العقيدة الصحيحة والمنهج السليم ومن حاول ذلك تصدى له علماؤها بالرد والتفنيد ومن ذلك ما كتبه الأخ الشيخ عبدالله بن محمد بن عامر الأحمري بعنوان الأقوال السلفية في الرد على الطائفة الحدادية في مسألة التكفير والتضليل والتبديع. فجاء رده وافياً في كشف شبهاتهم ونقض مغالطاتهم. فجزاه الله خيراً ونفع بما كتب وبيّنه وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

كتبه:
صالح بن فوزان الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء
[توقيع]
٩/٥/١٤٢٧هـ

صورة مقدمة الشيخ صالح الفوزان بخط يده

مقدمة الشيخ
حافظ ثناء الله الزاهدي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

أما بعد:

فقد قرأت الرسالة المسماة بـ:

«النقولات السلفية في الرد على الحدادية»

للأخ الفاضل عبد الله بن محمد بن عامر الأحمري -حفظه الله- قراءة عاجلة فوجدتها في غاية من النفع، حيث جمع فيها صاحبها نقولًا كثيرة من المصادر المتنوعة وفي مباحث علمية متفرقة، التي تدل علىٰ سعة اطلاعه علىٰ متعلقات الموضوع.

علاوة عن الرد العلمي المتين وبأسلوب حكيم علىٰ الفكر الصوفي المنحرف خصوصًا، وعلىٰ مبادئ وأصول الطوائف المبتدعة الأخرىٰ التي تجانس الحدادية في التطرف والانحراف عمومًا.

فجزىٰ الله المؤلف خير الجزاء، وجعل عمله هذا الذي هو عمل الدفاع عن

العقيدة الإسلامية الصافية وأصحابها ثقلًا راجحًا في كفة حسناته يوم القيامة، وهو ولي التوفيق والسداد.

وكتبه

العبد الفقير إلىٰ الله العلي

حافظ ثناء الله الزاهدي

صباح الأحد الموافق ١٢/ ٧/ ١٤٢٧هـ

في المسجد الحرام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه أجمعين،
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:
فقد قرأت الرسالة المسماة بـ «النقولات السلفية في الرد على الطائفة
الحدادية» للأخ الفاضل عبد الله بن محمد بن عامر الأحمري حفظه الله قراءة عاجلة
فوجدتها في غاية من النفع، حيث جمع فيها صاحبها نقولاً كثيرة من المصادر
المتنوعة وفي مباحث علمية متفرقة، التي تدل على سعة الاطلاع على
متعلقات الموضوع، علاوة عن الرد العلمي المتين وبأسلوب حكيم عن
الفكر الصوفي المنحرف خصوصاً وعن مبادئ وأصول الطوائف المبتدعة
الأخرى التي تجانس الحدادية في التطرف والانحراف عموماً فجزى الله
المؤلف خير الجزاء، وجعل عمله هذا الذي هو محل الدفاع عن العقيدة
الإسلامية الصافية وأصحابها ثقلاً راجحاً في كفة حسناته يوم القيامة
وهو ولي التوفيق والسداد.

وكتبه
العبد الفقير إلى الله العلي
حافظ ثناء الله الزاهدي
صباح الأحد الموافق ١٤٢٧/٧/١٢
في المسجد الحرام

صورة مقدمة الشيخ حافظ ثناء الله الزاهدي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسولنا محمد وعلىٰ آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

وبعد:

فالناظر إلىٰ حال الناس في هذه الأيام يدرك إدراكًا بينًا الشبه الداخلة علىٰ كثير من الناس، بل وطلبة العلم، وسبب هذا كثرة أهل الزيغ والبدع، الذين تأوَّلوا بآرائهم المدخولة فأخطئوا.

وتكلموا في العقيدة دون معرفة ثاقبة فضلُّوا وأضلُّوا، وبجهود هؤلاء اتصلت حلقات الجهل، وأرخت ذوائبها علىٰ مشارق الأرض ومغاربها، وكثُر دعاة الأحزاب مع اختلاف مناهجهم وتنوع مشاربهم.

وبدأ التعالم يشتد سوقه، وتكلم في العلم بل وفي مسائل العقيدة من ليس منها في قبيل ولا دبير، وتنتشر الشائعات، وتتأثر الأسماع بما يُنقل ويُقال، حتىٰ أدىٰ ذلك إلىٰ الاستهانة بعقول الذين سبقونا، والحط من أقدارهم، وبيان عوزهم في فهم المعلومة والتثبت من المعرفة.

كل ذلك محاط بسفهاء الأحلام حدثاء الأسنان الذين غرَّروا بالشباب والصبية، وفصلوهم عن العلماء الربانيين، بحجة الأخذ من كتب المتقدمين الأوائل، والتوفيق بين عباراتهم ومقالاتهم.

وهذا هو التغرير والإغراء بهولاء الشباب ليلقوا بأنفسهم في بحر لُجي لا يرىٰ الراكبُ شاطئًا يأوي إليه، فتحققت الهلكة لا محالة؛ إلا لمن حفظ الله -جل وعلا-.

فلا يُعلم علم إلا بتمهيد المتأخرين من أهل الفن كأمثال شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم والإمام ابن عبد الوهاب في العقيدة، وأمثال ابن حجر وغيره في علوم الحديث.

وبأخذ هذه العلوم بالدارسة والمزاحمة بالركب لأهل العلم من شيوخنا المعتبرين، الذين لا يزالون منائر بارزة، ونجومًا ظاهرة، ثابتين -بفضل الله- مع شدة الأعاصير، يدفعون الشبه والأهواء، لا يريدون جزاءً ولا شكورًا، بل يخافون يومًا عبوسًا قمطريرًا.

وبما ذكرته لك فقط تصل -يا طالب الحق- متدرجًا إلىٰ كتب القوم علىٰ قاعدة بينة فتفهم كلامهم، وتحمل بعضه علىٰ بعض؛ فتتخذ منهم مثالًا يُحتذىٰ وطريقة تُقتدىٰ.

ولهذا كتبت هذه الورقات نُصحًا لجماعة الشباب، مع علمي أنها غير جامعة لمعاني السنة كلها، ولكنها -ولله الحمد- تحوز جملًا من فوائدها، ونوادر من دررها، غير خارج فيها عن مذهب الأئمة السالفين ومسالك شيوخنا المعتبرين الذين أخذوا العلم بالتلقي والسماع، استجابة لأمر الله -تبارك وتعالىٰ- في قوله: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة:١٢٢].

ولقول رسول الله ﷺ: «**تسمعون ويسمع منكم، ويسمع ممن سمع منكم**». رواه أحمد وأبو داود بسند جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وليُعلم أن طلب العلم بطرق التلقي والسماع هو سبيل المؤمنين، بل أمرهم.

فعن عائذ الله أبي إدريس الخولاني قال: «قام فينا عبد الله بن مسعود على درج هذه الكنيسة، فما أنسى أنه يوم خميس، فقال: أيها الناس، عليكم بالعلم قبل أن يُرفع، فإن من رفعه أن يقبض أصحابه وإياكم والتبدُّع والتنطع.

وعليكم بالعتيق؛ فإنه سيكون في آخر هذه الأمة أقوام يزعمون أنهم يدعون إلى كتاب الله وقد تركوه وراء ظهورهم». أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى بسند صحيح (١/ ٣٥١) رقم (٣٨٨)، تحقيق العلامة محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

وقال سلمان رضي الله عنه -كما عند الدارمي بسند صحيح-: «لا يزال الناس بخير ما بقي الأول حتى يتعلَّم -أو يُعلم- الآخر -فإذا هلك الأول قبل أن يُعلِّم- أو يتعلَّم -الآخر هلك الناس».

وبهذا نعلم أن كبيرًا لإحدى الطوائف[1] كان مقيمًا بمدينة الرياض -عاصمة المملكة- وإبَّان إقامته تلك لم نسمع أنه جالس عالمًا من العلماء الكبار أمثال شيخ الإسلام ابن باز رحمه الله، والعلامة الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله- وغيرهما من أئمة السنة.

بل لم يتلق العلم على أحد ألبتة -كسائر المتصدرين اليوم إلا من رحم ربك-، ومع ذلك نصب نفسه عالمًا حتى لقَّبه السفهاء بإمام أهل السنة !! -فلا حول ولا قوة إلا بالله- فقل لي: أليس هذا مخالفًا لسبيل السلف الصالح؟

---

(١) هو المدعو محمود بن محمد الحداد، مصري الجنسية ولد عام ١٣٧٤هـ، وبدأ تعليمه ببلده حتى تخرج في كلية الزراعة، ثم انتقل بعد ذلك إلى مدينة الرياض كمحاسب في جامعة الإمام محمد بن سعود، ثم تحول إلى المدينة النبوية وعمل على إخراج بعض الكتب مع دس سمومه في طياتها مما أدى إلى إخراجه من المملكة العربية السعودية.

قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾[النساء:١١٥] .

قال أحد العلماء بعد كلام طويل: (... واتفاق الناس علىٰ ذلك في الوقوع، وجريان العادة به كافٍ في أنه لابد منه، وقد قالوا: إن العلم كان في صدور الرجال ثم انتقل إلىٰ الكتب، وصارت مفاتحه بأيدي الرجال».

وهذا الكلام يقتضي بأن لابد في تحصيله من الرجال، إذ ليس وراءَ هاتين المرتبتين مرمىٰ عندهم، وأصل هذا في الصحيح: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس، ولكن يقبضه بقبض العلماء...**»...).

قلت: في الصحيحين من حديث ابن عمرو ...

ثم قال بعد ذلك بأسطر، في علامات العالم المتحقق بالعلم:

«والثانية: أن يكون ممن رباه الشيوخ في ذلك العلم، لأخذه عنهم وملازمته لهم، فهو الجدير بأن يتصف بما اتصفوا به من ذلك، وهكذا كان شأن السلف الصالح...».

إلىٰ أن قال: «وحسبك من صحة هذه القاعدة أنك لا تجد عالمًا اشتهر في الناس الأخذ عنه إلا وله قدوة واشتهر في قرنه بمثل ذلك، وقلما وُجدت فرقة زائغة ولا أحد مخالف للسنة إلا وهو مفارق لهذا الوصف...». اهـ

انظر: الموافقات للشاطبي، تحقيق مشهور حسن سلمان (١/ ١٤٠و ١٤٢و ١٤٤)، وكتاب المرافق للشيخ محمد بن مأمين، تحقيق مشهور حسن أيضًا (١/ ٥٤-٥٧)، وصدق أحد المتقدمين إذ قال:

وإنك لن ترىٰ للعلم شيئًا ... يُحققه كأفواهِ الرجال

فكن يا صاح ذا حرصٍ عليه ... وخذه عن الرجال بِلا مَلال

ولا تأخذه من صُحف فترمىٰ ... من التصحيف بالداء العضال

ثبت عند الطبراني والدارمي بسند حسن في الشواهد والمتابعات لحال شهر بن حوشب عن أبي أمامة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «**خذوا العلم قبل أن ينفد** -ثلاثًا-»، قالوا: يا رسول الله، وكيف ينفد وفينا كتاب الله، فغضب -لا يُغضبه الله- ثم قال: «**ثكلتكم أمهاتكم ألم تكن التوراة والإنجيل في بني إسرائيل ثم لم يغن عنهم شيئًا، إن ذهاب العلم ذهاب حملته** -ثلاثًا-».

ولشهر متابعة عند أحمد في المسند والطبراني في الكبير أيضًا... وفيه: فقال أعرابي: يا نبي الله، كيف يرفع العلم منا، وبين أظهرنا المصاحف، وقد تعلمنا ما فيها وعلمناها نساءنا وذرارينا وخدمنا؟!

قال: فرفع النبي ﷺ رأسه وقد علته حمرة من الغضب فقال: «**أي ثكلتك أمك! هذه اليهود والنصارىٰ بين أظهرهم المصاحف، لم يصبحوا يتعلقون بحرف مما جاءتهم به أنبياؤهم، ألا وإن من ذهاب العلم أن يذهب حملته** -ثلاث مرار-».

قلت: وفي السند معان بن رفاعة وعلي بن يزيد الألهاني: ضعيفان ويصلحان في الشواهد والمتابعات، وله شاهد بسند صحيح عند أحمد في المسند من حديث عوف بن مالك الأشجعي.

وآخر من حديث أبي الدرداء عند الترمذي ... وفيه: «**ثكلتك أمك يا زياد! إن كنت لأعدك من فقهاء أهل المدينة، هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارىٰ، فماذا تغني عنهم**». وسنده جيد.

وهذا من النصوص الدالة علىٰ وجوب الأخذ من العلماء والتلقي عنهم، بل ودليل علىٰ رفعة شأنهم، بل كان من هدي السلف عدم مزاحمتهم ومعارضتهم إلا بحجة بينة.

قال سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا رأيت الشاب يتكلم عند المشايخ -وإن كان قد بلغ من العلم مبلغًا- فآيس من خيره فإنه قليل الحياء».

رواه البيهقي في المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ رقم (٦٧٩) (٢/ ١٨٥)، وقريبًا منه عن إبراهيم بن أدهم في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (١/ ٢٠١) رقم (٣٥٦).

بل كان من هدي السلف الصالح عدم الفتيا والكلام في مسائل العلم إلا للعلماء المشهود لهم بالطلب دون غيرهم.

قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما عند الخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ٣٢٥)، وأبي نعيم في الحلية (٦/ ٣١٦) بسند صحيح: «ما أفتيت حتىٰ شهد لي سبعون أني أهل لذلك».

وفي الديباج المذَهَّب في علماء المذهب لابن فرحون (ص٢١) قال: قال مالك: «ليس كل من أحب أن يجلس في المسجد للتحديث والفتيا جلس حتىٰ يشاور فيه أهل الصلاح والفضل وأهل الجهة من المسجد، فإن رأوه أهلًا لذلك جلس، وما جلست حتىٰ شهد لي سبعون شيخًا من أهل العلم أني موضع لذلك».

وثبت عند البيهقي في المدخل (٨٢٥) (٢/ ٢٨٠)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ٣٢٦)، وأبي نعيم في الحلية (٦/ ٣١٦) بسند حسن عن الإمام مالك أنه قال: «ما أجبت في الفتوىٰ حتىٰ سألت من هو أعلم مني هل تراني موضعًا لذلك؟ وسألت ربيعة، وسألت يحيىٰ بن سعيد فأمرني بذلك.

فقلت -القائل خلف بن عمر صَدِيقُ مالك-: يا أبا عبد الله، فلو نهوك؟!، قال: كنت أنتهي، لا ينبغي للرجل أن يرىٰ نفسه أهلًا لشيء حتىٰ يسأل من هو أعلم منه».

قارن هذا بإيقاف كبار العلماء لبعض الأشخاص مع معاودتهم للكلام في مسائل العلم، والله المستعان.

وقال سفيان الثوري: «لم يكن السلف هكذا، كان أحدهم لا يدعي الإمامة ولا يجلس في الصدر حتىٰ يطلب العلم ثلاثين سنة». ذكره البيهقي في المدخل (٣٨٨) (٢/ ١٨٥) وفي هذا المعنىٰ آثار أُخَر تعضده.

وصدق الإمام عُمر بن عبد العزيز: «من عمل في غير علم كان ما يفسد أكثر مما يُصلح». أخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/ ١٠٩)، وله شاهد عند ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٣).

وسُئل الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا كان عند الرجل الكتب المصنفة فيها قول رسول الله ﷺ، واختلاف الصحابة والتابعين، وليس للرجل بُصْرٌ بالحديث الضعيف المتروك منها فيفتي به ويعمل به.

قال: «لا يعمل حتىٰ يسأل أهل العلم ما يؤخذ به فيكون يعمل علىٰ أمر صحيح، يسأل عن ذلك أهل العلم».

انظر: مسائل أحمد -رواية ابنه عبد الله- تحقيق المُهنا رقم (١٨٢٣) (٣/ ١٣١١/ ١٣١٢)، وانظر: إعلام الموقعين تحقيق مشهور سلمان (٦/ ١١٥).

وعن إسحاق الفروي قال: «سئل مالك: أيؤخذ العلم عمن ليس له طلب ولا مجالسة؟ فقال: لا، فقيل: أيؤخذ عمن هو صحيح ثقة غير أنه لا يحفظ ولا يفهم ما يحدث؟

فقال: لا يكتب العلم إلا ممن يحفظ، ويكون قد جالس الناس وعرف وعمل، ويكون معه ورع». انظر إسعاف المبطأ برجال الموطأ للسيوطي (ص٧٤)، تحقيق خالد القريوتي.

وثبت بسند صحيح إلىٰ مالك وسليمان التيمي -رحمهما الله- أنه بلغهما عن لقمان الحكيم أنه قال لابنه: «يا بني، جالس العلماء وزاحمهم بركبتيك...».
انظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١/ ٤٣٨).

وفي الكفاية في معرفة أصول الرواية بسند صحيح عن ابن جابر: «لا يؤخذ هذا العلم إلا عمن شهد له بالطلب، قال أبو زرعة: فسمعت أبا مسهر يقول: إلا جليس العالم فإن ذلك طلبه».

قال الخطيب البغدادي في الكفاية (١/ ٢٨٨)، تحقيق الدمياطي معلقًا علىٰ هذا: «أراد أبو مسهر بهذا القول: أن من عرفت مجالسته للعلماء وأخذه عنهم أغنىٰ ظهور ذلك من أمره أن يُسأل عن حاله». اهـ

وقال الإمام الأوزاعي: «كان هذا العلم كريمًا، يتلقاه الرجال بينهم، فلما دخل الكتب دخل فيه غير أهله». البيهقي في المدخل (ص٤١٠)، والدارمي في مسنده، ط الداراني (١/ ٤١٩).

وفي مقدمة التمهيد لابن عبد البر (١/ ٤٦)، والخطيب في الكفاية (١/ ٤٧٨) من طريق سعيد بن عبد العزيز عن الإمام سليمان بن موسىٰ قال: «لا يؤخذ العلم من صَحَفي».

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من تفقه من بطون الكتب ضيع الأحكام».
انظر: تذكرة السامع والمتكلم، تحقيق عبد السلام عمر علي (ص١٨٧).

وفي تذكرة السامع أيضًا (ص١٨٧) قال: «وكان بعضهم يقول: من أعظم البلية تمشيخ الصحيفة». أي: الذين تعلَّموا من الصحف. اهـ

وفي ترتيب المدارك (٤/ ٦٢٣): «أن علماء القيروان ردوا كلام أبي جعفر الداودي الأسدي لما كتب إليهم، فأجابوه: اسكت لا شيخ لك».

وما أجمل كلام الإمام أحمد حيث قال له المعتصم: «كلِّم ابن أبي دؤاد، فأعرض بوجهه وقال: كيف أكلم من لم أره علىٰ باب عالم قط». رواه القاضي عياض في الإلماع (ص٢٨) ط قديمة، وابن بشكوال في الصلة (١/ ٢٥٥).

وصدق القائل:

وما كلُّ مخضوب البنان بثينةٌ ... وما كل مصقول الحديد يماني

وقد أطلت قليلًا في هذه النقولات؛ لأنه ليس أمام هؤلاء المنشقين إلا أن يؤمنوا بهذه الأحاديث النبوية، والآثار السلفية من أن العلماء هم أهل التلقي والمجالسة، ولا يُستدرك علىٰ ذلك بـ: «لكن»، و«أرأيت»؛ فإن الشريعة كاملة شاملة لا تحتاج إلىٰ زيادة؛ فقد أوضح رسول الله ﷺ لنا السبيل وأنار لنا الطريق في جميع الأمور بأبي هو وأمي.

قال الشاطبي في الاعتصام (١/ ٦٠-٦٢و ٦٤): «... وثبت أن النبي ﷺ لم يمت حتىٰ أتىٰ ببيان جميع ما يحتاج إليه في أمر الدين والدنيا وهذا لا مخالف عليه من أهل السنة.

فإذا كان كذلك فالمبتدع إنما محصول قوله بلسان حاله أو مقاله: إن الشريعة لم تتم وإنه بقي منها أشياء يجب أو يستحب استدراكها، لأنه لو كان معتقدًا لكمالها وتمامها من كل وجه لم يبتدع ولا استدرك عليها، وقائل هذا ضال عن الصراط المستقيم».

إلىٰ أن قال: «... إن المبتدع قد نزل نفسه منزلة المضاهي للشارع لأن الشارع وضع الشرائع وألزم الخلق الجري علىٰ سننها ... فهذا الذي ابتدع في دين الله قد صير نفسه نظيرًا ومضاهيًا حيث شرع مع الشارع».

وعند البيهقي في المدخل (٢٣٦) (١/ ٢١٥): «جاء رجل إلىٰ مالك فسأله عن مسألة فقال له: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، فقال الرجل: أرأيت؟ فقال مالك: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]».

وانظر: الحلية (٦/ ٣٢٦).

واعلم أن أكثر الأحزاب، بل جميع أهل الأهواء لا يحبون هذه الآثار، ويحملونها علىٰ غير مرادها، بل ترىٰ أكثرهم يسعىٰ لإخفائها وعدم التحدث بها، ويبغض من ينشرها ويظهرها حتىٰ قال بعضهم حين سمع لبعض العلماء كلامًا حول هذا، فقال هذا المتعالم: يريدون تحجير واسعٍ!

وليس ذلك إلا لأن من عرفها وتأملها أسقط رءوس البدع والتعالم، فلا يلتفت لمقالهم ولا يُعوّل عليهم، ولا يلوي بعد ذلك علىٰ أحد منهم؛ لأن هذا حكم وشرع يجب تصديقه وامتثاله، ولو خالف شهواتنا وتطلعاتنا.

فيجب علىٰ هؤلاء الاستجابة لهذه النصوص الشرعية والآثار السلفية، وامتثال ما جاءت به، قال الله ﷻ: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص:٥٠].

وقد رأيت بعض الحدادية القاطنين في مدينة ينبع، عندما علم بهذه النصوص الشرعية اشتد غضبه منها، وقال -ليلبس الحق بالباطل ويشوش علىٰ العامة-: هذا الكوثري، عنده مشايخ وهو مبتدع!!

بل إن هذا المتعالم زاد في تعالمه وأصبح لا يجلس في مجلس إلا ويبدأ بالإفتاء والتقول علىٰ رسول الله ﷺ؛ لأنه مولع بالموضوعات كشيخه، حتىٰ بدون طلب من الموجودين، جريًا علىٰ قاعدته: يعني أَسْكُت ولا أتكلم وهم يتكلمون!!

وأخبرني اثنان أن هذا الشخص رد حديث المصطفى ﷺ : «**تسمعون ويسمع منكم...**». حتىٰ قال بعضهم: هل يكفر!! قلت: هذا ليس إلينا، والله المستعان.

وهناك أمر آخر حدا بي لهذه النقولات، ألا وهو كثرة الخلط والتخبط في مسائل العقيدة[1] عند هذه الطوائف -وبخاصة غلاة المبدِّعين المضلِّلين- الذين نهشوا في أعراض أئمة الدين، ووسموهم بأشنع وأقبح الألفاظ، مع فحش في القول، وبذاءة في العبارة، ويجدون فيها لذة وتشفيًا؛ لأنها -بزعمهم- انتصارٌ لدين الله عَزَّ وَجَلَّ ، وهذا لجهلهم بمناهج الأئمة.

فالسنة يجب علىٰ الإنسان بيانها والدعوة إليها، ولكن بدون خصام وجدال يورثان الضغائن.

ثبت عند ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله رقم (١٧٨٤) (٢/ ٩٣٦)

قال الهيثم بن جميل: «قلت لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله، الرجل يكون عالمًا

---

(١) حتىٰ أدىٰ الجهل ببعضهم -كالمدرس بمدينة ينبع- إلىٰ ادعاء علم الغيب فقد سمعته -ونحن في جمع- قبل سنوات وهو يقول: إن فلانًا من الناس سيموت أو يقتل بعد ثلاثة أشهر من كذا وكذا؟!!

قلت: وقد رأىٰ بعينه أنه لم يحدث شيء مما زعم!! فلعل هذا المتعالم يرتدع عن هذا الانحراف الخطير.

وقال في مجلس آخر: إن كذا ستنتهي في عام إحدىٰ وثلاثين، وإن بقيت فإلىٰ خمس وثلاثين فقط!!

فقلت: قال الله تعالىٰ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقال تعالىٰ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾، وقال تعالىٰ: ﴿فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ﴾، فغضب وتحجج بالمنامات وأضغاث الأحلام وتواريخ عنده تلقاها من هنا وهناك!!

بالسنة أيجادل عنها؟ قال: لا، ولكن يخبر بالسنة، فإن قبلت منه وإلا سكت».

وفي طبقات الحنابلة لأبي يعلى، ط الفقي (١/ ٢٣٦) قال الإمام أحمد: «أخبر بالسنة ولا تخاصم عليها».

ولا يظن أحد أن الرد على أهل البدع يعد من الخصام، فما زال العلماء منذ القدم يردون على المخالفين بمقالهم ومصنفاتهم، وعلى رأس هؤلاء الإمامان: مالك وأحمد -رحمهما الله-.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في منهاج السنة (٥/ ١٤٦): «... وكذلك بيان من غلط في رأي رآه في أمر الدين من المسائل العلمية والعملية، فهذا إذا تكلم فيه الإنسان بعلم وعدل، وقصد النصيحة، فالله تعالى يثيبه على ذلك، لا سيما إذا كان المتكلم فيه داعيًا إلى بدعة، فهذا يجب بيان أمره للناس، فإن دفع شره عنهم أعظم من دفع شر قاطع الطريق».

وقال في الفتاوى (٢٨/ ٢٣١): «.. ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟

فقال: إذا صام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل».

وقال الإمام ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... إلا من خالف السنة وأهلها فإنه يتكلم فيه غضبًا لله لا غضبًا لنفسه، ولا قصدًا لرفعتها على أحد...». انظر: فضل علم السلف على الخلف (ص٥٦) ط: دار عمار، تحقيق علي بن حسن عبد الحميد.

ومن مبادئ هؤلاء الغلاة إنهم لا يترحمون على الحافظ ابن حجر ولا على

النووي؛ لما وقعا فيه من بعض تأويل الأشعرية، بل أطلقوا كلامًا لا يصدر إلا من المهووسين.

بل بلغ الحد بهؤلاء الصبية إلىٰ تبديع أئمة الدين في هذا العصر مثل سماحة شيخ الإسلام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسماحة العلامة محمد بن صالح بن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وريحانة الشام وعالمها ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والعلامة الصالح الورع أحمد بن يحيىٰ النجمي، والعلامة ناصر السنة ربيع بن هادي المدخلي، والعلامة المحقق صالح بن فوزان الفوزان، والعلامة زيد بن هادي المدخلي، والعلامة الفقيه صالح اللحيدان، والعلامة الأصولي عبد الله بن غديان، والعلامة المفسر محمد الأمين الشنقيطي صاحب الأضواء، إلىٰ غيرهم من أئمة العلم والعمل الذين بينوا السنة ونشروها من قبل وجود هؤلاء المنشقين علىٰ وجه الأرض.

بل زعم هؤلاء الصبية الغلاة أن هؤلاء العلماء جميعًا مبتدعون مُميعون لأمور العقيدة؛ لأنهم يترحمون علىٰ الحافظ ابن حجر والنووي، وعلىٰ أئمة الدين المتقدمين الذين وقعوا في زلة وهفوة بتأويل تأولوه، واجتهاد أودىٰ بهم إلىٰ ذلك الخطأ.

واشتد الشأن حتىٰ وصل الأمر بهؤلاء المبتدعة إلىٰ إظهار الفرح والسرور عندما سمعوا بوفاة شيخ الإسلام ابن باز والعلامة ابن عثيمين والمحدث الألباني، وبدأت التبريكات تتواصل علىٰ زعيم التكفيريين -محمود الحداد- حتىٰ إنهم يكلمونه بالهاتف الساعات الطوال- فلا حول ولا قوة إلا بالله علىٰ هذا الحال.

وقد قال -هذا الحداد-: أبشروا فقد كتبت كتابًا كبيرًا في بيان أن ابن باز من المبتدعة -كذا قال[1]- فالله حسيبه.

---

(١) أخبرني بذلك من كان من أتباع الحداد لمدة إحدىٰ عشرة سنة ثم مَنَّ الله عليه بالهداية -ولله =

وصدق الإمام أيوب السختياني حيث قال: «إن الذين يتمنون موت أهل السنة يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم، والله متم نوره ولو كره الكافرون».اهـ اللالكائي (١/ ٦٨) رقم (٣٥).

وقارن حال هؤلاء بحال هذا الإمام -أعني السختياني- حيث قال: «إني أُخبر بموت الرجل من أهل السنة فكأني أفقد بعض أعضائي». رواه أبو نعيم في الحلية (٣/ ٩)، واللالكائي (١/ ٦٦) رقم (٢٩).

ولكن هذا حال أهل الأهواء في كل زمان ومكان.

قال الإمام أبو عثمان الدارمي في معرض رده علىٰ أقوام من المبتدعة كما في كتابه الرد علىٰ الجهمية (ص١٦٧) رقم (٣٥٥)، تحقيق بدر البدر، قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«... أما قولكم (مبتدع) فظلم وحيف في دعواكم حتىٰ تفهموا الأمر وتعقلوه لأنكم جهلتم أي الفريقين أصابوا السنة والحق، فيكون من خالفهم مبتدعة عندكم، والبدعة أمرها شديد!!

والمنسوب إليها سيئ الحال بين أظهر المسلمين، فلا تعجلوا بالبدعة حتىٰ تستيقنوا وتعلموا أحقًّا قال أحد الفريقين أم باطلًا؟

=

الحمد-، وكذلك قال أحد تلامذة الحداد -وهو المدعو عامر أحد المدرسين بمدينة ينبع- ناصحًا لي من دراستي علىٰ ابن باز فقال: دعك من هذا المبتدع، اعل بنفسك واقرأ في كتب السلف المتقدمين!!

وقد طلب هذا الرجل -وأخ له- مني تبديع ابن باز والفوزان والنجمي لكي أكون سنيًّا عندهم، فلا حول ولا قوة إلا بالله!!

بل ينكرون علينا الترحم علىٰ أجدادنا بحجة أنهم كفار مشركون!! وهذه عاقبة التلقي عن الحداديين والمهووسين!!

وكيف تستعجلون أن تنسبوا إلىٰ البدعة أقوامًا في قول قالوه ولا تدرون أنهم أصابوا الحق في قولهم ذلك أم أخطئوه، ولا يمكنكم في مذهبكم أن تقولوا لواحد من الفريقين: لم تُصب الحق بقولك وليس كما قلت!!

فَمَنْ أسفه في مذهبه وأجهل ممن يَنْسب إلىٰ البدعة أقوامًا يقول لا ندري أهو كما قالوا أم ليس كذلك، ولا يأمن في مذهبه أن يكون أحد الفريقين أصابوا الحق والسنة، فسماهم مبتدعة، ولا يأمن في دعواه أن يكون الحق باطلًا والسنة بدعة!

هذا ضلال بيِّن وجهل غير صغير...».

إلىٰ أن قال: «فكيف تنسبونهم إلىٰ البدعة، وأنتم في شك حتىٰ يستيقن أن قوله ذلك وفعله باطل...» اهـ

وقال الإمام ابن بطة في الإبانة (٢/ ٥٥٤)، تحقيق رضا نعسان: «... فأهل البدع، يا أخي -رحمك الله-: فإنهم يقولون علىٰ الله ما لا يعملون ويعيبون ما يأتون، ويجحدون ما يعلمون، ويبصرون القذىٰ في عيون غيرهم وعيونهم تطرف علىٰ الأجذال، ويتَّهمون أهل العدالة والأمانة في النقل، ولا يتهمون آراءهم وأهواءهم، وهم أكثر الناس اختلافًا، وأشدهم تنافيًا وتباينًا، لا يتفق اثنان من رؤسائهم علىٰ قول، ولا يجتمع رجلان من أئمتهم علىٰ مذهب...». اهـ

وقال ابن بطة أيضًا كما في الإبانة «الرد علىٰ الجهمية» (٢/ ١٧٨)، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أثناء نقله عن الإمام أحمد من أن الجهمية عادة يتبعون المتشابه إلىٰ أن قال: «... فالجهمي الضال، وكل مبتدع غالٍ أعمىٰ أصم قد حَرُمت عليه البصيرة، فهو لا يسمع إلا ما يهوىٰ ولا يبصر إلا ما اشتهىٰ».

وأقول: إن لهؤلاء القوم أدلة يستدلون بها علىٰ تبديعهم وتضليلهم لرجالات العلم، فمنها ما يكون مطلقًا ومنها ما يكون عامًّا، فظن هؤلاء الأغمار أن مجرد

وجود النص كافٍ في العمل به!!

قال الإمام سفيان الثوري: «قد جاءت أحاديث لا يؤخذ بها». ذكره ابن رجب الحنبلي في شرح العلل (١/ ٢٩)، تحقيق نور الدين عتر، في الطبعة المزيدة والمنقحة.

وقال الإمام أيوب السختياني: «ولا أعلم أحدًا من أهل الأهواء يجادل إلا بالمتشابه». رواه ابن بطة في الإبانة، تحقيق رضا نعسان (٢/ ٦٠٥) رقم (٧٨٠)، وأيضًا (٢/ ٦٠٩) رقم (٧٨٨).

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما رواه الخطيب بسند حسن في كتابه الفقيه والمتفقه (٢/ ٣٣١) رقم (١٠٤٨): «لا يحل لأحد يفتي في دين الله إلا رجلًا عارفًا بكتاب الله، بناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه، وتأويله وتنزيله، ومكيه ومدنيه، وما أريد به، وفيما أنزل، ثم يكون بعد ذلك بصيرًا بحديث رسول الله ﷺ، وبالناسخ والمنسوخ، ويعرف من الحديث مثلما عرف من القرآن».

إلىٰ أن قال: «... ويكون له قريحة بعد هذا، فإذا كان هكذا فله أن يتكلم ويفتي في الحلال والحرام، وإذا لم يكن هكذا فليس له أن يتكلم في العلم ولا يفتي».

وقال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتابعه ابن مأمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... التشابه في القرآن لا يخص ... العبارات المجملة ولا ما يتعلق بالناسخ والمنسوخ، ولا غير ذلك مما يذكرون، بل هو من جملة ما يدخل تحت مقتضىٰ الآية: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[آل عمران:٧] .

إذ لا دليل علىٰ الحصر، وإنما يذكرون من ذلك ما يذكرون علىٰ عادتهم في

القصد إلىٰ مجرد التمثيل ببعض الأمثلة الداخلة تحت النصوص الشرعية، فإن الشريعة إذا كان فيها أصل مُطَّرد في أكثرها مقرر واضح في معظمها، ثم جاء بعض المواضع فيها مما يقتضي ظاهرها مخالفة ما اطرد؛ فذلك من المعدود في المتشابهات التي يُتقىٰ؛ لأن اتباعها مُفضٍ إلىٰ ظهور معارضة بينها وبين الأصول المقررة والقواعد المطردة... فجعل المحكم هو الواضح المعنىٰ الذي لا إشكال فيه ولا اشتباه هو الأم والأصل المرجوع إليه.

ثم قال: «وأخر متشابهات»؛ يريد: وليست بأم ولا معظم، فهي إذن قلائل، ثم أخبر أن اتباع المتشابه منها هو شأن أهل الزيغ والضلال عن الحق والميل عن الجادة، وأما الراسخون في العلم فليسوا كذلك، وما ذاك إلا باتباعهم أم الكتاب، وتركهم لاتباع المتشابه. انظر: الموافقات تحقيق مشهور حسن (٥/ ١٤٣)، والمرافق لابن مأمين تحقيق مشهور حسن أيضًا (٢/ ٦٨٠).

وقال الإمام ابن قيم الجوزية كما في معرض كلامه علىٰ من عارض الكتاب والسنة؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ كما في الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٥/ ٩٢٧): «إنما يبنون أمرهم علىٰ أقوال مشتبهة محتملة تحتمل معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه في المعنىٰ والإجمال في اللفظ ما يوجب تناولها بحق وباطل، فبما فيها من الحق يقبل -من لم يُحط بها علمًا- ما فيها من الباطل لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارض بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء، وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا وهو منشأ البدع كلها..». اهـ

وهنا أمر وقع فيه هؤلاء المتعالمون -قد يؤدي بصاحبه إلىٰ الكفر وهو لا يشعر-: حيث ظن هؤلاء أن نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية ليس فيها من مسائل العقيدة وأمور البدع شيء، بل إنها أهملت هذا الباب كل الإهمال.

ألا يعلم هؤلاء أن بيان التوحيد وأمور العقائد هو أصل دعوة الأنبياء والرسل، قال جل جلاله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل:٣٦].

وثبت في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «**إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقًّا عليه أن يدل أمته علىٰ خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم**».

أليست البدع شر الأمور كما قال ﷺ: «... **وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة**». رواه مسلم من حديث جابر رضي الله عنه.

فتجد أحدهم إذا سمعك تستدل بآية أو حديث تمَّعر وجهه وسخر -كما فعل معي هذا صاحب ينبع- فإذا عزوت هذا لمشايخنا بالمملكة اتهم الجميع بعدم فهم الأحاديث مع اعترافه بحفظهم، وهو يهون من حفظ السنة لقصوره فيها[(١)].

وقال: هذا في المعاصي دون العقيدة. مستدركًا ومخصصًا لكلام رسول الله ﷺ.

ومن تأمل أصحاب هذا المنهج وجد ذلك عندهم جليًّا -نعوذ بالله من الخذلان ومن الحور بعد الكور- فتراهم يجتهدون ويتمجهدون ولكن في رد نصوص الشريعة، وضرب أقوال الأئمة بعضها ببعض، متطاولين علىٰ العلماء[(٢)] لا يرعون حرمة مؤمن ولا كرامة مُسن، يتقنون الهدم ولا يعرفون البناء.

---

(١) **قال أحمد بن سنان القطان:** «ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث، وإذا ابتدع الرجل نُزع حلاوة الحديث من قلبه». رواه الحاكم في المعرفة، والخطيب في شرف أصحاب الحديث، والهروي في ذم الكلام.

(٢) أعني علماء السلفيين وبخاصة المتقدمين في هيئة كبار العلماء، وإلا فبعض الحدادية -كالمشار إليه قريبًا- ينصح العوام بحضور محاضرات المميعين من أهل البدع، وسماع أشرطتهم، والميل للأفكار الصوفية؛ كصيام الدهر المنهي عنه... إلىٰ غير ذلك!!

يتصيدون بعض الهنات ليطيروا بها ويُكبِّروها، مع خلط ذلك بشيء من الهمز واللمز، والافتراء والبهتان والكذب، فانخدع بذلك الشباب، وتعلقت الشُّبه بالقلوب وكثرت قيود الأوهام والبدع -ولا حول ولا قوة إلا بالله-.

قال الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الرياسة في الحديث بلا دراية رياسة نذلة». أخرجه الرامهرمزي رقم (١٦١)، والخطيب في الجامع بسند جيد.

أما عَلِمَ هؤلاء أنه لا يحق لهم الاجتهاد وبخاصة في مسائل العقيدة التي يُبنىٰ عليها كل شيء.

وما أجمل ما قاله أحد العلماء في وصف أمثال هؤلاء، حيث قال بعد كلام طويل: «... والقصد أن غير العالم المجتهد -ولا سيما العوام- إذا سمعوا آية فيها عموم أو إطلاق لم يكن لهم أن يأخذوا بذلك العموم أو الإطلاق إلا بقول العلماء.

ولا يَعمل بالعمومات والإطلاقات إلا من عرف الناسخ من المنسوخ، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والحقيقة والمجاز...». انظر: الدرة المضيئة للتقي السبكي (ص٢٠-٢٥).

وصدق وبر الإمام الذهبي إذ يقول: «... كما أن الفقية المبتدئ العامي الذي يحفظ القرآن أو كثيرًا منه لا يسوغ له الاجتهاد أبدًا، فكيف يجتهد؟

وما الذي يقول؟ وعَلَام يبني؟ وكيف يطير ولما يُرَيِّش؟». انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٩١).

فكيف بمن لا يحفظ القرآن ولايدري السنة.

وقال الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ كما في معالم السنن (٥/ ٢٠٥): «فأما من لم يكن محلًّا للاجتهاد فهو متكلف ولا يُعذر بالخطأ في الحكم بدليل حديث بريدة،

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**القضاة ثلاثة واحد في الجنة، واثنان في النار، أما الذي في الجنة: فرجل عرف الحق فقضىٰ به، ورجل عرف الحق فجار فيه فهو في النار، ورجل قضىٰ للناس علىٰ جهل فهو في النار**»...». رواه أبو داود وابن ماجه، وقريبًا منه عند الترمذي.

قال شيخ الإسلام كما في القواعد النورانية (ص١٥١-١٥٢): «وسبب الفرق بين أهل الأهواء، وأهل العلم مع وجود الاختلاف في قول كل منها: أن العالم قد فعل ما أُمر به من حُسن القصد والاجتهاد، وهو مأمور في الظاهر باعتقاد ما قام عنده دليله وإن لم يكن مطابقًا لكنه اعتقاد ليس بيقين...

مع قصده للحق، واتباعه لما أمر باتباعه من الكتاب والحكمة عذر بما لم يعلمه، وهو الخطأ المرفوع عنا بخلاف أصحاب الأهواء فإنهم إن يتبعون إلا الظن وما تهوىٰ الأنفس، ويجزمون بما يقولونه بالظن والهوىٰ جزمًا لا يقبل النقيض... وأما متبع الهوىٰ المحض فهو من يعلم الحق ويعاند عنه».

قلت: وهؤلاء العلماء المجتهدون المعروفون بنشر السنة وبيانها والدفاع الظاهر عنها هم من عناهم الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «من قواعد الشرع والحكمة أيضًا أن من كثرت حسناته وعظمت، وكان له في الإسلام تأثير ظاهر، فإنه يحتمل له ما لا يحتمل لغيره، ويُعفىٰ له ما لا يُعفىٰ عن غيره...». مفتاح دار السعادة (١/ ٥٢٩)، تحقيق علي الحلبي.

وقال الإمام الذهبي في السير (١٤/ ٤٠) في ترجمة محمد بن نصر المروزي: «... ولو أنَّا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفورًا له قمنا عليه وبدعناه وهجرناه لما سلم معنا لا ابن نصر ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلىٰ الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوىٰ والفظاظة».

وقال في ترجمة ابن خزيمة (١٤/ ٣٧٦): «ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده مع صحة إيمانه وتوخيه لاتباع الحق أهدرناه وبدعناه؛ لقل من يسلم من الأئمة معنا».

وقال أيضًا في سيره (٢٠/ ٤٦): «ونحب العالم علىٰ ما فيه الاتباع والصفات الحميدة، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويل سائغ...».

وقال في السير أيضًا (٥/ ٢٧١): «ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه وننسىٰ محاسنه، نعم ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوىٰ (١١/ ٤٣): «ومن له في الأمة لسان صدق عام، بحيث يثنىٰ عليه ويحمد في جماهير أجناس الأمة فهؤلاء هم أئمة الهدىٰ ومصابيح الدجىٰ، وغلطهم قليل بالنسبة إلىٰ صوابهم، وعامته من موارد الاجتهاد التي يُعذَرون فيها، وهم الذين يتبعون العلم والعدل، فهم بعداء عن الجهل والظلم وعن اتباع الظن وما تهوىٰ الأنفس».

وقال في الفتاوىٰ (٢٨/ ٢٣٣): «... ومن علم منه الاجتهاد السائغ فلا يجوز أن يذكر علىٰ وجه الذم والتأثيم له؛ فإن الله غفر له خطأه، بل يحب لما فيه من الإيمان والتقوىٰ...».

وانظر إلىٰ ثناء أئمة الدعوة، كـ: حمد بن عتيق وابنه سعد بن حمد، وراشد بن علي الحنبلي، وإسحاق بن عبد الرحمن بن حسن وغيرهم علىٰ العلامة صديق حسن خان القِنَّوْجي، ولكونه من علماء السنة المنافحين عنها.

فقد اغتفروا له بعض الهنات المخالفة لعقيدة السلف، ومن ذلك تنبيهات

العلامة حمد بن عتيق في رسالة بعث بها إليه وامتدح فيها تفسيره وأثنىٰ عليه، ثم بين سبب التأويلات الموجودة في ذلك التفسير وقال: إنها بسبب عدم إمعان النظر في الكتاب بعد إتمامه، وإحسان الشيخ الظن ببعض المتكلمين...

إلىٰ أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... وصل إليَّ منكم رسالة في ذم التأويل وهي كافية ومطلعة أن ما وقع في التفسير صدر من غير تأمل وأنه من ذلك القليل...».

قال الشاطبي في الاعتصام (١/ ١٩٣-١٩٧): «لا يخلو المنسوب إلىٰ بدعة أن يكون مجتهدًا فيها أو مقلدًا...

فالقسم الأول علىٰ ضربين:

أحدهما: أن يصح كونه مجتهدًا؛ فالابتداع منه لا يقع إلا فلتة وبالعَرْضِ لا بالذات، وإنما تُسمىٰ غلطة أو زلة، لأن صاحبها لم يقصد اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله؛ أي: لم يتبع هواه ولا جعله عمدة، والدليل عليه أنه إذا ظهر له الحق أذعن له».

وأيضًا تتواتر وتتوافر كلمات أئمة الدين الحنيف في معرفة فضل العلماء والأئمة.

وقد بينت فيما سبق من هو العالم، وكيفية معرفته من الدَّعي فيه، فكن لما قلته وذكرته لك متذكرًا، فلا تختلط عليك المفاهيم والأوراق فتخلط بين العالم وشبيه العالم لتشابه في الزي -البشت- والوجوه.

فليس كل من نَعق بحب السنة وادعىٰ الدفاع عنها كان من أهلها، وليس كل من أرخىٰ لحيته وشمر إزاره، وبكىٰ وتباكىٰ، يفقه ما يقولُ ويدري ما يكتب، بل أكثرهم يهرف بما لا يعرف، كمن ينادي بمنهج الموازنات!!

قال الإمام ابن قيم الجوزية كما في إعلام الموقعين (٥/ ٢٣٥)، تحقيق مشهور حسن سلمان، ط ابن الجوزي، وذلك بعد أن جاء في مَعرض كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن تنزيه الشريعة عن الأقوال الباطلة الناتجة عن التأويل حتىٰ ولو كانت من أئمة الإسلام، مع مراعاة حقوق هؤلاء الأئمة وفضلهم، وتحريم تنقصهم والوقيعة فيهم فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... ولا منافاة بين هذين الأمرين لمن شرح الله صدره للإسلام، وإنما يتنافيان عند أحد رجلين: جاهل بمقدار الأئمة وفضلهم، أو جاهل بحقيقة الشريعة التي بعث الله بها رسوله.

ومن له علم بالشرع والواقع، يعلم قطعًا أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور، بل مأجور لاجتهاده!!

فلا يجوز أن يُتبع فيها، ولا يجوز أن تُهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين...».

ثم قال في معرض كلامه عن أناس من أهل الكوفة ناظروا ابن المبارك في النبيذ المختلف فيه إلىٰ أن نقل عن ابن المبارك قوله: «... دعوا عند المناظرة تسمية الرجال، فرب رجل في الإسلام مناقبه كذا وكذا وعسىٰ أن تكون منه زَلَّة؛ أفيجوز لأحد أن يحتج بها؟ فإن أبيتم، فما قولكم في عطاء وطاوس وجابر بن زيد وسعيد بن جبير وعكرمة؟

قالوا: كانوا خيارًا.

قلت: فما قولكم في الدرهم يدًا بيد؟

قالوا: حرام.

فقلت: هؤلاء رأوه حلالًا، أفماتوا وهم يأكلون الحرام؟ فبهتوا وانقطعت

حجتهم...».

ثم قال ابن القيم: «قال شيخ الإسلام: وهذا الذي ذكره ابن المبارك متفق عليه بين العلماء، فإنه ما من أحد من أعيان الأئمة من السابقين الأولين ومن بعدهم إلا وله أقوال وأفعال خفي عليهم فيها السنة».

انظر المواضع بكاملها من إعلام الموقعين (٥/ ٢٣٥-٢٣٧)، وانظر: سنن البيهقي الكبرى (٨/ ٢٩٨-٢٩٩) حيث أسند بداية قصة ابن المبارك مع أهل الكوفة ولكنه لم يذكرها، وانظر: الموافقات للشاطبي، تحقيق مشهور سلمان (٥/ ١٣٧-١٣٨).

وفي كتاب الجامع لعبد الله بن عبد الحكم المصري عن ابن وهب أنه قال: «سئل مالك عن العالم يُسأل عن الشيء فيخطئ؟ فقال: ما قال في الخير الذي يرد عليه أكثر من خطئه. قال مالك: ومن هذا الذي لا يخطئ». اهـ. انظر: الجامع لابن عبد الحكم مع شرحه لأبي بكر الأبهري (ص١٠١)، تحقيق: حميد لحْمَر، ط دار الغرب.

قال شيخ الإسلام في الفتاوىٰ (١٩/ ٢٠٧)، وذلك في أثناء نقله لكلام بعض العلماء قبله قوله: «... إن القول المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنهم لا يكفرون ولا يفسقون ولا يؤثمون أحدًا من المجتهدين المخطئين لا في مسألة عملية ولا علمية.

قالوا: والفرق بين مسائل الفروع والأصول [١]، إنما هو من أقوال أهل البدع

---

(١) **قال العلامة صالح بن فوزان الفوزان:** «وشيخ الإسلام يقصد بتقسيمه إلىٰ أصول وفروع من حيث التكفير لا من حيث الواقع؛ فإن مسائل الدين ليست علىٰ حد سواء، ولا يجوز حصر التكفير في مسائل الأصول فقط». انظر: حاشية عارض الجهل لأبي العلا الراشد (ص٨٠).
=

من أهل الكلام والمعتزلة...».

ثم قال شيخ الإسلام بعد هذا النقل (١٩/ ٢١٦): «... وهذا فصل الخطاب في هذا الباب، فالمجتهد المستدل من إمام وحاكم وعالم وناظر ومفتٍ وغير ذلك؛ إذا اجتهد واستدل فاتقىٰ الله ما استطاع كان هذا هو الذي كلفه الله إياه وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع ولا يعاقبه الله ألبتة؛ خلافًا للجهمية المُجبِرَة...». اهـ

وفي الفتاوىٰ (٢٠/ ٣٣-٣٦)، ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن الخطأ المغفور في الاجتهاد هو في نوعي المسائل الخبرية والعلمية كما بسط في غير موضع -أي: من كتبه رَحِمَهُ ٱللَّهُ- ثم ذكر عدة أمثلة علىٰ ذلك مما وقع فيه تأويل، بل حتىٰ اعتقد لبعض الآيات أو الكلمات أنها ليست من القرآن، كل ذلك بسبب الخطأ في الاجتهاد،

=

قلت: والمتتبع لكلام شيخ الإسلام يتضح أنه يرىٰ تقسيم الدين إلىٰ أصول وفروع كسائر العلماء قبله وبعده، فتعين حمل هذا المقطع علىٰ ما ذكره سماحة الشيخ صالح.

مثال ذلك ما نقل في الفتاوىٰ (١٢/ ٤٧٢) عن أهل السنة أنهم يعتقدون أن للإيمان أصولًا وفروعًا، ثم قال: «وقال المفسرون لمذهبهم -قلت: أي المفسرون لمذهب أهل السنة- أن له أصولًا وفروعًا، وهو مشتمل علىٰ أركان وواجبات ليست بأركان ومستحبات...».

وفي درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٦-٢٧): «فإن المسائل التي هي من أصول الدين التي تستحق أن تسمىٰ أصول الدين... إذ كونها من أصول الدين يوجب أن تكون من أهم أمور الدين...

وذلك أن أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها، ويجب أن تذكر قولًا، أو تعمل عملًا، كمسائل التوحيد والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد، أو دلائل هذه المسائل».

وفي الدرء أيضًا (٨/ ٣٨١): «وهذا لا يجهله ولا يخالف فيه أحد له أدنىٰ فهم، فقف عليه، فإنه أمر جسيم من أصول الدين». وانظر: بعض النقول في عارض الجهل (ص٨٠-٨١).

فانظره فإنه مفيد جدًّا.

وفي الفتاوىٰ أيضًا (٢٠/ ٢٥٩-٢٦٨) ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما وقع فيه التأويل من العلماء والأئمة ثم قال في (٢٠/ ٢٨٦): «... أحكام من التأثيم والذم والعقوبة والفسق وغير ذلك لكن لها شروط وموانع...». اهـ

وقال أيضًا كما في منهاج السنة (٥/ ١١١)، بعد أن ذكر عدة نصوص ثم قال: «... فدلت هذه النصوص علىٰ أنه لا يكلف نفسًا ما تعجز عنه، خلافًا للقدرية والمعتزلة، وهذا فصل الخطاب في هذا الباب.

فالمجتهد المستدل من إمام وحاكم وعالم وناظر ومناظر ومفت وغير ذلك إذا اجتهد واستدل فاتقىٰ الله ما استطاع؛ كان هذا هو الذي كلفه الله إياه، وهو مطيع لله مستحق للثواب، إذا اتقاه ما استطاع، ولا يعاقبه الله ألبتة؛ خلافًا للجهمية المجبرة، وهو مصيب بمعنىٰ أنه مطيع لله لكن قد يُعلم الحق في نفس الأمر وقد لا يعلمه خلافًا للقدرية والمعتزلة في قولهم: كل من استفرغ وسعه علم الحق، فإن هذا باطل كما تقدم، بل كل من استفرغ وسعه استحق الثواب...».

قلت: قارن هذا بقول الحدادية: إن الإنسان إذا أخلص واجتهد في طلب الحق فسوف يصيبه لا محالة!!

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في منهاج السنة (٥/ ٢٣٩-٢٤٠): «إن المتأول الذي قصدهُ متابعة الرسول ﷺ لا يكفر، بل ولا يفسق إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفَّر المخطئين فيها، وهذا القول لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع...

ثم يجعل كل من خرج عمَّا هو عليه من أهل البدع، وهذا بعينه قول الخوارج

والمعتزلة والجهمية». اهـ

وقال في درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧٧): «... ومن كان قصده متابعته من المؤمنين وأخطأ بعد اجتهاده الذي استفرغ به وسعه غفر الله له خطأه، سواء كان خطؤه في المسائل العلمية الخبرية أو المسائل العملية؛ فإنه ليس كل ما كان معلومًا متيقنًا لبعض الناس يجب أن يكون معلومًا متيقنًا لغيره». اهـ

وقال في الدرء أيضًا (٢/ ١٠٢-١٠٣) بعد ذكره لأبي ذر الهروي وغيره قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... ثم إنه ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساعٍ مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحواله...».

ثم قال بعد ذلك: «ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول ﷺ وأخطأ في بعض ذلك فالله يغفر له خطأه...». اهـ

وانظر تطبيقات الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا المنهج القويم في أثناء رده على الإمام الهروي بعض الأخطاء البدعية، ومع ذلك اعتذر له ولم يضلله ويبدعه، انظر على سبيل المثال: مدارج السالكين (١/ ١٤٩و ٢٢٩و ٢٦٤) و(٢/ ٣٩) و(٣/ ٢٤و ٣١٣و ٤٨١و ٤٨٥و ٥١٥و ٥١٩).

وهنا تنبيه إلى: أن المسائل التي يُعذر فيها الإنسان هي المسائل الخفية؛ وأما مسائل الشرك الأكبر وما عُلم من الدين بالضرورة حتى تناقله المسلمون وعلمه الخاص والعام من الناس فهذا لا عذر فيه لأحد، وهذا ما عليه أئمة الإسلام.

انظر للفائدة كتاب: عارض الجهل، وكتاب: ضوابط تكفير المعين، كلاهما لأبي العلا الراشد، بتقديم سماحة العلامة صالح بن فوزان الفوزان -حفظه الله ورعاه وجعل الجنة متقلبه ومثواه-.

وإياك أن تقرأ كتاب «العذر بالجهل تحت المجهر الشرعي»، لمدحت آل فراج، ففيه من التحريف والبتر ما لا يسع ذكره في هذه العجالة -والله يتولانا وإياك-.

ومن البدهيات الواضحات عند العلماء أن العالم إذا اجتهد وأدىٰ ما أمر به من بذل الجهد والوسع في طلب الحق وتحري الصواب، فليس عليه حرج بعد ذلك، قال تعالىٰ: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب:٥].

وقال -جل وعلا-: ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:٩١].

أقول -أنا العبد الفقير إلىٰ الله ﷻ -: ما كنت أرغب الكتابة في هذا الباب؛ لأن حال تلك الشرذمة لا يرتقي للاشتغال بنقدهم، لولا أني رأيت تجاوزهم في الحط علىٰ مشايخنا وأئمتنا المعاصرين، ورميهم بعدم فهمهم للسنة!! ومنهج السلف الصالح.

وكذلك لقول أحدهم[1]: جهدتُ أن أجد خطأ عقديًا علىٰ الحداد فلم

(١) وهو المدعو عامر القاطن بمدينة ينبع، وهذا الرجل -هداه الله- قد أخذ ورقات أربع كتبت فيها بعض أخطاء الحداد العقدية في سنة إحدىٰ وعشرين، فقرأها وأصبح يشك في حال الحداد برهة من الزمن، وقال: أكثر الذي كنت أقوله خطأ وضلال، وغيَّر كثيرًا من مبادئه حتىٰ أحسنَّا به الظن؛ إلا أنه مال للأفكار الحزبية المميعة!!

وقد جلست معه فوصفنا بأنا علىٰ السنة، والله علىٰ ما أقول شهيد!! حتىٰ ظننا أنه عاد إلىٰ أهل السنة جملة وتفصيلًا!! ولكنه بعد ذلك عاد لكل ما كان عليه!! فطلب صاحبنا المشار إليه آنفًا -ثبته الله- أن أكتب بحثًا مطولًا في أخطاء الحدادية العقدية، فكتبت هذه النقولات وأرسلتها إليه فور انتهائي منها بثلاثة أيام، وهي لا تزال خطًّا فأعطىٰ هذا الرجل منها نسخة، وأخبرني صاحبنا أن هذا المتعالم لم يعد يثق في الحداد!!

=

أقدر!! فلا تصدقوا من قال بذلك، ولقول أخيه: والله لو بقوا مائة سنة لن يستطيعوا استدراك شيء على الحداد!!

فلهذا وذاك رأيت من الواجب عليَّ تبديد شبهات القوم؛ ليظهر الصبح لذي عينين ولا يلتبس الحق بالباطل؛ ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيَّ عن بينة، فأقول وبالله أستعين، فهو حسبي ونعم الوكيل.

❀❀❀

=

ولكني لقيته في هذا الصيف، وجاء ذكر الحداد وعلماء السعودية، فأرغى وأزبد وقال بالحرف الواحد: إذا إنسان يحب إنسانًا فلا تبدعه، ولا تتكلم في هذا أبدًا!!

فقلت: يا أخي، والله ما فرق الشباب إلا الحداد وقطب وأمثالهما من أهل البدع!! فوصف منهج مشايخنا بالبدعة والضلال!!

وقد قال صاحبه الذي منَّ الله عليه بالهداية: والله إن فلانًا عرف الحق حق المعرفة، ولكن يخشى أن يسقط أمام من كان يلقنهم بدعه لمدة اثنتي عشرة سنة، وبخاصة أخيه الإمعة - الذي يتابعه حتى في رضاه وغضبه وسكوته وضحكه، حتى أصبح محط سخرية للجميع!! -

فقلت: وما يدريك؟ قال: من جلستي معه ظهر لي ذلك جليًّا، والله المستعان.

النقطة الأولى من النقاط المستدركة على الغلاة[١]:

التعصب للرموز هي عادة أهل البدع

تنصيبهم للحداد رمزًا معصومًا يعادون لأجله ويخاصمون لأجله، حتىٰ إن أحدهم-من المستوطنين ببيشة- قد اعتدىٰ علىٰ أحد طلبة العلم في أحد المجالس

(١) وقد شاركهم في الطعن في العلماء ومخالفة سبيل المؤمنين نقيضهم المميع المتسول المعروف بالوقوف علىٰ أبواب الأغنياء والأثرياء طالبًا منهم مد يد العون والمساعدة، ذاك المزارع المعروف ببيع الحبحب، الذي لا يُعلم عنه أنه تلقىٰ العلم عن أحد، وإنما جالس أحد العلماء لمدة شهرين فقط؟ ثم أصبح عالمًا -كذا يزعم- لأنه حضر نصوصًا أغلبها من كتب وحواشي عبد الفتاح أبي غدة؛ فاغتر به البسطاء ومن لم يجالس غيره.
ثم أصبح ذاك المأفون مقارعًا لأئمة السنة متتبعًا لسقطاتهم وفلتات ألسنتهم، ساخرًا ببعض القواعد الشرعية الموجودة عن الأئمة السابقين قد ألبسها بزعمه وفساد طويته ونحلته لباس الغلو والتجني.
وصدق ابن القيم إذ قال: «وكم رد من الحق بتشنيعه بلباس من اللفظ قبيح». مفتاح دار السعادة (١/ ٤٤٤)، ولو جالس هذا المتعالم بعض هؤلاء العلماء وتلقىٰ عنهم الكتب الستة كما تلقوها سماعًا وقراءة لكان خيرًا له مما يكتب.
ولعل الله ييسر لي وقتًا لأرد عليه ردًّا مفصلًا، حاشدًا لأقوال السلف لنقض تساويده؛ فإن كلامه متهاوٍ ينقض بعضه بعضًا كعادة كل صحَفي ورقي، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أمام الجميع بالضرب عندما بين بعض أخطاء منهج الحداد، وهذه من عادت أهل البدع.

قال الإمام ابن تيمية كما في الفتاوىٰ ط الأولىٰ (١٦/ ٢٥٧): «فالحذر الحذر أيها الرجل من أن تكره شيئًا مما جاء به الرسول ﷺ أو ترده لأجل هواك، أو انتصارًا لمذهبك أو لشيخك، أو لأجل اشتغالك بالشهوات أو بالدنيا، فإن الله لم يوجب علىٰ أحد طاعة أحد إلا طاعة رسوله والأخذ بما جاء به...».

وقال في (١١/ ٥١٢): «وليس لأحد أن ينتسب إلىٰ شيخ يوالي علىٰ متابعته ويعادي علىٰ ذلك، بل عليه أن يوالي كل من كان من أهل الإيمان، ومن عرف منه التقوىٰ من جميع الشيوخ وغيرهم، ولا يخص أحدًا بمزيد موالاة إلا إذا ظهر له مزيد إيمانه وتقواه؛ فيقدم من قدم الله تعالىٰ ورسوله عليه ويفضل من فضل الله ورسوله ﷺ».

وقال في (٢٠/ ٨): «ومن نصب شخصًا كائنًا من كان فوالىٰ وعادىٰ علىٰ موافقته في القول والفعل فهو ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا ﴾ [الروم: ٣٢]».

وقال في (٤/ ١٥٥): «من شعار أهل البدع إحداث قول أو فعل وإلزام الناس به، وإكراهه عليه؛ والموالاة عليه؛ والمعاداة علىٰ تركه؛ كما ابتدعت الخوارج رأيها وألزمت الناس به ووالت وعادت عليه...».

وقال شيخ الإسلام كما في درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧٢): «... وليس لأحد أن ينصب للأمة شخصًا يدعو إلىٰ طريقته ويوالي عليها ويعادي غير النبي ﷺ، ولا ينصب لهم كلامًا يوالي عليه ويعادي غير كلام الله تعالىٰ ورسوله ﷺ وما أجمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصًا أو كلامًا يفرقون

به بين الأمة، يوالون على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون». وانظر: الفتاوى (٣/ ٤١٥).

وقال في الفتاوى أيضًا (٢٠/ ٨): «ولهذا تجد قومًا كثيرين يحبون قومًا ويبغضون قومًا لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها، بل يوالون على إطلاقها أو يعادون من غير أن تكون منقولة نقلًا صحيحًا عن النبي ﷺ وسلف الأمة». اهـ

وقال في منهاج السنة (٥/ ٢٥٥): «وهكذا يصيب أصحاب المقالات المختلفة إذا كان كل منهم يعتقد أن الحق معه، وأنه على السنة، فإن أكثرهم قد صار لهم في ذلك هوًى أن ينتصر جاههم أو رياستهم وما نسب إليهم، لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا وأن يكون الدين كله لله، بل يغضبون على من خالفهم وإن كان مجتهدًا معذورًا لا يغضب الله عليه، ويرضون عمن يوافقهم وإن كان جاهلًا سيئ القصد، ليس له علم ولا حُسن قصد، فيفضي هذا إلى أن يحمَدوا من لم يحمده الله ورسوله، ويذمُّوا من لم يذمه الله ورسوله، وتصير موالاتهم على أهواء أنفسهم لا على دين الله ورسوله...».

انظره إلى نهاية (٥/ ٢٦٥) من منهاج السنة.

وقال في الفتاوى (٢٠/ ١٦١): «... فلا تجد قط مبتدعًا إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها ويبغض من يفعل ذلك...». وانظره أيضًا في درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢١).

وقال في الفتاوى (٩/ ٢٠٧): «وليس مما أمر الله به ورسوله ولا مما يرتضيه عاقل أن تقابل الحجج القوية بالمعاندة والجحد، بل قول الصدق والتزام العدل لازم عند جميع العقلاء».

قال زكريا بن يحيى أبو السُّكين الكوفي: «سمعت أبا بكر بن عياش وقال له

رجل: يا أبا بكر، من السُّنِّي؟ فقال: السني الذي إذا ذكرت الأهواء لم يتعصب لشيء منها». أخرجه الآجري في الشريعة (٥/ ٢٥٥٠) رقم (٢٠٥٨) ط دار الوطن، تحقيق الدكتور الدميجي.

قال الحافظ عن أبي السكين هذا: «صدوق له أوهام ليَّنه بسببها الدارقطني». التقريب ط عوامة (ص٢٥٩)، وقال الذهبي في الكاشف، ط عوامة (١/ ٤٠٦): «ثقة».

وفي الشريعة أيضًا (٥/ ٢٥٥٠) رقم (٢٠٥٩)، وفي شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١/ ٦٤) رقم (٢٢)، وحلية الأولياء (٣/ ٢١): قال يونس بن عبيد: «إن الذي تعرض عليه السنة فيقبلها لغريب، وأغرب منه صاحبها». وسنده صحيح.

❁ ❁ ❁

النقطة الثانية :

انتفاع المبتدع بأعماله الصالحة؟!

تابع الحداد المعتزلة والخوارج في أن المبتدع لا ينتفع بأعماله الصالحة، وأن البدعة محبطة لسائر الأعمال.

قال الحداد في (ص١١٨) من كتابه «يوم لا ظل إلا ظله»: «... الخوارج -وهم وغيرهم ... من أهل البدع- لا ينفعهم جهاد ولا غيره حتىٰ يتوبوا من بدعتهم ويرجعوا إلىٰ السنة».

قلت: البدعة مفسدة للعمل الذي تخالطه دون غيره ما لم تكن مكفرة؛ لقول عائشة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**». رواه مسلم.

وفي الصحيحين بلفظ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**».

وأما سائر أعمال أهل القبلة المسلمين فهي مقبولة بشرطين: الإخلاص، والمتابعة.

ولا يحبط سائر الأعمال إلا الكفر؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [المائدة:٥].

وقال -جل وعلا-: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر:٦٥].

وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[الأنعام:٨٨].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾[البقرة:٢١٧].

قال شيخ الإسلام كما في الصارم المسلول (ص٥٥): «ولا يحبط الأعمال غير الكفر ... ولأن الأعمال إنما يحبطها ما ينافيها، ولا ينافي الأعمال مطلقًا إلا الكفر، وهذا معروف من أصول السنة».

وقد ظن من قل نصيبه من العلم والعقل أن هذا يعارض النصوص التي ورد فيها حبوط الأعمال ببعض الأفعال، فأقول: لهذه محامل عند أئمة أهل السنة والجماعة.

انظرها في تفسير سورة الحجرات الآية الثانية، وكذا كلام شيخ الإسلام ونقولاته في كتابه (الصارم المسلول).

وبهذا تعلم مدىٰ خطر قول الحداد في كتابه عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة (ص١٠٦): «... بل كيف يكون المبتدع موصوفًا بالرحمة وهو لم يرحم نفسه فأهلكها ببدعته...».

وانظر: «يوم لا ظل إلا ظله» (ص١٤٦).

وقال في كتابه «يوم لا ظل إلا ظله» أيضًا: «... وعامة البلاء من ترك البصر، يسعىٰ في الحرمات فتقع شهوتها في القلب، فتسعىٰ إليها اليد والرِّجل حتىٰ يهلك صاحبها في الدنيا والآخرة...».

قلت: مذهب أهل السنة الترحم علىٰ أهل البدع والاستغفار لهم -ما لم يكفُروا ببدعتهم- وكذا العصاة نترحم عليهم ولا نقطع لأحد بجنة أو نار أو نقول: هلك في الآخرة.

وإن كانت هذه الكلمة لا تعني الكفر ولكنها تعني: أن الإنسان قد استوجب النار، فلو كان الحداد عاقلًا سُنِّيًا لاقتصر علىٰ الدنيا دون الآخرة، أو لقال: ... أفسد آخرته؛ لأن هذا بمعنىٰ التغيير أو نقيض إصلاحها، انظر إلىٰ أسماء رضي الله عنها حيث قالت للحجاج عندما قال لها: «انظري كيف صنعت بعدوِّ الله -يقصد ابنها عبد الله بن الزبير رضي الله عنه- فقالت: رأيتك أفسدتَ عليه دنياه، وأفسد عليك آخرتك...». رواه مسلم في صحيحه.

قال الإمام أحمد كما في رسالة عبدوس بن مالك عن الإمام -رحمهما الله-: «... ولا نشهد علىٰ أحد من أهل القبلة بعمل يعمله بجنة ولا نار، نرجو للصالح ونخاف عليه، ونخاف علىٰ المسيء المذنب ونرجو له رحمة الله...».

طبقات الحنابلة لأبي يعلىٰ، تحقيق عبد الرحمن العثيمين (٢/ ١٧٢).

وفيها أيضًا (٢/ ٣٤٢): «قال محمد بن عوف الطائي: أملىٰ عليَّ أحمد ... ولا ننزل أحدًا من أهل القبلة جنة ولا نارًا إلا من شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة...» اهـ

وقال شيخ الإسلام كما في الفتاوىٰ (١٢/ ٣٨٩) وانظر: (١٢/ ٤٨٨): «بل إن الإمام أحمد علىٰ رغم ما لاقاه من ظلم الجهمية القائلين بخلق القرآن وحبسه وتعذيبه، إلا أنه دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه، واستغفر لهم وحللهم مما فعلوه به من ظلم، ولو كانوا مرتدين لم يُجز الاستغفار لهم...». اهـ

قال مقيده -عفا الله عنه وغفر له-: ورد عن بعض السلف ما قد يحسبه هؤلاء المتعالمون دليلًا لهم:

منها: ما جاء من طريق هشام بن حسان عن الحسن البصري رحمه الله قال: «صاحب البدعة لا يقبل له صلاة ولا صيام ولا حج ولا عمرة ولا جهاد ولا صرف ولا عدل». رواه الفريابي في القدر، ط دار ابن حزم (ص٢٥٠) رقم (٣٧٥).

ومن طريقه رواه الآجري في الشريعة (١/ ٤٥٩) رقم (١٣٧)، و(٥/ ٢٥٤٨) رقم (٢٠٥٤)، ورواه اللالكائي (١/ ١٥٦) رقم (٢٧٠)، وعند ابن وضاح في البدع، تحقيق بدر البدر (ص٦٨) رقم (٦٨).

رواية هشام عن الحسن في الصحيحين لا يُتكلم فيها كما هو معروف، فإنهما قد انتقيا الروايات، ومع ذلك فله في البخاري عن الحسن حديث واحد متابعة.

وفي مسلم أربعة؛ اثنان منهما متابعة، وأما مطلق روايته عن الحسن فقد تكلم فيها أبو داود ويحيىٰ بن معين، وقال الحافظ ابن حجر: «... وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما».

وعلىٰ هذا فيحكم علىٰ هذا المتن بالضعف لتدليس هشام، والله أعلم.

ومن هذه الآثار: ما أسنده ابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص١٣)، وابن وضاح (ص٦٧) رقم (٦٧) قال: حدثنا أسد قال: حدثنا أصحابنا قال: كان أيوب السختياني يقول: ما زاد صاحب بدعة اجتهادًا إلا ازداد من الله بعدًا.

والسند لا يصح لجهالة الرواة عن أيوب، وورد مثله عن الحسن كما عند ابن وضاح (ص٦٧) رقم (٦٦)، ولكن مهدي بن ميمون لم يسمع من الحسن البصري.

ومن هذه الآثار: ما رواه ابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص١٤)، وابن بطة في الإبانة المجموعة الأولىٰ، ط دار الراية، تحقيق رضا بن نعسان (٢/ ٤٦٠) رقم (٤٤٠)، واللالكائي (١/ ١٥٥) رقم (٢٦٣)، واللفظ له عن الفضيل قال: «لا تجلس مع صاحب بدعة أحبط الله عمله...».

وانظر: اللالكائي أيضًا (١/ ١٥٧) (٢٧٢).

قلت: في سنده عبد الصمد بن يزيد أبو عبد الله الصائغ المعروف بمردويه خادم الفضيل بن عياض.

ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٥٢) رقم (٢٧٨)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، فهو مجهول عنده كما في المقدمة.

وقد قال ابن عدي عنه كما في الكامل، ط دار الفكر (٥/ ٣٣٦): «ولا أعرف له مسندًا فأذكره». اهـ، فالرجل ليس معروفًا بالرواية.

قال الخطيب في تاريخه، ط دار الغرب، تحقيق بشار عواد (١٢/ ٣٠٦): «بلغني عن إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد قال: سألت يحيىٰ بن معين عن مردويه الصائغ فقال: لا بأس به، ليس ممن يكذب».

قلت: لا بأس به وحدها عند ابن معين تعد توثيقًا، ولكن قول ابن معين بعد ذلك: «ليس ممن يكذب»؛ يُشعر بضعفه.

ثم إن هذا النقل فيه انقطاع ظاهر، والثابت عن ابن معين ما رواه ابن عدي في الكامل، ط دار الفكر (٥/ ٣٣٦) قال: «سمعت أبا يعلىٰ يقول: قال يحيىٰ بن معين لمردويه: كيف سمعت كلام فضيل؟ قال: أطرافًا، قال: كنت تقول له: قلت كذا أو قلت كذا؛ أي: ضعفه ابن معين». اهـ، وهذا النقل اعتمده الذهبي في الميزان (٢/ ٦٢١) رقم (٥٠٨١).

وأما توثيق الحسين بن محمد بن فهم له: فلا يعتمد عليه؛ لأن ابن فهم نفسه ضعيف، قال الدارقطني: ليس بالقوي.

انظر: سؤالات الحاكم له، تحقيق موفق عبد القادر (ص١١٣) رقم (٨٥)، وقد تصحف هناك إلىٰ الحسن، وتاريخ بغداد (٨/ ٦٥٧)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٢٧).

وعلىٰ هذا فلا حجة للحدادية في هذه الآثار لأمرين:

الأول: أنها ضعيفة لا يصح الاعتماد عليها، وبخاصة في مقابل النصوص المتواترة المشهورة عند أهل السنة.

الثاني: أنها تُحمَل علىٰ البدع الكبيرة المكَفِّرة، وبهذا نحمل كلام أئمة الإسلام علىٰ أحسن المحامل؛ لأنه لا يُتصَوَّر منهم ما فهمه الحداد وأتباعه.

❀ ❀ ❀

النقطة الثالثة:

استمراء الكذب على العلماء!!

الكذب والتقول على العلماء بما لم يقولوا: قال صاحب ينبع المدعو عامر: أنه سمع شريطًا لابن باز وقد ضلل فيه ابن حجر ووصفه بالبدعة!!

وطُولب بالمصدر فلم يحضره إلى الآن، وله على ذلك سنوات.

قلت: ولن يأتي به لأنه كاذب مفتر، فالله حسيبه!!

وكذلك قال: إن الألباني يقول عن بعض الصحابة: إنه بوال على عقبيه!! فأسْمَعتُ كثيرًا -ممن كان معهم- الشريط، وكان الشيخ يتحدث عن الحديث الحسن وحَدِّه، فإذا الألباني رحمه الله ينقل هذا الكلام عن بعض المخالفين، فعلموا كذب الرجل وتركوه!!

وقال شيخه في البدعة محمود الحداد في قصيدة ابن أبي داود (ص٢٨):

«... الثانية: هم المرجئة الذين أرجئوا -أخَّروا- العمل عن الإيمان فقالوا: الإيمان قول فقط... وذلك هو قول أهل الرأي وعليه اقتصر الطحاوي في عقيدته المشهورة...».

قلت: وما ذكره فهو قول غلاة المرجئة مثل الكَرَّامية، وأما أهل الرأي والمرجئة -غير الغلاة- فقد قالوا: إن الإيمان قول باللسان وتصديق بالجنان.

وانظر الفرق بين القولين في كتاب الإيمان لشيخ الإسلام (ص١٤١و٢٨١)،

وشرح الطحاوية لابن أبي العز، تحقيق بشير عيون (ص٣٦٠).

وقد كذب هذا الرجل على الإمام الطحاوي وغيره، فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عقيدته مع حاشية محمد بن عبد العزيز المانع، وتعليق سماحة العلامة ابن باز، تحقيق أشرف عبد المقصود (ص٦٠): «والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان». وانظرها مع شرحها، تحقيق بشير عيون (ص٣٦٠).

وأيضًا كذب على شيخ الإسلام حيث قال في «يوم لا ظل إلا ظله» (ص٧٠): «إن ابن تيمية يهون من بدعة الإرجاء».

وانظر كتاب الإيمان المواضع السابقة لتعلم أن شيخ الإسلام لا يهون من بدعة الإرجاء، بل يفرق بين الغلاة وغيرهم كما هو مذهب أهل السنة.

وأيضًا كذب على الإمام الطحاوي حيث قال عنه: «إن عقيدته المدونة تنفي العلو». انظر: (ص٧٠) «يوم لا ظل إلا ظله».

قال الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عقيدته (ص٤٧): «والعرش والكرسي حق، وهو مستغن عن العرش وما دونه، محيط بكل شيء وفوقه، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه». وانظرها مع شرح ابن أبي العز، تحقيق بشير عيون (ص٢٨٥، ٢٩٠).

قلت: وأما كذبه على الأئمة المعاصرين فقد تجاوز الحد -فالله حسيبه- أمثال كذبه على العلامتين ابن باز وابن عثيمين والشيخ الألباني والشيخ ربيع بن هادي المدخلي وغيرهم كثير[1].

قال علي بن حرب الموصلي: «كل صاحب هوًى يكذب ولا يبالي».

---

(١) فقد كتب في الشيخين الألباني وربيع المدخلي كتابًا شحنه بالكذب والبهتان، وكذلك رمى الإمام ابن باز وابن العثيمين بأنهما من المرجئة؛ لأنهما ليسا على طريقته ونهجه!! وكل أتباعه الذين جالستهم على هذا القول، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أسنده الخطيب البغدادي في الكفاية رقم (٣٢٥) (١/ ٣٧٣)، تحقيق الدمياطي.

وقال شيخ الإسلام كما في منهاج السنة (٢/ ٥١٨): «من أراد أن ينقل مقالة عن طائفة فليُسَمِّ القائل والناقل؛ وإلا فكل أحد يقدر على الكذب».

قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثلاثة لا تحمل عنهم: الرجل المتهم بالكذب، والرجل كثير الوهم والغلط، ورجل صاحب هوًى يدعو إلى بدعة».

انظر: العلل لأحمد رواية عبد الله (٣/ ٢١٨)، تحقيق وصي الله عباس، والعقيلي في الضعفاء؛ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي (١/ ٢٥).

وقال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يؤخذ العلم عن أربعة ويؤخذ عمَّن سواهم: لا يؤخذ من سفيه معلن بالسفه، وإن كان أروى الناس، ولا يؤخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جُرب ذلك عليه، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا عن صاحب هوًى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف الحديث».

أخرجه العقيلي (١/ ٣٠)، وابن عبد البر في التمهيد (١/ ٦٦)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٣٢).

قلت: قال الإمام مالك: «وإن كان أروى الناس»، فكيف بمن جمع الكذب والجهل؟!!

❊ ❊ ❊

النقطة الرابعة:

هل يجتمع في الرجل سنة وبدعة؟!

قال في قصيدة الإمام أبي بكر بن أبي داود (ص٣٩): «... وإذا ثبتت صفة الإرجاء ارتفعت صفة السنة».

وقال في (ص٥٩): «أما التقليد فلا يفعله أحد من أهل السنة، بل ولا عاقل من غيرهم».

قلت: وسمعت أصحابه[1] يسخرون فيقولون: «كيف يكون هذا: سنة وبدعة؛ يعني: نصف جسمه الأعلىٰ سُني والأسفل بدعي».

قلت: وهذا هو كلام الخوارج والمعتزلة، فهؤلاء القوم لا يتصورون أن

(١) قال هذا المدعو عامر، وكان معه في ذلك المجلس أخوه الأصغر، وقد أُخبرت من عدة أنه قد أقنع كثيرًا -من الصبيان- بهذه البدعة الحدادية وهو يفتخر بها ويدعي أنه من أحسن من أثبتها واستدل لها.

قلت: والرجل جريء جدًّا علىٰ الكذب علىٰ رسول الله ﷺ وعزو الكلام إلىٰ رسول الله كيفما جاء؛ لأنه يعلم أن أصحابه جهلة لا يعرفون!!

وقد ناصحته سرًّا وذكرته بالصدق والإخلاص، وقلت: لا أريد أن أحرجك أمام الناس!! فرجاني ألا أفعل!! ولكنه للأسف، استغل سكوتي فلا يزال علىٰ تعالمه وجرأته حتىٰ مع وجود بعض المشايخ السُّنِّيين الذين هم أكبر منه سنًّا وعلمًا!!

الشخص الواحد يجتمع فيه خير وشر، ونفاق وإسلام، وسنة وبدعة، والله  يقول: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ [يوسف:١٠٦].

وإن كانت هذه الآية نزلت في المشركين إلا أن ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ يرىٰ أن الشرك الخفي -مثل الرياء وغيره- يدخل تحت عموم الآية، فقد أورد عدة أحاديث تدل علىٰ مراده.

انظر: تفسيره، تحقيق سامي السلامة (٤/ ٤١٨-٤٢١).

وقال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا ينافي هذا ما قيل أن الآية نزلت في قوم مخصوصين، فالاعتبار بما يدل عليه اللفظ لا بما يفيده السبب من الاختصاص بمن كان سببًا لنزول الحكم». فتح القدير (٣/ ٥٩).

وكذلك قال صديق حسن خان في تفسيره فتح البيان (٦-٤١٤) ط، دار إحياء التراث: «ومن القواعد المعروفة: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب».

وانظر للفائدة: زاد المسير طبعة المكتب الإسلامي في مجلدة واحدة (ص ٧٢٢)، وأضواء البيان للإمام الشنقيطي (٣/ ٦٦) ط ابن تيمية.

وفي هذه الآية دليل علىٰ أن الإنسان قد يقع في الشرك الخفي وإن كان من المسلمين، وقد بين ذلك -أعني: اجتماع الخير والشر في الشخص الواحد- رسول الله ﷺ، فعن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «**أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتىٰ يدعها: إذا اؤتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**». رواه البخاري رقم (٣٤)، واللفظ له، ومسلم رقم (٥٨).

إلىٰ غير ذلك من النصوص الشرعية الواضحة للمتأمل.

قال شيخ الإسلام في الفتاوىٰ (٧/ ٣٠٤-٣٠٥): «وهذا كثير في كلام السلف

يبينون أن القلب قد يكون فيه إيمان ونفاق». اهـ

وقال شيخ الإسلام في منهاج السنة (٥/ ٥٧٠): «... وأما من يقول بتخليده في النار -قلت: أي الفاسق المعين- كالخوارج والمعتزلة وبعض الشيعة، فهؤلاء عندهم لا يجتمع في حق الشخص الواحد ثواب وعقاب».

وقال في الفتاوىٰ (٧/ ٢٢٣): «وأما قول القائل: إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله، فهذا ممنوع وهذا هو الأصل الذي تفرعت عنه البدع في الإيمان، فإنهم ظنوا أنه متىٰ ذهب بعضه ذهب كله لم يبق منه شيء...».

وقال شيخ الإسلام أيضًا (٢٨/ ٢٠٩): «وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر وفجور وطاعة ومعصية، وسنة وبدعة، استحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشر.

فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة، فيجتمع له من هذا وهذا...

هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة، وخالفهم الخوارج والمعتزلة ومن وافقهم عليه، فلم يجعلوا الناس إلا مستحقًّا للثواب فقط وإلا مستحقًّا للعقاب فقط...».

وقال في منهاج السنة (٥/ ٢٥٦): «... فكيف إذا كان الذي يدَّعي الحق والسنة وهو كنظيره، معه حق وباطل، وسنة وبدعة، ومع خصمه حق وباطل وسنة وبدعة...».

❊ ❊ ❊

النقطة الخامسة:

الرد على دعوى: القاعدة في التبديع واحدة

يرىٰ هذا الحداد وأتباعه أن البدع بجميع أنواعها واحدة والمبتدع هو المبتدع، والقاعدة أن كل المبتدعة شديدون علىٰ أهل السنة، وليس هناك بدعة أكبر من بدعة لأن القاعدة في التبديع واحدة.

هكذا يتفوه هؤلاء وقد نص علىٰ هذا إمامهم في البدع والخرافات: أبو عبد الله محمود بن محمد الحداد (١٣٧٤-؟)، هكذا يُعَنْوِن علىٰ كتبه وتحقيقاته!! بل تخريباته، نص علىٰ ذلك في شريطه: ماذا حدث، وقد فُرِّغ في الورقات، انظرمنه: (ص١٢-١٣)، نقلًا عن شيخنا ناصر السنة: ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله- في رده علىٰ الحداد.

ولست أنا من وصف الشيخ بهذا اللقب، بل سماحة شيخنا ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما سألته قبل أكثر من أربعة عشر عامًا، فقلت: يا شيخنا: الشيخ ربيع يطعن في فلان وفلان وفي الدعاة؟!

فقال الشيخ: اتق الله، فالرجل إمام في السنة!!

وقال شيخنا في مجلس آخر: وما عرفنا بعض الأشياء عن هؤلاء إلا لما نبهنا عليها بعض المشايخ.

ومما يذكر هنا أنني سألت شيخنا العلامة محمد الصومالي رَحِمَهُ اللهُ هل تعرف الشيخ ربيع بن هادي؟

قال: صاحب الردود على قطب؟!! جزاه الله خيرًا، ما كنت أتوقع أن قطبًا يصل لهذا الحد من الضلال!! لأنني لا أقرأ هذه الكتب!

فقلت: يا شيخ، طعن في عثمان ومعاوية و...!! فقاطعني الشيخ قائلًا: هذه وحدها زندقة!! هذا صاحب فلسفة!. اهـ

قلت: وعودًا لما نحن بصدده أقول: قول الإمام أحمد يخالفه قول الحداد!! فقد جعل بدعة الرافضة أكبر من غيرها، انظر: مسائل عبد الله بن أحمد، تحقيق علي المهنا (٢/ ٣٣٠).

قال شيخ الإسلام كما في منهاج السنة (٥/ ١٥٤): «والرافضة أشد بدعة من الخوارج...».

وقال فيه أيضًا (٥/ ١٥٧): «... والزيدية من الشيعة خير منهم -أي: من الرافضة-».

وفي الفتاوى (١٢/ ٥٠٠-٥٠١): «... مع أن بعض هذه أشد من بعض، وبعض المبتدعة يكون فيه من الإيمان ما ليس في بعض...».

وقال في الفتاوى (٣/ ٣٥٧): «... وأما المرجئة فليسوا من هذه البدع المغلظة...».

وقال في الدرء (١/ ٢٤٨): «... فإن قدَّر أنه ابتدع في ذلك كانت بدعته أخف من بدعة من نفى ذلك نفيًا عارض به النصوص ودفع موجبها ومقتضاها...».

وقال الإمام أحمد كما في السنة للخلال (٤/ ٥٢) رقم (١١٤٩): «المرجئ إذا كان يخاصم فلا يصلى خلفه». اهـ، وسنده صحيح.

وفي مسائل عبد الله (٣/ ١٣١٧)، تحقيق المهنا، والكفاية للخطيب، تحقيق الدمياطي رقم (٩٦) قلت: «أبي، ما تقول في أصحاب الحديث يأتون الشيخ لعله يكون مرجئًا أو شيعيًّا أو فيه من خلاف السنة، أيسعني أن أسكت عنه فلا أحذر عنه؟ أم أحذر عنه؟ قال: إن كان يدعو إلىٰ بدعته وهو فيها إمام ويدعو إليها قال: نعم، تحذر منه».

وقال أحمد لمن قال له عن صاحب البدعة إذا لم يكن يخاصم فقال أحمد: «... هو أهون. قلت: يصلىٰ خلف هذا؟ قال: نعم. قلت: أفليس هذا صاحب بدعة؟ قال: بلىٰ ولكن هذا لعله لا يدري يرجع، وهذا يدعو إليها». انظر: مسائل ابن هانئ (١/ ٦٢).

❊ ❊ ❊

النقطة السادسة:

حكم الصلاة خلف أهل البدع وعلى جنائزهم

الحداد وأتباعه لا يصلون خلف أهل البدع ولا يصلون علىٰ جنائزهم سواءً كانوا غلاة ودعاة أم كانوا خلاف ذلك، سواء أخرجتهم بدعتهم من الإسلام أم لم تخرجهم.

وقد قال شيخ الإسلام كما في الفتاوىٰ (١/ ١٢٨): «إن كل من مات من أهل القبلة فإنه يصلىٰ عليه ويستغفر له».

وقال كما في منهاج السنة (٥/ ٢٣٥): «... فكل مسلم لم يعلم أنه منافق جاز الاستغفار له والصلاة عليه، وإن كان فيه بدعة أو فسق؛ لكنه لا يجب علىٰ كل أحد أن يصلي عليه».

وقد نقل شيخ الإسلام في الفتاوىٰ (٢٤/ ٢٨٦): «أن بعض السلف تركوا الصلاة علىٰ المبتدعة وغيرهم من باب الزجر عن فعل مثل فعله».

ومن هذا الباب قصة سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترك الصلاة علىٰ عبد العزيز بن أبي روَّاد المكي -أحد المرجئة- فلما قيل لسفيان في ذلك، بيَّن أنه يرىٰ الصلاة علىٰ من هو دونه -أي: أكثر ابتداعًا- ثم قال: «ولكن أردت أن أُري الناس أنه مات علىٰ بدعة». انظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ١٨٦).

وانظر -رعاك الله-: تفريق الأئمة في الصلاة بين أنواع البدع، وكذا بين الداعية إليها وغير الداعية.

ففي مسائل ابن هانئ لأحمد (١/ ٦٣): «سئل عن الصلاة خلف الجهمية، فقال: لا تُصلِّ ولا كرامة». اهـ

وفي السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٠٣)، تحقيق القحطاني: «سألت أبي عن الصلاة خلف أهل البدع، قال: لا تُصلِّ خلفهم مثل الجهمية والمعتزلة». اهـ

وفي (١/ ٣٨٤) زاد: «والقدرية». اهـ

وانظر مثل هذا: عند ابن بطة في الإبانة: الرد علىٰ الجهمية (٢/ ١٣٩) رقم (٤١٣-٤١٤).

وفي طبقات الحنابلة، تحقيق عبد الرحمن العثيمين (١/ ٤٦٠): «عن شاهين ابن السَّمَيدع قال: سألت أبا عبد الله فقلت: أصلي خلف الجهمي؟ قال: لا تُصلِّ خلف الجهمي ولا خلف الرافضي».

قال الخلال في السنة (٤/ ٥١) رقم (١١٤٦): «قيل لأحمد: يصلىٰ خلف المرجئ؟ قال: إذا كان داعية فلا تصل خلفه».اهـ، وسنده صحيح.

وفيها أيضًا رقم (١١٤٧) (٤/ ٥١) قال: «لا يصلىٰ خلف من زعم أن الإيمان قول إذا كان داعية».اهـ، وسنده صحيح.

وفيها أيضًا (٤/ ٥٢) برقم (١١٤٩): «المرجئ إذا كان يخاصم فلا يصلىٰ خلفه».اهـ، وسنده صحيح.

وفي السنة للخلال (٥/ ٩٢) رقم (١٧٠٠) بسند صحيح إلىٰ سلام بن أبي مطيع أنه قال: «الجهمية كفار ولا يصلىٰ خلفهم». اهـ

قلت: كذا عن يزيد بن هارون كما رواه الخلال في السنة (٥/ ٩٧) رقم

(١٧١٥)، وفيها (٥/ ٩٧) برقم (١٧١٤) قال: «وقال لي زهير: وأما أنا يا ابن أخي فإذا تيقنت أنه جهمي أعدت الصلاة خلفه جمعة كانت أو غيرها».

وفي السنة لعبد الله بن أحمد، تحقيق القحطاني (١/ ٣٨٤) رقم (٨٣٣، ٨٣٤) سمعت أبي يقول: «لا يصلىٰ خلف القدرية والمعتزلة والجهمية، سألت أبي مرة أخرىٰ عن الصلاة خلف القدرية، فقال: إن كان ممن يخاصم فيه ويدعو إليه فلا تصلِّ خلفه». اهـ

وانظر: السنة أيضًا لعبد الله بن أحمد (٢/ ٣٨٥)، وفي طبقات الحنابلة لأبي يعلىٰ، تحقيق العثيمين (٢/ ٣٤٠-٣٤١) عن أحمد أنه قال: «ولا تترك الصلاة علىٰ أحد من أهل القبلة بذنب أذنبه صغيرًا أو كبيرًا؛ إلا أن يكون من أهل البدع الذين أخرجهم النبيﷺ من الإسلام: القدرية والمرجئة والرافضة والجهمية...».

وعند ابن هانئ في المسائل (١/ ٦٢): «أيصلىٰ خلف صاحب بدعة؟ فقال: إذا كان داعية أو يخاصم فيها أو يدعو إليها لا تصلِّ خلفه ولا تكلمه، فقلت: فمن كان في شيء إلا أنه لا يخاصم فيه؟ قال: هو أهون.

قلت: يصلىٰ خلف هذا؟ قال: نعم، قلت: أفليس هذا صاحب بدعة؟ قال: بلىٰ، ولكن هذا لعله لا يدري يرجع، وهذا يدعو إليها».اهـ

وفي السنة للخلال (٥/ ١٤١) رقم (١٨٠٨) قال: «سئل أحمد عن الواقفي، فقال: لا يُصلَّىٰ عليه». اهـ

وفي رسالة عبدوس عن أحمد كما في طبقات الحنابلة لأبي يعلىٰ، تحقيق عبد الرحمن العثيمين (٢/ ١٧٤): «ومن مات من أهل القبلة موحدًا يصلىٰ عليه ويستغفر له ولا يحجب عنه الاستغفار، ولا نترك الصلاة عليه لذنب أذنبه صغيرًا كان أو كبيرًا، أمره إلىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ ».

وقال ابن سيرين: «لا نعلم من أصحاب محمد ﷺ، ولا من غيرهم من التابعين ترك الصلاة على أحد من أهل القبلة تأثمًا من ذلك». أسنده اللالكائي (٦/ ١١٤٩) رقم (٢٠١٨)، وسنده صحيح.

وانظرها أيضًا برقم (٢٠٢٣) عن الأوزاعي نحوه.

❊ ❊ ❊

النقطة السابعة:

التفريق بين الداعية وغير الداعية في الحكم والمعاملة

وهذه أعم من النقطة التي قبلها فإنها لا تختص بالصلاة فقط، فالغلاة لا يفرقون بين البدع وأصحابها، ولا بين الداعية وغير الداعية، لا في الهجر ولا في السلام ولا في العقوبة.

بل هجر هؤلاء أئمة أهل السنة في هذا العصر، أمثال إمام السنة بلا منازع: عبد العزيز بن باز، والمحدث محمد ناصر الدين الألباني، والعلامة الفقيه الأصولي محمد بن صالح العثيمين -رحمهم الله جميعًا-، والعلامة المتفنن صالح بن فوزان الفوزان، والعلامة أحمد النجمي، والعلامة عبد الله بن غديان، والعلامة صالح اللحيدان، وغيرهم كثير بدون حصر أو عد، وسبب ذلك أنهم لم يضللوا ويبدعوا الحافظ ابن حجر رحمه الله.

قال الحداد -هداه الله وأصلحه- منتقدًا على الإمام أحمد بن حنبل حيث فرق بين الداعية وغيره، فقال ذاك الحداد: «وتفريقه بين الداعية وغيره فيه نظر».

انظر: (ص٦٧)من كتاب «المسائل التي حلف عليها أحمد»، بتحقيق محمود الحداد!!

قلت: قال الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الفتاوىٰ (٢٨/ ٢٠٥): «... ولهذا يفرقون -أي: أئمة السلف- بين الداعية وغير الداعية؛ لأن الداعية أظهر المنكرات، فاستحق العقوبة، بخلاف الكاتم فإنه ليس شرًّا من المنافقين الذين كان النبيﷺ يقبل علانيتهم ويكل سرائرهم إلىٰ الله مع علمه بحال كثير منهم...».

في السنة للخلال رقم (١١٥٤) (٤/ ٥٤) قال أحمد: «إذا كان المرجئ داعية فلا تكلمه».

وفي مسائل أبي داود لأحمد رقم (١٧٨٥) (ص٣٦٧)، تحقيق طارق عوض الله: «قلت لأحمد: لنا أقارب بخراسان يرون الإرجاء، فنكتب إلىٰ خراسان نقرئهم السلام؟ قال: سبحان الله، لِمَ لا تقرئهم؟! قلت لأحمد: نكلمهم؟ قال: نعم؛ إلا أن يكون داعيًا ويخاصم فيه».

ثم قال بعدها مباشرة رقم (١٧٨٦) سمعت أحمد يقول: «ليس أحد إلا ويؤخذ من رأيه ويترك -يعني ما خلا النبيﷺ-».

وبالرواية الأولىٰ دون الثانية عند الخلال في السنة (٤/ ٥٤) رقم (١١٥٥)، وفي السنة للخلال (ق/ ١٥١/ أ) كما في المسائل والرسائل المروية عن أحمد في العقيدة (١/ ٢٥٤) رقم (٢٤٨) قال محمد بن مسلم بن وارة: «إن أبا عبد الله قيل له: فالواقفة؟ قال: أما من كان لا يعقل فإنه يُبصر، وإن كان يعقل ويبصر الكلام فهو مثلهم».

قلت: كثر ذكر الكلام في هذه الآثار والمراد به: «الذي يقصد ما يقول ويعرف معناه».

وفي أصول السنة للالكائي (٢/ ٣٩١) رقم (٦٠٠)، قال محمد بن إسماعيل السلمي: «قال أبو عبد الله: الواقف الذي يبصر الكلام ويعرف!! هو جهمي،

والذي لا يبصر ولا يعرف يُبصِّر». اهـ، سنده صحيح.

وفي الإبانة لابن بطة «الرد على الجهمية» (١/ ٣١٢) رقم (١٠٩): «قيل لأبي عبد الله: فمن وقف؟ قال: يقال له في ذلك، فإن أبىٰ هجر».

وفي السنة للخلال رقم (١٨١٦) (٥/ ١٤٤) بسند جيد قيل له -أي: الإمام أحمد-: فمن وقف؟ قال: «يقال له ويكلم في ذاك فإن أبىٰ هجر». اهـ

وفي مسائل أبي داود عن الإمام أحمد -انظر: الآداب الشرعية (١/ ٢٦٣)-: «أرىٰ رجلًا من أهل السنة مع رجل من أهل البدعة، أترك كلامه؟ قال: لا، أو تُعْلِمُهُ أن الرجل الذي رأيته معه صاحب بدعة، فإن ترك كلامه فكلِّمه وإلا فألحقه به». اهـ

قال الإمام الذهبي كما في حق الجار (ص١٣٩)، تحقيق كمال نشأت: «فإن كان جارك رافضيًّا أو صاحب بدعة كبيرة، فإن قدرت علىٰ تعليمه وهدايته فاجتهد في ذلك، وإن عجزت فانجمع عنه، ولا تواده ولا تكون له صديقًا ولا معاشرًا، والتحول أولىٰ بك». اهـ

وفي السنة للخلال (٥/ ٩٣) رقم (١٧٠٢)، بسند صحيح أن أبا عبد الله سئل عن رجل له جار جهمي يسلم عليه؟ قال: «لا». اهـ

وفي السنة للخلال أيضًا رقم (١٧٠٣) (٥/ ٩٣)، بسند صحيح عن الإمام أحمد أنه قال: «أما الجهمية فلا تكلمهم ... وسألت أحمد عن جار لنا جهمي يسلم عليَّ أرد عليه؟ قال: لا». اهـ

وفي السنة للخلال برقم (١٨١٥) (٥/ ١٤٤) سئل عن اللفظية فقال: «لا يجالسون ولا يكلمون».

وفي السنة للخلال أيضًا برقم (١٨٢٤) (٥/ ١٤٦) قال عبد الله: «سئل أبي

عن الواقفي؟ فقال: من كان يخاصم ويعرف بالكلام فهو جهمي، ومن لم يعرف بالكلام يُجَانب حتىٰ يرجع». اهـ

قلت: وكذا في السنة لابن الإمام أحمد، تحقيق القحطاني (١/ ١٧٩)، وفيه بلفظ: «ومن لم يكن له علم يَسأل».

وفي السنة للخلال برقم (٢١١١) (٧/ ٧٣)، بسند صحيح أن الإمام أحمد سئل عن اللفظية؟ فقال: «من كان منهم جاهلًا ليس بعالم يَسأل ويتعلم». اهـ

وانظر: السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٧٩)، وابن بطة في الإبانة (١/ ٣١٣) رقم (١١٢) و(١/ ٣٠٧) رقم (٩٧-٩٨، ١١٠).

وفي السنة للخلال أيضًا برقم (٢١١١) مكررًا (٧/ ٧٣) قال عبد الله: «وسمعت أبي مرة أخرىٰ وسئل عن اللفظية؟ فقال: من كان يحسن الكلام بالقرآن فهو جهمي».

وقال مرة أخرىٰ: «هم أشر من الجهمية». **وقال مرة أخرىٰ:** «هم جهمية». اهـ

وهنا أُذكِّر بما سبق مرارًا وهو أنه ينبغي لنا التفريق بين الجاهِلَين:

الأول: المريد للهدىٰ المحب له المؤثر له غير القادر عليه ولا علىٰ طلبه لعدم من يرشده، فهذا الذي يُعذر بجهله فلا يبدع، بل ولا يكفر إلا بعد إقامة الحجة عليه.

والثاني: المتكلم الذي يجادل ويعرف ما يقول وهو راضٍ بهذا الجهل لا يؤثر غيره عليه، ولا تطلب نفسه سواه، ولا فرق عنده بين حال عجزه وقدرته، فهذا لا يعذر بجهله لأنه لم يرد الحق، بخلاف الأول.

وانظر في هذا المعنىٰ كلام ابن القيم في «طريق الهجرتين» (٤١٢-٤١٣).

وأُذكِّر بما قال شيخ الإسلام في الفتاوىٰ (٢٨/ ٢٠٦): «... الهجر يختلف

باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقلتهم وكثرتهم؛ فإن المقصود زجر المهجور، وتأديبه ورجوع العامة عن مثل حاله.

فإن كانت المصلحة في ذلك راجحة بحيث يفضي هجره إلىٰ ضعف الشر وخفيته كان مشروعًا، وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك، بل يزيد الشر والهاجر ضعيف بحيث يكون مفسدة ذلك راجحة علىٰ مصلحته لم يشرع الهجر.

بل يكون التألف لبعض الناس أنفع من الهجر، والهجر لبعض الناس أنفع من التألف، ولهذا كان النبي ﷺ يتألف قومًا ويهجر آخرين...».

إلىٰ أن قال: «كل ذلك بحسب الأحوال والمصلحة، وجواب الأئمة كأحمد وغيره في هذا الباب مبني علىٰ هذا الأصل، ولهذا كان يفرق بين الأماكن التي كثرت فيها البدع كما كثر القدر في البصرة، والتجسيم بخراسان، والتشيع بالكوفة، وبين ما ليس كذلك.

ويفرق بين الأئمة المطاعين وغيرهم، وإذا عرف مقصود الشريعة سلك في حصوله أوصل الطريق إليه، وإذا عرف هذا فالهجرة الشرعية من الأعمال التي أمر الله بها رسوله فالطاعة لابد أن تكون خالصة لله وأن تكون موافقة لأمره فتكون خالصة لله صوابًا، فمن هجر لهوىٰ نفسه أو هجر هجرًا غير مأمور به كان خارجًا عن هذا، وما أكثر ما تفعل النفوس ما تهواه ظانة أنها تفعله طاعة لله، والهجر لأجل حظ الإنسان لا يجوز أكثر من ثلاث...». انظره للفائدة.

قال مقيده -عفا الله عنه وغفر له-: لقد رأيت من عالمين جليلين في هذا الباب العجب العجاب في مدىٰ فهمهما لمناهج الأئمة حتىٰ كأنهما في ذلك العصر:

الأول: سماحة الشيخ الإمام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والآخر: الشيخ أحمد النجمي -حفظه الله-.

وكلامهما في إبطال منهج الموازنات أشهر من علم، ودفاعهما عن أئمة السنة واغتفار زلاتهم أضحىٰ كالشمس في رائعة النهار.

وصدق الله ﷻ إذ يقول: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٣].

ثم قارن -رحمك الله- منهجهما ببعض من ينتسب إلىٰ العلم ممن تخلىٰ عن السنة لأجل المجاملة والمداهنة وطلب الرفعة عند الحزبيين والحركيين ومن شايعهم ممن انتسب إلىٰ العلم والفتوىٰ، حتىٰ دافع هؤلاء عن رءوس الضلال والبدع المصرين علىٰ باطلهم.

وحتىٰ عن الواقعين في الشرك الصريح والردة الواضحة، بل يدافعون عن الروافض والخوارج والمرجئة، بل ويدافعون عن المتكلمين المخاصمين بالباطل، مع أن الأئمة بينوا لهم مدىٰ جهلهم ووجوب سكوتهم وتوبتهم حتىٰ لا يضللوا العامة.

ومع هذا كله يظن هذا المدافع أنه ينصر دينًا ويحمي يقينًا، نعوذ بالله من الخبط والخلط، ومن الحور بعد الكور.

قال الإمام ابن القيم: «... وأيضًا فإنه يُعفَىٰ للمحب ولصاحب الإحسان العظيم ما لا يعفىٰ لغيره ويسامح بما لا يسامح به غيره.

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- يقول: انظر إلىٰ موسىٰ -صلوات الله وسلامه عليه-، رمىٰ الألواح التي فيها كلام الله الذي كتبه بيده فكسرها، وجرَّ بلحية نبي مثله -وهو هارون-، ولطم عين ملك الموت ففقأها، وعاتب ربه ليلة الإسراء في محمد ورفعه عليه، وربه تعالىٰ يحتمل له ذلك ويحبه ويكرمه؛ لأنه قام لله تلك المقامات العظيمة في مقابلة أعدىٰ عدو له، وصدع

بأمره، وعالج أمتي القبط وبني إسرائيل أشد المعالجة، فكانت هذه الأمور كالشعرة في البحر.

وانظر إلىٰ يونس بن متىٰ حيث لم يكن لهذه المقامات التي لموسىٰ، غاضب ربه مرة فأخذه وسجنه في بطن الحوت، ولم يحتمل له ما احتمل لموسىٰ، وفرق بين من إذا أتىٰ بذنب واحد، ولم يكن له من الإحسان والمحاسن ما يشفع له، وبين من إذا أتىٰ بذنب جاءت محاسنه بكل شفيع كما قيل:

وإذا الحبيب أتىٰ بذنب واحدٍ جاءت محاسنه بألف شفيع

اهـ بحروفه من مدارج السالكين (١/ ٣٢٨).

❀ ❀ ❀

النقطة الثامنة:

التفريق بين الحكم على العموم والحكم على المعين

إن هؤلاء القوم أخذوا الألفاظ العامة علىٰ عمومها وطبقوها علىٰ كل فرد من الأفراد بحجة العدل -هكذا- في التبديع خشية الوقوع فيما وقعت فيه بنو إسرائيل!! كذا يقول الحداد في شريطه وتابعه عليها سائر الحداديين المُهوِّسين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٠٨) بعد أن تكلم عن المتشابه وأسباب وقوعه، وهو أن هؤلاء يبنون أمرهم علىٰ أقوال مشتبهة تحتمل معاني متعددة فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... وهو منشأ البدع فإن البدعة لو كانت باطلًا محضًا لظهرت وبانت وما قبلت، ولو كانت حقًّا محضًا لا شوب فيها لكانت موافقة للسنة، فإن السنة لا تناقض حقًّا محضًا لا باطل فيه، ولكن البدعة تشتمل علىٰ حق وباطل...».

قلت: وانظر أيضًا (١/ ١٠٤)، واقتضاء الصراط المستقيم في هذا الباب.

قال منصور الكوسج في مسائل الإمامين أحمد وابن راهويه رقم (٣٢٩٠) (٢/ ٥٣٥) ط دار الهجرة: «قلت لأحمد: ينزل ربنا -تبارك وتعالىٰ اسمه- كل ليلة حين يبقىٰ ثلث الليل الآخر إلىٰ السماء الدنيا، أليس تقول بهذه الأحاديث، ويرون

أهل الجنة ربهم عَزَّوَجَلَّ ، ولا تقبحوا الوجه فإن الله خلق آدم علىٰ صورته -يعني: علىٰ صورة رب العالمين-، واشتكت النار إلىٰ ربها عَزَّوَجَلَّ حتىٰ يضع الله فيها قدمه، وإن موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ لطم ملك الموت عَلَيْهِ السَّلَامُ؟

قال أحمد: كل هذا صحيح!! قال إسحاق: كل هذا صحيح ولا ينكره إلا مبتدع أو ضعيف الرأي». اهـ

وقال الإمام أحمد كما في مسائل ابن هانئ (٢/ ١٦٢-١٦٤): «لا يعجبني شيء من وضع الكتب، ومن وضع شيئًا من الكتب فهو مبتدع».

وقال -كما في مسائل ابنه عبد الله، تحقيق علي مهنا (٣/ ١٣١٠)-: «... وهذا مالك وضع كتابًا، وجاء الشافعي أيضًا، وجاء هذا -يعني: أبا ثور-، وهذه الكتب وضعها بدعة، كل ما جاء رجل وضع كتابًا...».

قلت: وقد سبق في أثناء هذا المبحث الكثير من النصوص الدالة علىٰ هذه النقطة، فعد إليه واقرأ وتأمل وتجرد للحق وأنصف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ -كما في الفتاوىٰ (٦/ ٦١)-: «فإذا رأيت إمامًا قد غلط علىٰ قائل مقالته أو كفره فيها فلا يعتبر هذا حكمًا عامًّا في كل من قالها؛ إلا إذا حصل فيه الشرط الذي به التغليظ عليه والتكفير له...

وكذلك العكس: إذا رأيت المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغتفرت لعدم بلوغ الحجة له، فلا يغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتفر للأول...

فهذا أصل عظيم فتدبره فإنه نافع...».

وقال أيضًا في المجموع (١٠/ ٣٧١): «... فإن نصوص الوعيد في الكتاب والسنة، ونصوص الأئمة بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، لا فرق في ذلك بين

الأصول والفروع...».

ثم بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعدها مباشرة «أن ذلك في عذاب الآخرة، وأيضًا في أحكام الدنيا». اهـ

وانظر غير مأمور: الفتاوىٰ (١٢/ ٤٨٤).

وتكلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بكلام جميل وأطال النفس فيه في الفتاوىٰ (٢٣/ ٣٤٥-٣٤٦) إلىٰ أن قال: «... وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها، قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون عنده ولم تثبت عنده، أو لم يتمكن من فهمها، وقد تكون قد عارضت له شبهات يعذره الله بها.

فمن كان من المؤمنين مجتهدًا في طلب الحق وأخطأه؛ فإن الله يغفر له خطأه كائنًا من كان، سواء كان في المسائل النظرية أو العلمية.

هذا الذي عليه أصحاب رسول الله ﷺ وجماهير أئمة الإسلام، وما قسموا المسائل إلىٰ مسائل أصول يكفر بإنكارها ومسائل فروع لا يكفر بإنكارها.

فأما التفريق بين نوع وتسمية مسائل الأصول وبين نوع آخر وتسمية مسائل الفروع، فهذا الفرق ليس له أصل لا عن الصحابة ولا عن التابعين لهم بإحسان ولا أئمة الإسلام، وإنما هو مأخوذ عن المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع...».

ومن المعروف أن الأئمة قد كفروا الجهمية، وأنهم أخرجوهم من حديث الافتراق؛ لأنهم ليسوا من فرق الإسلام، وسبب ذلك ما قاله شيخ الإسلام: من أنهم يناقضون ما جاء به رسول الله ﷺمناقضة بينة، ولتعطيل الخالق -جل وعلا-.

وهذا ما ذكره عن أحمد وغيره من الأئمة، ولكن أحمد قد عذر بعض الأعيان منهم ممن وقع في ذلك: مثل أولياء الأمور -قلت: مع أنه كفر بواح عندهم فيه برهان-؛ لأنهم فعلوا ذلك تقليدًا لغيرهم وتأولوا فأخطئوا.

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ -كما في الفتاوىٰ (٢٣/ ٣٤٨-٣٤٩): «لكن ما كان يكفرهم بأعيانهم فإن الذي يدعو إلىٰ القول أعظم من الذي يقول به، والذي يعاقب مخالفه أعظم من الذي يدعو فقط، والذي يكفِّر مخالفه أعظم من الذي يعاقبه.

ومع هذا فالذين كانوا من ولاة الأمور يقولون بقول الجهمية: إن القرآن مخلوق، وإن الله تعالىٰ لا يُرىٰ في الآخرة، وغير ذلك، ويدعون الناس إلىٰ ذلك، ويمتحنونهم ويعاقبونهم إذا لم يجيبوهم، ويكفرون من لم يجبهم، حتىٰ إنهم كانوا إذا أمسكوا الأسير لم يطلقوه حتىٰ يقر بقول الجهمية أن القرآن مخلوق، وغير ذلك...

ومع هذا فالإمام أحمد -رحمه الله تعالىٰ- ترحم عليهم واستغفر لهم لعلمه بأنهم لم يبين لهم أنهم مكذبون للرسول، ولا جاحدون لما جاء به، ولكن تأولوا فأخطئوا، وقلدوا من قال لهم ذلك». اهـ

وانظر قريبًا من هذا في الفتاوىٰ أيضًا (٢/ ٤٨٢).

وقال في مجموع الفتاوىٰ (٢٨/ ٥٠٠-٥٠١): «... فإنا نطلق القول بنصوص الوعد والوعيد والتكفير والتفسيق، ولا نحكم للمعين بدخوله في ذلك العام حتىٰ يقوم فيه المقتضىٰ الذي لا معارض له...».

قال مقيده -عفا الله عنه-: وبهذه النقولات تعلم مدىٰ الأزمة النفسية التي يعاني منها ذاك الحداد -ومن لف لفه وتبنىٰ نهجه في هذه الأيام- حيث يقول هذا المسكين: «إذا قال هؤلاء إن العالم المجتهد صاحب المنهج السلفي إذا زل لا يبدع، وكذا نعذر الجاهل فلا نبدعه، فكيف يطبق حديث الافتراق؟!».

قلت: سبق مرارًا وتكرارًا أن الاجتهاد لا يكون إلا من العلماء، ولكن لو أدىٰ اجتهاد هذا العالم إلىٰ الخطأ في مسألة ما ولم يعرف مرادها الشرعي فهو

جاهل بها.

لكن الجاهل المتعالم -كسائر المتصدرين في هذه الأيام- لا يجوز له الكلام، بل الواجب عليه سؤال العلماء والرجوع إليهم في الأحكام الشرعية وبخاصة مسائل العقيدة، قال الله تعالىٰ: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣].

وقال -جل وعلا-: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣].

فحديث الافتراق علىٰ بابه، وهذه الفرق موجودة دون شك تسير بسير الأيام، وتخطو بخطا الزمان تتناثر هنا وهناك، تصغر حيناً وتكبر أحيانًا بحسب قوة أصحابها ونشاطهم.

لكن تعيين أصحابها، بل وحتىٰ جماعتها لابد فيه من وجود شروط وانتفاء موانع، وهذا أمر اجتهادي مرجعه إلىٰ أئمة العلم والهدىٰ[1]، ومع ذلك نجزم أن هذه الفرق جملة من الأمة المحمدية، وإذا أطلقت الأمة منسوبة إلىٰ نبينا محمد ﷺ فلا يراد بها إلا أمة الإسلام -أمة الإجابة-، إلا إن دلت قرينة في النص أن المراد أمة الدعوة لا أمة الإجابة فبها.

والنصوص في ذلك لا تخفىٰ، ولذلك لما سئل الإمام أحمد كما في مسائل عبد الله (٣/ ١٣٢١-١٣٢٢) رقم (١٨٣٥) عن اليهود والنصارىٰ والمجوس، هل هم من أمة محمد ﷺ؟ فقال الإمام أحمد: «قال النبي ﷺ في حديث الشفاعة: «أمتي أمتي»، فلست ترىٰ أن النبي ﷺ لا يشفع إلا في أمته المسلمين.

---

(١) حتىٰ قال بعض الغلاة: من ينتسب إلىٰ هذه المذاهب الأربعة فهو منهم، وقال غال آخر: الأحناف منهم، كذا!؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله من هذا الهراء.

فقلت لأبي: فأمة من هم؟ فقال: قال عليه السلام: «**بعثت إلىٰ الأحمر والأسود**» فمن أسلم منهم فقد دخل أمته». اهـ

وفي أحكام أهل الملل للخلال (ص٢-٣) -كما في حاشية المحقق علىٰ المسائل-: «قال المروذي: سألت أبا عبد الله عن اليهود والنصارىٰ أمن أمة محمد هم؟ فغضب غضبًا شديدًا فقال: هذه مسألة قذرة لا يُتكلم فيها».

وفي رواية عنه أنه قال: «يقول هذا مسلم؟!!». اهـ

فيظهر أن الإمام أحمد رحمه الله يعتبر ما ورد فيه بلفظ: «**اليهود والنصارىٰ**»؛ إنها واضحة أنه ليس المراد بها أمة الإجابة -الإمة الإسلامية- مثل حديث أبي هريرة عند مسلم (١٥٣) بلفظ: «... **لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي أو نصراني ثم يموت ولم يؤمن بي إلا كان من أصحاب النار**».

قلت: فذكرُ اليهودي والنصراني أكبر قرينة علىٰ أن المراد أمة الدعوة لا أمة الاستجابة.

وكذلك ما رواه أبو داود والترمذي عن ثوبان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «... **وأنه سيكون في أمتي دجالون كذابون ثلاثون كلهم يزعم أنه نبي...**».

فبيَّن النبي صلى الله عليه وسلم أنهم سيخرجون من أمته ولم يقل إنهم من أمته.

وأيضًا فأبو سعيد الخدري رضي الله عنه فهم أن الأمة المضافة إلىٰ النبي صلى الله عليه وسلم لا يراد بها إلا الأمة الإسلامية فإنه لما سُئل عن الحرورية قال: «لا أدري ما الحرورية سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: **يخرج في هذه الأمة** -ولم يقل منها- قوم تحقرون صلاتكم إلىٰ صلاتهم...». الحديث رواه البخاري رقم (٦٩٣١)، ومسلم (١٠٦٤).

وكذلك في هذا الحديث إشارة من أبي سعيد الخدري رضي الله عنه إلىٰ أن الخوارج ليسوا من أمة محمد -أمة الإجابة-، بل هم من أمة الدعوة؛ أي: أن من كانت هذه صفته ومنهجه فهم كفار لدلالة اللفظ.

قال المازري في المعلم (٢/ ٢٥) رقم (٤١١): «هذا من أدل الشواهد علىٰ سعة فقه الصحابة رضي الله عنهم وتحريم الألفاظ، وفي تنبيه الخدري علىٰ التفريق بين (في) و(من) إشارة حسنة إلىٰ القول بتكفير الخوارج؛ لأنه أفهم بأنه لما لم يقل (منها)، دل علىٰ أنهم ليسوا من أمته صلى الله عليه وسلم...».

وأقر المازري علىٰ هذا الكلام القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٣/ ٦١٢)، بتحقيق يحيىٰ إسماعيل، والنووي في شرح مسلم (٧/ ٢٣١) ط مؤسسة قرطبة، والإبي في إكمال إكمال المعلم (٣/ ٥٦٦).

قال الحافظ في الفتح (١٢/ ٣٠٢) بعد أن أشار إلىٰ حديث أبي ذر في مسلم «سيكون بعدي من أمتي قوم...»، وأيضًا حديث علي فيه بلفظ: «يخرج قوم من أمتي» قال رحمه الله: «ويجمع بينه وبين حديث أبي سعيد بأن المراد في حديث أبي سعيد أمة الإجابة وفي غيره أمة الدعوة...». اهـ

وعلىٰ كلٍّ فإن هذا مراد أبي سعيد -أي: أنهم كفَّار- فهذا منه اجتهاد قد خالفه علي -رضي الله عنهم أجمعين- من أن الخوارج مسلمون وليسوا كفارًا.

وهذا من أكبر الأدلة علىٰ أن تعيين تلك الفرق أمر اجتهادي عند العلماء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -كما في منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٤١)-: «والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخرجهم من الإسلام، بل جعلهم من أمته، ولم يقل: إنهم يخلدون في النار، فهذا أصل عظيم ينبغي مراعاته...». اهـ

وقال -كما في الفتاوىٰ (٣/ ٣٤٦)-: «وأما تعيين هذه الفرق فقد صنف الناس فيهم مصنفات وذكروهم في كتب المقالات لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة هي إحدىٰ الثنتين والسبعين لابد له من دليل؛ فإن الله حرم القول بلا علم عمومًا؛ وحرم القول عليه بلا علم خصوصًا». اهـ

النقطة التاسعة:

إقامة الحجة قبل التبديع

إنهم يتعجلون في تبديع العلماء ولا يتثبتون ولا يرحمون عباد الله؛ بحجة أن الحجة الرسالية قد بلغتهم ولا يشترط فهمها.

سمعت هذا من المدعو عامر حيث كنت أناقشه في تبديعه لهيئة كبار العلماء برئاسة الإمام ابن باز، وأخبرني من ترك منهجهم أن جميعهم على هذا؟!!

قلت: قال شيخ الإسلام في منهاج السنة في وصف أهل السنة (٥/ ١٥٨): «... بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق».

وفيما سبق رد على هذه الشبهة الحدادية، وأزيد فأقول: ثبت عند الخلال في السنة (ق:٥٢/ ب٥٣/ أ) -كما في المسائل والرسائل في العقيدة للإمام أحمد (١/ ٤٠٤) رقم (٤٢٠)، تحقيق وجمع عبد الإله الأحمدي-.

«قال مثنَّى الأنباري لأبي عبد الله: رجل محدث يكتب عنه الحديث قال: من شهد أن العشرة في الجنة فهو مبتدع؛ فاستعظم ذلك وقال: لعله جاهل!! لا يدري ما يقال له». اهـ

وفي بحر الدم، تحقيق الدكتور وصي الله عباس (ص٤٠١) رقم (٩٧٨) قال أحمد: «أما مسعر فلم أسمع منه أنه مرجئ، ولكن كانوا يقولون: إنه كان يستثني». اهـ

قلت: مع أنه قد نقل بعض الأئمة أنهم لم يشهدوا جنازة مسعر بن كدام لأجل الإرجاء، ذكر ذلك اللالكائي.

وعند اللالكائي رقم (٥٣١) (٢/ ٣٥٩): «قال أبو زرعة الرازي: قيل للحسن ابن علي الحلواني: إنا أخبرنا عنك أنك أظهرت الوقف؟! فأنكر ذلك إنكارًا شديدًا وقال: القرآن كلام الله غير مخلوق...». اهـ

وعند اللالكائي أيضًا برقم (١٧٤٥) (٥/ ١٠٣٢) قال سفيان بن عيينة: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، فقال له أخوه إبراهيم بن عيينة: لا تقل يزيد، فغضب، وقال: اسكت يا صبي، بل ينتقص حتىٰ لا يبقىٰ منه شيء». اهـ

قلت: فلم يقل: إنك مبتدع أو: يا مبتدع... إلخ.

وفي السنة للخلال رقم (٢١٧٥) (٧/ ١١٢) بسند صحيح أن أبا بكر المروذي نقل عن المحدث أبي علي الحسن بن عبد العزيز الجَرَوي أنه بدع من قال لفظي بالقرآن مخلوق...

إلىٰ أن قال المروذي: «فقلت لابن الجروي: فمن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق أي شيء هو عندك؟

قال: هذه بدعة... فقلت: فلم لا تهجرهم أنت؟

فقال: لو سألني رجل له معرفة ومذهب لقلت: اهجرهم حتىٰ يرجعوا، ثم جعل يعتذر، وقال: إنهم ليعرفون خلافي وإنكاري لهذه المقالة وما أقول إلا ليكشف عني». اهـ

قلت: فهذا الإمام المروذي صاحب أحمد وصاحب الأسئلة المشهورة وبخاصة في أبواب البدعة والسنة، ومع ذلك لم يبدع ابن الجروي، بل أخذ يسأله ويستفسر منه!!

وأما قولهم بعدم اشتراط فهم الحجة الرسالية فهذا من جهلهم بكلام العلماء، فإن هذا ينطبق علىٰ مسائل الشرك والكفر، لا علىٰ مسائل الصفات ونحوها مما لا يناقض التوحيد، وهذا ما سمعته من شيوخنا الأفاضل أمثال ابن باز والفوزان والنجمي وغيرهم.

قال العلامة الإمام عبد الله أبابطين -كما في فتاوىٰ الأئمة النجدية (٣/ ٣١١)-: «... بل آخر كلامه -يقصد آخر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية- يدل علىٰ أنه يعتبر فهم الحجة في الأمور التي تخفىٰ علىٰ كثير من الناس، وليس فيها مناقضة للتوحيد وللرسالة كالجهل ببعض الصفات». الدرر السنية (١٠/ ٣٦٠-٣٧٥).

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب -قدس الله سره- في أثناء شرحه لكلام الإمام ابن تيمية بكلام طويل ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... وأما إذا بلغته الحجة حكم عليه بما تقتضيه تلك المسألة من تكفير أو تفسيق أو معصية، وصرح رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن كلامه في غير المسائل الظاهرة». جامع المسائل.

قال شيخ الإسلام في الفتاوىٰ (٣/ ٢٢٩): «وإن أقر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها؛ فذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية والقولية والمسائل العلمية، وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد علىٰ أحد لا بكفر ولا بفسق ولا معصية، كما أنكر شريح قراءة من قرأ (بل عجبتُ ويسخرون)، وقال: إن الله لا يعجب، فبلغ ذلك إبراهيم النخعي فقال: إنما شريح شاعر يعجبه علمه، كان عبد الله أعلم منه وكان يقرأ ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾، ثم ذكر بعد ذلك حديث من شك في القدرة ...».

إلىٰ أن قال: «... لكن كان جاهلًا لا يعلم ذلك، وكان مؤمنًا يخاف الله أن يعاقبه؛ فغفر له بذلك.

والمتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول ﷺ أولى بالمغفرة من مثل هذا». اهـ

قال مقيده -عفا الله عنه-: قال العلامة الفوزان -حفظه الله تعالى-: «أرى أن الرجل -قلت: الذي ذَرَا نفسه- يثبت قدرة الله لكنه يرى أنها خاصة بالموجودات؛ ولذا أمر بإحراقه وذره في الهواء ليكون معدومًا، فهو شك في جزئية من جزئيات القدرة، وهي مسألة خفية ولم ينكر عموم القدرة». اهـ

انظر: حاشية عارض الجهل لأبي العلا راشد الراشد (ص٣٣٦).

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأظهر الأقوال أنه قال ذلك في حالة دهشته، وغلبة الخوف عليه، حتى ذهب بعقله لما يقول ولم يقله قاصدًا لحقيقة معناه، بل كان في حالة كان فيها كالغافل والذاهل والناسي الذي لا يؤخذ بما يصدر منه». اهـ الفتح (١٣/ ٢٩٠).

قلت: فالعذر بشدة الخوف كالعذر لشدة الفرح، كما في حديث «الرجل الذي أضل راحلته وعليها طعامه وشرابه فأيس منها، فبينا هو كذلك إذا هو بها قائمة عنده، فقال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك. أخطأ من شدة الفرح». والحديث في مسلم، وللبخاري منه القصة دون موضع الشاهد.

فهذا الرجل لم يؤاخذه الله بهذه الكلمة الشنيعة لشدة دهشته وذهوله، وبعد كتابتي لهذا وجدت شيخ الإسلام ابن تيمية قد قال في هذا الحديث -القدرة- كما قلت هنا فلله الحمد على هذه النعمة.

انظر كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في مجموع الرسائل والمسائل (٣/ ٣٤٦).

إلا أنه قد يعترض على هذا: بأن قول صاحب الراحلة يُعد من سبق اللسان!! وأما منكر القدرة فإن أمره لأهله بذلك دليل على اعتقاد في النفس!!

فعلىٰ هذا يبقىٰ جواب العلامة الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله- هو المتجه دون معارض، والله أعلم.

وقال شيخ الإسلام في الفتاوىٰ (٢٤/ ١٨٢): «وكان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

وكانوا يتناظرون في المسائل مناظرة مشاورة ومناصحة، وربما اختلف قولهم في المسائل العلمية والعملية مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين، نعم من خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافًا لا يعذر فيه، فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع». اهـ

ثم ذكر أمثلة ذلك، فانظر: (٢٤/ ١٧٢-١٧٣).

وقال في الفتاوىٰ أيضًا (١٠/ ٣٧١): «إنما المقصود هنا أن ما ثبت قبحه من البدع وغير البدع من النهي عنه في الكتاب والسنة أو المخالف للكتاب والسنة إذا صدر عن شخص من الأشخاص فقد يكون علىٰ وجه يعذر فيه، إما لاجتهاد أو تقليد يعذر فيه، وإما لعدم قدرته كما قد قررته في غير هذا الموضع، وقررته أيضًا في أصل التكفير والتفسيق المبني علىٰ أصل الوعيد.

فإن نصوص الوعيد في الكتاب والسنة، ونصوص الأئمة بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك، لا يستلزم ثبوتها في حق المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع...». اهـ

وقال في منهاج السنة (٤/ ٥٤٣): «... ومما يتعلق بهذا الباب أن يعلم أن الرجل العظيم في العلم والدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلىٰ يوم القيامة أهل البيت وغيرهم، قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقرونًا بالظن، ونوع من

الهوىٰ الخفي؛ فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه، وإن كان من أولياء الله المتقين، ومثل هذا إذا وقع يصير فتنة لطائفتين:

طائفة تعظمه فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه، وطائفة تذمه فتجعل ذلك قادحًا في ولايته وتقواه، بل في بره وكونه من أهل الجنة، بل في إيمانه حتىٰ تخرجه عن الإيمان، وكلا هذين الطرفين فاسد...».

إلىٰ أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويحب من وجه ويبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة؛ خلافًا للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم». اهـ

وانظر مثل هذا في الاستقامة وفيه (١/ ٣٠١): «... ولكن وقوع مثل هذا التأويل من الأئمة المتبوعين أهل العلم والإيمان...». اهـ

وقال في الاستقامة (١/ ١٦٣-١٦٤): «إن المجتهد في مثل هذا من المؤمنين إنْ استفرغ وسعه في طلب الحق، فإن الله يغفر له خطأه وإن حصل منه نوع تقصير فهو ذنب لا يوجب أن يبلغ الكفر...». اهـ

وانظر هذا المبحث إلىٰ نهاية (ص١٦٨) ففيه فوائد فرائد.

وقال العلامة حمد بن ناصر آل معمر -تلميذ شيخ الإسلام ابن عبد الوهَّاب-: «واعلم -رحمك الله- أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صدق، وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكان، قد يكون منه الهفوة والزلة، وهو فيها معذور، بل مأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها ولا يجوز أن يغمط مكانه وإمامته ومنزلته في قلوب المسلمين». اهـ

النبذة الشريفة في الرد علىٰ القبوريين له رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تحقيق أخينا الشيخ عبد السلام بن برجس رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص١٧٤).

قال مقيده -عفا الله عنه وغفر له-: وبهذه النقولات السلفية التي أشرت

إليها وذكرتها؛ يتضح لنا موقف ثلاث طوائف من الناس تجاه أخطاء العلماء وزلاتهم، وكل هذه الطوائف مجانبة للصواب:

الطائفة الأولىٰ: طائفة الغلاة المبدِّعة المضلِّلة، يغمزون في الأئمة بالغلطة والغلطتين، فلا تجد قط عالمًا زل في مسألة من مسائل العقيدة إلا ونبزوه وأخرجوه من دائرة السنة حتىٰ أنه لم يبق لهم أحد إلا إمامهم المزعوم -الحداد-.

قال الإمام الشافعي -رحمه الله تعالىٰ-: «لا أعلم أحدًا أُعطي طاعة الله حتىٰ لم يخلطها بمعصية إلا يحيىٰ بن زكريا عليه السلام، ولا عصىٰ الله فلم يخلط بطاعة، فإذا كان الأغلب الطاعة فهو المعدل، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرح...». اهـ. أسنده الخطيب في الكفاية برقم (٢١٥) (١/ ٢٧٠)، تحقيق الدمياطي.

وهو في تاريخ بغداد أيضًا وسنده صحيح، وجاء قريبًا منه عن سعيد بن المسيب بلفظ: «ليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيب لابد، ولكن من الناس من لا تذكر عيوبه، من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله». اهـ. أسنده الخطيب في الكفاية برقم (٢١٤) (١/ ٢٧٠)، وعلقه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله برقم (١٥٤٠) (٢/ ٨٢١).

ولكن هذا الأثر ضعيف لا يصح؛ لأن في سنده مهدي بن إبراهيم البلقاوي: ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٣٧)، ولم يذكر فيه شيئًا. اهـ

وقال الذهبي في الميزان (٤/ ١٩٤): «عن مالك بمناكير...». اهـ

قال العلامة أحمد النجمي: «أي: حدث عن مالك بمناكير».

ونقل الحافظ في لسان الميزان رقم (٧٩٦٠) (٨/ ١٧٨)، تحقيق أبي غدة، ثم قال الحافظ: «وقال محمود بن غيلان: ضرب أحمد وابن معين وأبو خيثمة

علىٰ حديثه وأسقطوه». اهـ

قال مقيده -عفا الله عنه-: ومن تأمل هذه النقولات وما سبق في أثناء هذا البحث علم أن المقصود بها أئمة السنة، ومن كان له جهود في نشرها والدعوة إليها والعمل بها.

وبهذا نعلم يقينًا خطأ بعض عصبيي المزاج!! عندما حشد مثل هذه الآثار في بعض تساويده ليرفع أهل البدع المصرين عليها والمجادلين عنها إلىٰ مصاف جهابذة العلماء، بل هؤلاء لم يسلموا من غمزه ولمزه وعصبيته الممجوجة حتىٰ عند من كان يحسن الظن به ويجله، فالله المستعان علىٰ غربة السنة حتىٰ عند بعض أهلها.

الطائفة الثانية: مُحَسِّنو البدع المتبعون للأقوال الشاذة والمُطَّرَحة، يتدثر هؤلاء بستار الشبه، ويتركون ما اتفق عليه الأئمة من محكم أقوالهم إلىٰ أخطائهم وشواذ أقوالهم؛ ليستدلوا بهذه الشواذ والغرائب علىٰ أهل السنة لنشر باطلهم وتأييد انحرافاتهم العقدية.

ويجادلون بالباطل ليدحضوا به الحق، ويزعمون ذلك دينًا متبعًا وطريقة سلفية مسلوكة[1].

وهذا من لبس الحق بالباطل، فإن الأئمة غير معصومين وما من عالم إلا وله زلة لا يتبع فيها، ولا تهدر كرامته لأجلها، والنسيان والخطأ من طبع البشر.

---

(١) وقد رأيت هذا حتىٰ في بعض من يدرس كتب العلم -للأسف- فلا يجد زلة لعالم إلا قال: وهذا دليل علىٰ صحة كذا وكذا -مما يؤيد بدعة-، ولم تكن الوهابية تعلمه!!

قلت: ولذلك نهىٰ العلماء عن التلقي عن المبتدعة لكي لا يغتر الأغرار بمثل هذه المزاعم، كقول بعض أبناء جلدتنا أن «الدرر السنية» يحمل مخالفات!!

وصدق الإمام الأوزاعي حيث قال -رحمه الله تعالىٰ-: «من أخذ بنوادر العلماء خرج من الإسلام».

وهذا طريق التغرير بالناس؛ ليتجهوا لدين مبدل، وشرع محرف، وركام من البدع والخزعبلات.

قال الإمام الدارمي عثمان بن سعيد في كتاب «الرد علىٰ الجهمية» رقم (٢١٦) (ص١٠٩): «إن الذي يريد الشذوذ عن الحق يتبع الشاذ من أقوال العلماء ويتعلق بزلاتهم، والذي يؤم الحق في نفسه، يتبع المشهور من قول جماعتهم، وينقلب مع جمهورهم، فهما آيتان بينتان يستدل بها علىٰ اتباع الرجل وعلىٰ ابتداعه».

الطائفة الثالثة: وما أدراك ما الثالثة، إنها ثالثة الأثافي: طائفة حركية مميعة جل همها التقميش والتجميع، متبنية لكل الآراء والأهواء الضالة المنحرفة، رافعة لوحدة الصف لا لوحدة العقيدة!! متأبطة تحت كنفها كل مبتدع وضال، غاضة للطرف عن بدعه وأوابده، يتنازل -هؤلاء- عن مسلمات الاعتقاد وقواطع الأحكام، حمَّلوا كلام العلماء ما لا يحتمل لينزلوه علىٰ المعاندين والمتكلمين والمتجرئين علىٰ الله ورسوله.

وقد يكون لاح لبعضهم ذلك إلا أنه يتعامىٰ عنه لسوء طويته وفساد نحلته، وقد ينتحل هذا المنهج جراء ردةِ فعل أو لغضبة موقف وذلك لرقة تدين وقلة عقل، ومع ذلك يجد صاحبه أنصارًا وأعوانًا -ولا حول ولا قوة إلا بالله-.

قال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الناس في زماننا هذا أسراب كالطير يتبع بعضهم بعضًا لو ظهر لهم من يدَّعي النبوة مع علمهم بأن رسول الله ﷺ خاتم الأنبياء، أو من يدَّعي الربوبية، لوجد علىٰ ذلك أتباعًا وأشياعًا». الإبانة (١/ ٢٧٢) المجموعة الأولىٰ، ط دار الراية، تحقيق: رضا بن نعسان.

تنادي هذه الطائفة بمبدأ الإنصاف والموازنة مع كل أحد حتىٰ وإن دعا للرفض والتشيع!! أو تنقّص أربعةً من أصحاب رسول الله ﷺ، وهذا هو الإرجاء بعينه من أنه لا يضر مع رفع راية الدعوة بدعة ولا ذنب!!

ولكن هذا الإنصاف -بزعمهم- لا يدخل فيه الدعاة علىٰ منهاج النبوة، بل هؤلاء يرمون عن قوس واحدة، بل يلصقون بهؤلاء الأعلام التهم الكاذبة، ويتقولون علىٰ ألسنتهم ليلبسوا علىٰ العامة دينهم، ويقذفون في أفئدة أتباعهم بسموم الحزبيات المنحرفة، بما أوتوا من حسن بيان وطلاقة لسان، حتىٰ احتار شباب الإسلام: فقاسوا الصدف بالخزف، والعلماء بالحدادين!! والمحققين بالمحترقين، فلا حول ولا قوة إلا بالله من مشيخة هذا الزمان.

فيا أخي، راقب ربك وراجع نفسك، ومهما كنت لاعبًا بشيء فإياك أن تلعب بعقيدتك، فهي رأس مالك: أين الموالاة في الله والمعاداة فيه؟!

أين الغيرة علىٰ حرمات الله؟!

أين محبة أصحاب رسول الله ﷺ؟!

بل من فعل ما أُمر به من مبدأ الولاء والبراء ودعا هؤلاء إليه، قامت قيامتهم عليه وأجلبوا عليه بخيلهم ورجلهم؛ فتنقصوا منه، وجمعوا كل كتاب كتبه، أو شريط له، ليظفروا بزلة أو سبق لسان، ثم ركبوا الصعب والذلول لينشروها علىٰ رءوس الخلائق!!

وصدق شيخ الإسلام إذ يقول: «فإن الجاهل بمنزلة الذباب الذي لا يقع إلا علىٰ العقر، ولا يقع علىٰ الصحيح». منهاج السنة النبوية (٦/ ١٥٠).

ونقل المُزني عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله: «هِيهِ!! أبىٰ الله أن يكون كتاب صحيحًا غير كتابه». انظر: كشف الأسرار، لعبد العزيز البخاري (١/ ٤).

بل هذه الطائفة توالي وتعادي علىٰ رموزها، فمن ذكر رمزًا لهم بخطأ؛ قاموا عليه ورموه بقلة العلم وأزروا به وحذروا منه!! وقذفوه بقبائح الأمراض وسائر الألفاظ الشائنة التي تنزع عن قائلها لباس التقوىٰ.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦].

وفي سنن أبي داود وأحمد وغيرهما بسند صحيح عن ابن عمر أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ومن قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله ردغة الخبال حتىٰ يخرج مما قال**».

قال شيخ الإسلام رحمه الله -كما في الفتاوىٰ (١٢/ ٤٦٦): «... وصار كثير من أهل البدع مثل الخوارج والروافض والقدرية والجهمية والممثلة يعتقدون اعتقادًا، وهو ضلال يرونه هو الحق، ويرون كفر من خالفهم في ذلك؛ فيصير فيهم شوب قوي من أهل الكتاب في كفرهم بالحق وظلمهم للخلق...».

إلىٰ أن قال: «وبإزاء هؤلاء المكفرين بالباطل أقوام لا يعرفون اعتقاد أهل السنة والجماعة كما يجب، أو يعرفون بعضه ويجهلون بعضه، وما عرفوه منه قد لا يبينونه للناس بل يكتمونه، ولا ينهون عن البدع المخالفة للكتاب والسنة!! ولا يذمون أهل البدع[1].

(١) والمتأمل يرىٰ الكثير من هؤلاء، ممن يصرح بالسنة خفية ويذم أهل البدع، وأما في مجالسه العامة فلا يتكلم ببنت شفة من باب الحكمة -كذا يزعم!!-.

ويقال لهؤلاء: أأنتم أحكم أم أئمة الدعوة السلفية ممن أكثر من الردود علىٰ المخالفين حتىٰ علىٰ من كان من طلابه وأحبابه لما تنكب جادة الطريق، كفعل المجدد الثاني الإمام عبد الرحمن بن حسن وابنه عبد اللطيف، وابن معمر، وأبي بطين، وابن سحمان، وابن عيسىٰ وغيرهم.

ويعاقبونهم، بل لعلهم يذمون الكلام في السنة وأصول الدين ذمًّا مطلقًا لا يفرقون فيه بين ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، وما يقوله أهل البدع والفرقة؛ أو يقرون الجميع علىٰ مذاهبهم المختلفة كما يقر العلماء في مواضع الاجتهاد التي يسوغ فيها النزاع.

وهذه الطريقة قد تغلب علىٰ كثير من المرجئة وبعض المتفقهة والمتصوفة والمتفلسفة، كما تغلب الأولىٰ علىٰ كثير من أهل الأهواء والكلام، وكلا هاتين الطريقتين منحرفة خارجة عن الكتاب والسنة».

ثم قال بعد ذلك في (١٢/ ٤٦٨): «... فإن الله ذم في كتابه الذين يتبعون الظن وما تهوىٰ الأنفس، ويتركون اتباع ما جاءهم من ربهم من الهدىٰ».

ونقل في الفتاوىٰ (٢٨/ ٢١٠) عن مسائل الكوسج والخلال في السنة قول أحمد: «ألحق به كل بلية -أي: القائل بخلق القرآن-، قال الكوسج: فيُظهر العداوة لهم أم يداريهم؟ قال: أهل خراسان لايقوون بهم...».

إلىٰ أن قال في (٢٨/ ٢١٢): «فإن لم يكن في هجرانه انزجار أحد ولا انتهاء أحد، بل بطلان كثير من الحسنات المأمور بها؛ لم تكن هجرة مأمورًا بها كما ذكره أحمد عن أهل خراسان إذ ذاك: إنهم لم يكونوا يقوون بالجهمية، فإذا عجزوا عن أظهار العداوة لهم سقط الأمر بفعل هذه الحسنة...».

إلىٰ أن قال في (٢٨/ ٢١٣): «وكثير من أجوبة الإمام أحمد وغيره من الأئمة خرج علىٰ سؤال سائل قد علم المسئول حاله، أو خرج خطابًا لمعين قد علم حاله، فيكون بمنزلة قضايا الأعيان الصادرة عن الرسول ﷺ إنما يثبت حكمها في نظيرها.

فإن أقوامًا جعلوا ذلك عامًّا فاستعجلوا من الهجر والإنكار ما لم يؤمروا به...

وآخرون أعرضوا عن ذلك بالكلية فلم يهجروا ما أمروا بهجره من السيئات البدعية، بل تركوها ترك المعرض لا ترك المنتهي الكاره، أو وقعوا فيها، وقد يتركونها ترك المنتهي الكاره ولا ينهون عنها غيرهم، ولا يعاقبون بالهجرة ونحوها من يستحق العقوبة عليها؛ فيكونون قد ضيعوا من النهي عن المنكر ما أمروا به إيجابًا أو استحبابًا، فهم بين فعل المنكر أو ترك المنهي عنه، وذلك فعل ما نهوا عنه وترك ما أمروا به، فهذا هذا، ودين الله وسط بين الغالي فيه والجافي عنه، والله أعلم». اهـ

وهنا سؤال يطرح وهو: كيف يُقال عن هؤلاء بأنهم مرجئة مع أن أكثر الخوارج «الإرهابيين» في هذه الأيام من هؤلاء الأخزاب؟!

فأقول وبالله أستعين: الذي عليه مشايخنا أنه لا تنافي بين القولين؛ فبينهما ارتباط وتجانس، ويدل علىٰ ذلك أقوال السلف -رحمهم الله جميعًا-.

قال سلام بن أبي مطيع: «كان أيوب يسمي أصحاب البدع خوارج ويقول: الخوارج اختلفوا في الاسم واجتمعوا علىٰ السيف». رواه الآجري في الشريعة (٥/ ٢٥٤٩) رقم (٢٠٧٥) ط الوطن، تحقيق عبد الله الدميجي، واللالكائي (١/ ١٦٢) رقم (٢٩٠)، والفريابي في القدر، ط دار ابن حزم، تحقيق عمرو سليم (ص٢٥٠) رقم (٣٧٤)، واللفظ للآجري والفريابي.

وعند اللالكائي (٥/ ١٠٧١) رقم (١٨٣٤) عن سفيان الثوري -رحمه الله تعالىٰ- قال: «اتقوا هذه الأهواء، ثم قال: المرجئة فيقولون...-إلىٰ أن قال: وهم ؛أي: المرجئة، يرون السيف علىٰ أهل القبلة».

وقال الإمام أحمد كما في السنة (ص٧٤): «الخوارج هم المرجئة».

وفي شرح مذهب أهل السنة «الكتاب اللطيف»، لأبي حفص بن شاهين،

تحقيق عادل بن محمد، ط مؤسسة قرطبة رقم (١٧) (ص٢٨) قال أبو عبد الله: حدثني رجل من أصحابنا قال: قال رجل لعبد الله بن المبارك: ترىٰ رأي الإرجاء؟ فقال: كيف أكون مرجئًا، فأنا لا أرىٰ السيف، وكيف أكون مرجئًا وأنا أقول: الإيمان قول وعمل، وقال أبو عبد الله: نسيت الثالثة. اهـ

وفي عقيدة السلف وأصحاب الحديث للإمام أبي عثمان الصابوني (ص ٢٧٢) ط دار العاصمة، تحقيق ناصر الجديع: عن عبد الله بن طاهر -أبي العباس الخزاعي الخراساني حاكمها، وقد روىٰ عنه ابن راهويه وغيره، قال -أي: عن المرجئة-: «وأنا أبغضهم عن معرفة، إن أول أمرهم أنهم لا يرون للسلطان طاعة، والثاني أنه ليس للإيمان عندهم قدر...». اهـ

وعند الفريابي (ص٢٤٧) رقم (٣٦٧-٣٦٨) ، والدارمي في السنن ط دار المغني، تحقيق حسين الداراني (١/ ٢٣١) رقم (١٠٠)، وابن سعد في الطبقات، ط دار الكتب العلمية، تحقيق محمد عبد القادر عطا (٧/ ١٣٧) عن أبي قلابة قال: «ما ابتدع رجل بدعة إلا استحلَّ السيف». وسنده صحيح.

قال ابن عقيل الحنبلي كما في كتاب الفنون (١/ ١٠٩): «كما لا يحسن في سياسة الملك العفو عمن سعىٰ علىٰ الدولة بالخروج علىٰ السلطان، لا يحسن أيضًا أن يعفىٰ عمن ابتدع في الأديان، لأن فساد الأديان والابتداع كفساد الدول بالخروج علىٰ الملك والاستتباع، فالمبتدعون خوارج الشرائع».

قلت: ولا تنس -رعاك الله- الخوارج القعدية أتباع ابن حِطَّان -أمثال بعض المتصدرين اليوم ومن شايعهم-.

قال الحافظ في مقدمة الفتح (٤٨٣): «والقعدية الذين يزينون الخروج علىٰ الأئمة ولا يباشرون ذلك».

وقال في تهذيب التهذيب، ط دار الفكر (٨/ ١١٤): «والقَعَد: الخوارج؛ كانوا لا يرون بالحرب، بل ينكرون على أمراء الجور حسب الطاقة، ويدعون إلى رأيهم ويزينون مع ذلك الخروج ويحسنونه، وقال أبو نواس:

فكأني وما أحسن منها قعدي يزين التحكيما

لكن ذكر أبو الفرج الأصبهاني أنه -أي: ابن حطان- إنما صار قعديًّا لما عجز عن الحرب، والله أعلم». اهـ

قال أبو العباس المبرد عندما ذكر عمران بن حطان: «وكان رأس القَعَد من الصُّفرية وخطيبهم وشاعرهم». الكامل، ط دار إحياء التراث في مجلدة واحدة (ص٥٧٠).

وقال في (ص٦٣٥) عن الصفرية: «واختلفوا في تسميتهم فقالوا: قوم سمُّوا بابن صفَّار، وقال آخرون -وأكثر المتكلمين عليه-: هم قوم نهكتهم العبادة فاصفرت وجوههم».

وقال الإمام أحمد -كما في مسائل أبي داود له (ص٣٦٢) رقم (١٧٤٩)، تحقيق طارق عوض الله: «سمعت عبد الله بن محمد أبو محمد الضعيف -في جسمه لا في حديثه- قال: قعد الخوارج هم أخبث الخوارج، وقعد الجهمية هم الواقفة».

قال مقيده -عفا الله عنه وغفر له-: سألت الإمام ابن باز رحمه الله فقال: «كل من ذكر عيوب الحاكم يشنع بها فهو من القعدية». أو قريبًا من هذا.

والحدادية -وأعرف منهم ثلاثة حق المعرفة- يشهدون على بعض ولاتنا بالضلالة والخبث!! كذا سمعتهم -والله المستعان-، مع أنهم يرون خطأ الإمام ابن باز رحمه الله في كلامه على أسامة بن لادن؛ لأن الأخير عندهم من أهل السنة، ولا يرون تبديعه لأنه مجتهد!!

فانظر كيف يبدعون علماء السنة، ويدافعون عن أهل البدع والضلال؟!!

قلت: ومن الأدلة علىٰ أن مجرد الطعن في ولاة الأمر والشهادة عليهم بالفسق والضلال يعتبر صاحبه من الخوارج ما رواه ابن أبي عاصم في السنة رقم (٩٦٧) (٢/ ٦٤٧)، تحقيق باسم الجوابرة، واللفظ له.

ورواه البزار في مسنده كما في كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، تحقيق الأعظمي رقم (١٨٥٠) (٢/ ٣٥٩): عن عقبة بن وسَّاج -هو ابن حصن البرساني البصري وثقه العجلي والفسوي وأبو داود وغيرهم- قال: «كان صاحب لي يحدثني عن شأن الخوارج وطعنهم علىٰ أمرائهم، فحججت فلقيت عبد الله بن عمرو فقلت له: أنت من بقية أصحاب رسول الله وقد جعل الله عندك علمًا وأناس بهذا العراق يطعنون علىٰ أمرائهم، ويشهدون عليهم بالضلالة، فقال لي: أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، أُتي رسول الله بقليد من ذهب أو فضة، فجعل يقسمها بين أصحابه، فقام رجل من أهل البادية فقال: يا محمد، والله لئن أمرك الله أن تعدل فما أراك تعدل.

فقال: «**ويحك! من يعدل عليك بعدي**»، فلما ولّىٰ قال: «**ردوه رويدًا**»، فقال ﷺ: «**إن في أمتي أخًا لهذا** -في رواية البزار: **أشباه هذا**- **يقرءون القرآن لا يجوز تراقيهم، كلما خرجوا فاقتلوهم** -ثلاثًا-» وسنده صحيح.

وثبت بسند صحيح عند يعقوب الفسوي في كتاب المعرفة والتاريخ، طبعة مكتبة الدار، تحقيق الدكتور أكرم العمري (١/ ٢٣١-٢٣٢)، وعند ابن سعد في الطبقات، ط دار الكتب العلمية، تحقيق محمد عبد القادر عطا (٦/ ١٧٠) آخر رقم (١٩٩٢)، واللفظ له عن هلال بن أبي حُميد قال: سمعتُ عبد الله بنَ عكيم -الجُهني- يقول: «لا أعين علىٰ دم خليفة أبدًا بعد عثمان. فيُقال له: يا أبا معبد أوَأعنتَ علىٰ دمه؟! فيقول: إني أعد ذكر مساويه عونًا علىٰ دمه».

النقطة العاشرة:

هل فعل السلف مُلْزِم لنا أم لا؟!!

أخبرني أحد الفضلاء ممن كان معهم لمدة إحدىٰ عشرة سنة ثم منَّ الله عليه بالعودة إلىٰ منهج أهل السنة والجماعة.

قال -وفقه الله-: «قال أحدهم -وهو المدعو عبد الله حجراف- يعد من أكبرهم وهو من أخص أصحاب -زعيمهم!!- إذا ثبت عندي أن هذا فعله السلف -أي: إنزال الناس منازلهم والتريث في تبديع العلماء- فهذا فعلهم، ولست ملزمًا أن أفعل كفعلهم!! وبخاصة في ابن حجر!!

ثم قال أخونا -وفقه الله لكل خير-: وأشد الناس علىٰ قلب الحداد ومن معه الحافظ ابن حجر، فنرجو منك بيان حاله بشيء من الإيضاح؟». اهـ

قال مقيده -عفا الله عنه وغفر له-: هذا الكلام من اتباع غير سبيل المؤمنين، وعلىٰ قائله التوبة إلىٰ الله، فالأمر أمر سنة وبدعة، وليس بالأمر الهين كما يتصوره هؤلاء.

قال الإمام أبو عثمان الدارمي في كتابه «الرد علىٰ الجهمية»، (ص١٠٦) رقم (٢٠٩)، تحقيق بدر البدر، وذلك في معرض رده علىٰ جماعة من المبتدعة لا يتبعون آثار السلف ولا يأخذون بها، فقال -رحمه الله تعالىٰ- كلامًا طويلًا في

فضيلة الآثار ووجوب الأخذ بها إلىٰ أن قال عنها: «... فمن رغب عنها فإنه يرغب عن آثار السلف وهديهم، ويريد مخالفتهم؛ ليتخذ دينه هواه، وليتأول كتاب الله برأيه خلاف ما عنىٰ الله به.

فإن كنتم من المؤمنين وعلىٰ منهاج أسلافكم؛ فاقتبسوا العلم من آثارهم، واقتبسوا الهدىٰ من سبيله، وارضوا بهذه الآثار إمامًا كما رضي بها القوم لأنفسهم إمامًا.

فلعمري ما أنتم بأعلم بكتاب الله منهم ولا مثلهم، ولا يمكن الاقتداء بهم إلا باتباع هذه الآثار علىٰ ما تُروىٰ، فمن لم يقبلها فإنه يريد أن يتبع غير سبيل المؤمنين، قال تعالىٰ: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥]». اهـ

قال أبو المظفر السمعاني في الانتصار لأهل الحديث (ص٣١): «... وشعار أهل السنة: اتباعهم للسلف الصالح، وتركهم كل ما هو مبتدع محدث».

قال الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اصبر نفسك علىٰ السنة وقف حيث وقف القوم وقل بما قالوا، وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح فإنه يسعك ما وسعهم...». أخرجه اللالكائي رقم (٣١٥) (١/ ١٧٤)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٢٥٤).

قال الإمام ابن أبي زَمَنين في أصول السنة (ص٣٥): «اعلم -رحمك الله- أن السنة دليل القرآن، وأنها لا تدرك بالقياس، ولا تؤخذ بالعقول، وإنما هي الاتباع للأئمة ولما مشىٰ عليه جمهور هذه الأمة».

قال أبو حاتم الرازي -كما في الاعتقاد للالكائي (١/ ١٧٩)-: «مذهبنا واختيارنا: اتباع رسول الله ﷺ، وأصحابه والتابعين، والتمسك بمذهب أهل الأثر

مثل أبي عبد الله أحمد بن حنبل».

وفي السنة للخلال (٧/ ٩١) رقم (٢١٤٧) قال: «أنكر أبو عبد الله علىٰ من رد بشيء من جنس الكلام إذا لم يكن فيها إمام يقدَّم».

وفي السنة أيضًا للخلال برقم (١٨٥١) (٦/ ٢١) بقصة طويلة وفيها: «فقلت لأبي عبد الله: سألتك فسكتَّ ولم تخبرني، فتبسم وقال: ما أحب أن أتكلم في الشيء الذي لم يُتكلم فيه فأكره أن أبتدع فيه». اهـ

وفي السنة للخلال رقم (٢١٧٩) (٧/ ١٠٩-١١٠) بكلام طويل إلىٰ أن قال: «... وإنما نحن أصحاب اتباع، وتقليد لأئمتنا وأسلافنا الماضين -رحمهم الله- لا نحدث بعدهم حدثًا ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله ولا قاله إمام، فمن خالف أبا عبد الله -قلت: يقصد الإمام أحمد- في هذا -أي: بدع الجهمية- هجرناه وحذرنا عنه حتىٰ يرجع إلىٰ قول أبي عبد الله والعلماء». اهـ

قال الميموني: قال لي أحمد: «يا أبا الحسن، إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام».

أسنده ابن الجوزي كما في مناقب الإمام أحمد (ص١٧٨)، وانظر: المسودة لآل تيمية (ص٤٠١-٤٨٤)، وسير أعلام النبلاء (١١/٢٩٦)، وانظر قريبًا منها عند ابن تيمية في الفتاوىٰ (١٠/ ٣٢٠-٣٢١) و(٢١/ ٢٩١)، وإعلام الموقعين، تحقيق مشهور (٦/ ١٤١).

قلت: وقد أكثر الإمام أحمد من قوله: «ما سمعت عالمًا قال هذا».

انظر علىٰ سبيل المثال: السنة للخلال رقم (٢١٤٩ و٢١٥٣ و٢١٥٥ و٢١٧٤و٢١٧٥).

وأما حال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهو في النقطة التالية.

النقطة الحادية عشرة:

حال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ثَلْبُ هؤلاء الأغمار وظلمهم للعلماء الأعلام وبخاصة للإمام ابن حجر العسقلاني -رحمه الله رحمة واسعة وتجاوز عنه-، حتىٰ إن بعضهم لا يترحم عليه ولا يدعو له!!

قال مقيده -عفا الله عنه وغفر له-: الحافظ ابن حجر لم يكن أشعريًّا، وإنما وافق الأشاعرة في مسائل وخالفهم في مسائل عدة من أصول مذهبهم ومنهجهم، ولذلك قال علماؤنا: الحافظ ومن شابهه من أهل السنة[1] ولا نضلله ونبدعه؛ لأنه كان مجتهدًا مريدًا للحق ونرد عليه ما خالف فيه الحق.

قلت: الحافظ وافق السلف في تقديم النقل علىٰ العقل؛ لأن العقل الصريح أصلًا لا يخالف النقل الصحيح، وهذا مخالف لمذهب الأشاعرة، فهم يقدمون العقل، وهم يثبتون الصفات السبع وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، والإرادة عن طريق الأدلة العقلية؛ لأنهم يعتمدون علىٰ الكلام والمقدمات المنطقية العقلية.

---

(١) كانت هنا عبارة: «فيما وافق فيه أهل السنة» ولكن سماحة الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله- رأىٰ حذفها فحذفتها؛ لأن علماءنا أدرىٰ بمعاني الألفاظ منا نحن طلبة العلم.

والحافظ يحتج بخبر الآحاد في العقيدة وأنه يفيد العلم متىٰ احتف بالقرائن، والأشاعرة لا يحتجون بخبر الآحاد في العقائد.

والحافظ موافق لأهل السنة في مسائل القضاء والقدر، إلا في مسألة الكسب الأشعري فقد وافق الأشاعرة، والحافظ يثبت توحيد الربوبية والألوهية وتوحيد الأسماء والصفات.

انظر: الفتح (٣/ ٣٥٨) و(١٣/ ٣٥٦) و(١٣/ ٣٥٧-٣٥٨، ٣٦٣) و(١٠/ ٥٦٦) الطبعة السلفية لدار المعرفة بيروت.

وانظر خبر الآحاد: في الفتح (١/ ١٥٣) و(٤/ ٤٤) و(١٠/ ١٩٠) و(١٣/ ٢٣٥).

وانظر رده علىٰ المتكلمين، وكان موافقًا لكلام شيخ الإسلام في رده ذاك، انظر: (٣/ ٥٠٧) و(١٣/ ٣٤٩ و٣٥٣-٣٥٤).

وكان يرىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ صحة إيمان المقلد خلافًا للمتكلمين، وهذا هو مذهب السلف، وانظر في مسائل القدر: الفتح (١١/ ٤٨٨) و(١٠/ ١٣٣-١٣٥).

وقد قال: إنه ليس هناك حق واجب علىٰ الله إلا ما أحقه وأوجبه علىٰ نفسه -جل وعلا-؛ وهذا مذهب أهل السنة خلافًا لأهل البدعة.

وكان ينكر الشرك ومظاهره وما يفضي إليه -الفتح (٦/ ١١٨)- مع أنه قد زل في مسألة التبرك وشبهها مما خالف فيه أهل السنة.

ومما يجب أن يعلم أن الأشعرية قد انحرفوا انحرافًا كليًّا إلا من رحم ربك في مسائل القدر.

وكذلك الأشعرية يقولون بالإرجاء في مسائل الإيمان، وأنه هو التصديق أو المعرفة، مع عدم التزامهم للوازم جهم الفاسدة.

وأما الحافظ فيقول: هو -أي الإيمان-: قول واعتقاد وعمل ويزيد وينقص.

وقالت الأشعرية: إن كلام الله نفسي وليس بحرف ولا بصوت، وأنه معنىٰ لا يتجزأ، وأن القرآن عبارة عن كلام الله، وأن الله أوجده في الهواء أو في اللوح المحفوظ، وهم علىٰ مذهب اللفظية، والحافظ ينكر علىٰ اللفظية وينقل كلام أحمد في ذلك.

وقال بأن كلام الله بحرف وبصوت، ومال لترجيح هذا في الفتح (١٣/ ٤٦٠)، وانظر كلامه علىٰ اللفظية (١٣/ ٤٩٢)، فقد سار علىٰ منهج السلف في ذلك.

وقد رد علىٰ من قال بخلق القرآن، وفي الفتح (١٣/ ٤٦٧) قال بأن القرآن صفة قائمة بالله يلقيه علىٰ من يشاء من عباده بحسب الحاجة، ورد علىٰ الأشعرية القائلين إنه عبارة عن كلام الله، فتأمل كل هذا عنه رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقال أيضًا: «إن الطعن في الصحابة علامة علىٰ خذلان صاحبه وهو بدعة وضلالة».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **بعد أن ذكر الخلاف في صفة النزول، ثم قال بعد ذلك مؤيدًا مذهب السلف في تحريم التأويل ومنعه قال** رَحِمَهُ اللَّهُ (٣/ ٣٠): «ومنهم من أجراه علىٰ ما ورد مؤمنًا به علىٰ طريق الإجمال منزهًا لله عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف، ونقله البيهقي عن الأئمة الأربعة والسفيانين والحمادين والأوزاعي والليث وغيرهم».

قلت: وقوله: «علىٰ طريق الإجمال» يظن أن هذا هو مذهب السلف وهو التفويض المحذور عندهم، لما فيه من التعطيل واتهام السلف بعدم الفهم لما يقولون وينقلون.

ولكن الحافظ قال هذا جهلًا منه بمراد السلف بقولهم: «أمروها كما

جاءت»، فظن هو وغيره أن المراد ألفاظها، ولو كان هذا مرادهم لقالوا: أمروا ألفاظها، كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

وهذا من الأدلة على أن الرجل يريد مذهب السلف ولكن البيئة التي عاش فيها كانت بيئة أشعرية من جراء نشر الأيوبيين لهذا المذهب وإلزام الناس به، إلا أن علمه بالآثار والمرويات أثر فيه كثيرًا وجعله يختار مذهب السلف، ومع ذلك لم يستطع التخلي عن تأثيرات تلك البيئة تخليًا كليًّا فوقع في الاضطراب والتأويل، غفر الله له.

ومما يدل على ذلك قوله في الفتح (١٣/ ٣٨٣): «ولو لم يكن في ترجيح التفويض -قلت: على ظنه أنه هو مذهب السلف- على التأويل إلا أن صاحب التأويل ليس جازمًا بتأويله بخلاف صاحب التفويض».

وقال في الفتح (١/ ٥٢): «والإيمان بالله ويدخل فيه الإيمان بذاته وصفاته وتوحيده بأنه ليس كمثله شيء، واعتقاد حدوث ما دونه».

وقال في (٥/ ٣٣٦): «... وهو مبني على الصحيح من أن الأسماء توقيفية».

ونقل في (١١/ ٢١٧) كلام القابسي وأقره: «أسماء الله وصفاته لا تعلم إلا بالتوقيف من الكتاب أو السنة أو الإجماع ولا يدخل فيها القياس». وانظر: (١١/ ٢٢٣).

وانظر: (١٣/ ٤٤٤) حيث يقعِّد قواعد على مذهب السلف، وقال في (١٣/ ٣٧٣): «فذات الباري مع كونه حيًّا موجودًا لا تشبه الذوات، فكذلك صفاته لا تشبه الصفات».

وفي (١٣/ ٣٩٠) نقل عن السهروردي وأقره: «أخبر الله في كتابه وثبت عن رسوله الاستواء والنزول والنفس واليد والعين فلا يتصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل؛

إذ لولا إخبار الله ورسوله ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحمىٰ.

قال الطيبي: هذا هو المذهب المعتمد وبه يقول السلف الصالح».

وانظر النقولات عن السلف واعتمادها: الفتح (١٣/ ٣٨١ و٤٠٧).

ولكبر الكتاب وطول مدة تأليفه تجده رَحِمَهُ ٱللَّهُ متأرجحًا فإذا وجد مذهب السلف اتبعه علىٰ ما يظن أنه هو مذهب السلف، ولكن إذا غفل عنه وطالت المدة غلبت عليه بيئته وما تلقفه من شيوخه الأشاعرة فأثبته، وهو بهذا معذور مأجور لاجتهاده.

ولا أدل علىٰ ذلك من دعوته للكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح، بل قد رد علىٰ الأشاعرة في عدة مواضع، انظرها في الفتح علىٰ التوالي: (١/ ٧١) و (٤/ ١٣٥) و(٦/ ٢٩٠) و(٧/ ٤٠٩) و(١٠/ ٤٠٩) و(١١/ ٤٩ و٤٩٠) و(١٢/ ٤١٩) و(١٣/ ٣٤٩ و٣٩٨ و٤٢٨ و٤٣٩ و٤٥٥ و٤٦٠ و٤٧٩ و٤٩٣).

وانظر تأرجحه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد أثبت صفة الوجه لله عَزَّ وَجَلَّ في (١٣/ ٣٨٨-٣٨٩)، ولكن قال: «وليس بجارحة». وهذه العبارة ليست من عبارات السلف، فالأولىٰ عدم التفصيل بمثل هذا، ثم عاد فأولها وهذا يدل علىٰ صحة ما قلت آنفًا، وانظر: (٣/ ٣٨٩-٣٩٠).

وأثبت العزة لله عَزَّ وَجَلَّ فقال في (١٣/ ٣٧٠): «الذي يظهر أن مراد البخاري بالترجمة إثبات العزة لله ردًّا علىٰ من قال إنه العزيز بلا عزة، كما قالوا: العليم بلا علم».

وقد قال بالاستواء كما في (١٣/ ٤٠٥-٤٠٧)، وقال في مقدمة الفتح بالتفويض (ص١٣٦)، وفي مكان آخر نقل عدة نقولات للمخالفين لمنهج السلف، وهذا من تناقضه كما سبق ذكره.

وانظر مثال ذلك (١٣/ ٤١٣) فقد خلط خلطًا عجيبًا فقال: «... وليس قولنا أن الله علىٰ العرش؛ أي: أنه مماس له أو متمكن فيه أو متحيز في جهة من جهاته!! بل هو جزء جاء به التوقيف فقلنا به ونفينا عنه التكييف؛ إذ ليس كمثله شيء، وبالله التوفيق».

قلت: فأصاب في آخر العبارة ولكنه في أولها نفىٰ الجهة وتكلم بما لم يتكلم به السلف؛ فوافق الأشاعرة وغيرهم من أهل البدع، بل وافق الأشاعرة في كثير من تأويل الصفات، والله المستعان.

وتناقض في صفة اليدين بين الإثبات والتأويل؛ انظر: (١٣/ ٣٦٨ و٣٩٣-٣٩٤)، وتناقض في صفة القَدَم والرِّجل (٨/ ١٩٩)، قال بمذهب السلف ثم عاد فأوَّل.

وتناقض في صفة العجب لله سبحانه (٨/ ٣٦٥-٣٦٦) أثبتها ثم جاء بعد ذلك بالتأويل وكل هذا دليل علىٰ إرادته للحق؛ لكنه أخطأ لجهله وغلبة بيئته وما استقر في النفس فيصعب زواله.

ومع ذلك فقد أثبت صفة العلم لله علىٰ منهج السلف الصالح (١٣/ ٣٦١-٣٦٢)، وأثبت المعية لله -جل وعلا- علىٰ منهج السلف (٧/ ١١) و(١٣/ ٣٨٦).

وأثبت النفس لله علىٰ منهج السلف (١٣/ ٣٨٤)، ونقل عن البيهقي أن العين صفة ذات لله -جل وعلا- وأقره. انظر: الفتح (١٣/ ٣٩٠)، إلىٰ غير ذلك.

وأحب أن أشير هنا أنني قد استفدت من كتاب الشيخ محمد إسحاق كندو «منهج الحافظ ابن حجر في العقيدة»، وأنصح هؤلاء بقراءته والاستفادة منه كاملًا دون اتباع الظن وما تهوىٰ الأنفس؛ لأنها من عادة أهل البدع.

علمًا بأن أخص أصحاب الحداد -كصاحب ينبع وغيره- قالوا: إن الإنسان

إذا كان يثبت الصفة أو الصفات ولا يرىٰ تأويلها وتحريفها، ثم حرف نصًّا يدل علىٰ تلك الصفة أو الصفات فلا يُعدُّ هذا مؤولًا!

قلت: وهذا من جهل هؤلاء الأغمار وتناقضهم، لأنا لو قلنا بهذه القاعدة الحدادية لوضعنا الحافظ ابن حجر في مصاف أئمة السنة كمالك والشافعي وأحمد، حيث إن الحافظ ابن حجر قد قال بإثبات الأسماء والصفات علىٰ منهج السلف الصالح من غير تأويل أو تكييف، ولكنه لما جاء لبعض النصوص الخاصة أوَّلها، ويأتي رد مقولتهم السابقة.

وهذا القول من هؤلاء الحدادية دليل علىٰ أنهم يلقون الكلام جزافًا، ويقولون ما لا يعرفون، وأما علماء أهل السنة فيقولون: إن الحافظ وغيره من الأئمة المخطئين كخطئه من أهل السنة فيما وافقوا فيه أهل السنة، ومن أهل التأويل فيما وافقوا فيه أهل التأويل، ولا نُضلِّله ولا نُبدِّعه.

❊ ❊ ❊

النقطة الثانية عشرة:

تشابه قلوب القوم

الحداد يذكر لأصحابه أن السلف قد أوَّلوا الكرسي بالعلم، ونسب هذا لابن عباس وعزاه للطبري، فقال أصحابه: فلم نصدق حتىٰ رأيناه بأعيننا!!

قال مقيده -عفا الله عنه وغفر له-: لو كان الحداد من علماء أهل السنة لوجدت له مخرجًا، أما كونه مبتدعًا متكلمًا مجادلًا لا يقبل النصح فليس له إلا الحجر، فكيف يستسيغ لنفسه أن ينسب مثل هذا الأمر الفظيع إلىٰ ابن عباس رضي الله عنهما، مع أنه قال ذلك وكأنه وقع علىٰ صيد سمين ليقول: وجدت ما لم يجده علماؤكم؛ كما هي عادته -أصلح الله عقله وعرَّفه بنفسه-.

فأقول: علماء أهل السنة يقرون بما في الكتاب والسنة وما قاله الأئمة الأعلام، ولكن علمهم وتلقيهم جعلهم يعرضون عن الأقوال الضعيفة المنكرة، بل ولا يستجيزون نسبتها لأصحاب رسول الله ﷺ.

ولو وجد أن عالمًا قد قال بها لقالوا هذه زلة لا يتابع عليها، وما هذا منهم إلا لأنهم أخذوا العلم من معاقله وحصونه، فيميزون بين الحق والباطل، والمقبول والشاذ.

وهنا نقطة أحب أن أُذكر بها الحداد ومن سار علىٰ نهجه في هذا الباب من

القطبيين قال الإمام أحمد كما في اعتقاده الذي نقله اللالكائي رقم (٣١٧) (١/ ١٨٢): «... ومن انتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ... أو ذكر مساوئه؛ كان مبتدعًا...».

وفي الشرح والإبانة علىٰ أصول السنة والديانة -الإبانة الصغرىٰ- لابن بطة العكبري، تحقيق رضا نعسان، ط دار العلوم والحكم، رقم (٢٣١) (ص١٨٧): «عن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني قال: قال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: يا أبا الحسن، إذا رأيت رجلًا يذكر رجلًا من أصحاب رسول الله ﷺ بسوء فاتهمه علىٰ الإسلام».

بل أطلق العلماء أشد من هذا، فقد قال أبو بكر بن عياش فيمن قدم عليًّا علىٰ عثمان: «من قال هذا فعليه لعنة الله». أخرجه اللالكائي (٧/ ١٤٥٢) رقم (٢٦٢١).

قال أبو زرعة الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا رأيت الرجل يتنقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدىٰ إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ.

وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولىٰ، وهم زنادقة». أخرجه بسنده الخطيب في الكفاية رقم (١٠٤) (١/ ١٨٨)، تحقيق إبراهيم الدمياطي.

قلت: وبعد هذا تعلم خطر كلام الحداد ومشابهته للغلاة المبتدعة، فإن الجهمية فسروا الكرسي بمعنىٰ العلم ليفروا من إثبات أن الله علىٰ عرشه.

قال الإمام أبو سعيد الدارمي في نقضه علىٰ المريسي العنيد (١/ ٤١٠)، تحقيق رشيد الألمعي، وتقديم الشيخ عبد العزيز الراجحي -حفظه الله-، قال

الإمام الدارمي: «... ثم انتدبت أيها المريسي مكذبًا بعرش الله وكرسيه، مطنبًا في التكذيب بجهلك، متأولًا في تكذيبه، بخلاف ما تعقله العلماء، فرويت عن ابن عباس رضي الله عنهما ...».

إلىٰ أن قال: «فيقال لهذا المريسي: أما ما رويت عن ابن عباس فإنه من رواية جعفر الأحمر، وليس جعفر ممن يعتمد علىٰ روايته إذ قد خالفته الرواة الثقات المتقنون...». اهـ

ثم بين أن الثابت عن ابن عباس أن الكرسي موضع القدمين، فانظر كلامه في المرجع السابق (١/ ٣١٢ و٣٩٩-٤٠٠).

وكذا تتابع الأئمة علىٰ تضعيف القول المنسوب إلىٰ ابن عباس من أن الكرسي هو العلم.

قال الإمام أبو عبد الله بن منده في الرد علىٰ الجهمية، تحقيق الفقيهي (ص٤٥) رقم (١٥): «ولم يتابع عليه جعفر وليس هو بالقوي في سعيد بن جبير».

وقال في (ص٤٦): «لم يتابع عليه وروي عن أبي موسىٰ الأشعري أن الكرسي موضع القدمين». اهـ، ثم ذكره مسندًا عن أبي موسىٰ.

ثم أورد في (ص٤٦) من طريق نهشل عن الضحاك عن ابن عباس: قال: «علمه» ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا خبر لا يثبت؛ لأن الضحاك لم يسمع من ابن عباس، ونهشل متروك». اهـ

وقال أبو منصور الأزهري -نسبة لأحد أجداده- في تهذيب اللغة: «... والذي روي عن ابن عباس في الكرسي أنه العلم فليس مما يثبته أهل المعرفة بالأخبار».

وقال قبل هذا بأسطر: «والصحيح عن ابن عباس في الكرسي ما رواه الثوري وغيره عن عمار الدهني عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه

قال: «الكرسي موضع القدمين، وأما العرش فإنه لا يقدر قدره» وهذه رواية اتفق أهل العلم علىٰ صحتها...». انظر: معجم تهذيب اللغة للأزهري (ت٣٧٠هـ)، ترتيب الدكتور رياض زكي قاسم (٤/ ٣١٢٧).

قال البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٧٢)، تحقيق عبد الله الحاشدي تقديم العلامة مقبل الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وروينا عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه أنه قال: «علمه» وسائر الروايات عن ابن عباس وغيره تدل علىٰ أن المراد به الكرسي المشهور المذكور مع العرش». اهـ

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «... فهذا جاء من طريق جعفر الأحمر لين، وقال ابن الأنباري: إنما يروىٰ هذا بإسناد مطعون فيه». اهـ، انظر: العلو للعلي العظيم، للذهبي (١/ ٨٥٠)، تحقيق عبد الله البراك.

وقال شيخ الإسلام في الفتوىٰ الحموية (ص٣٠٧): «إن هذا قول الجهمية، وعده من تأويلاتهم». اهـ

وقال في الفتاوىٰ (٦/ ٥٨٤): «ضعيف...».

وقال الإمام ابن كثير في البداية والنهاية (١/ ١٣): «والمحفوظ عن ابن عباس أنه موضع القدمين».

وقال أبو إسحاق الشاطبي -كما في كتابه الموافقات، تحقيق مشهور سلمان (٤/ ٢٢٧-٢٢٩): «... ومن أرباب الكلام من ادعىٰ ... -إلىٰ أن قال:- ومنهم -أي: أرباب الكلام- من فسر الكرسي في قوله (كرسيه) بالعلم». اهـ

قلت: وانظر الثابت عن ابن عباس رضي الله عنه: «الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر أحد قدره». رواه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في كتاب العرش، تحقيق محمد التميمي رقم (٦١) (ص٤٣٨)، والسنة لعبد الله بن أحمد، تحقيق

القحطاني (١/ ٣٠١) رقم (٥٨٦).

وابن خزيمة في التوحيد، والطبراني في معجمه الكبير، وفي مستدرك الحاكم وغيرهم.

وأيضًا هذا هو الثابت عن أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه، انظر: كتاب العرش، لابن أبي شيبة رقم (٦٠) (ص٤٣٧)، والسنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٠٣) رقم (٥٥٨)، وأبو الشيخ في العظمة، تحقيق المباركفوري رقم (٢٤٥) (٢/ ٦٢٧-٦٢٨) بلفظ: «الكرسي موضع القدمين وله أطيط كأطيط الرحل».

قلت: فانظر -يا من يريد الحق- إلىٰ مدىٰ علم هذا الحداد بعقيدة السلف، بل بعقيدة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وانظر كيف شابه الجهم بن صفوان في هذه الخصلة، وكذا في تضليله للعلماء، وفي الحكم بهلكة بعضهم في الآخرة، وعدم الترحم عليهم.

كل هذا يسوقه بمساق السنة والغيرة علىٰ عقيدة السلف لحسن كلامه وخشوعه المتصنع، حتىٰ اغتر به الأغرار ووسموه بإمام السنة، وأنه إذا مات فلا عالم في هذه الأرض -ولا حول ولا قوة إلا بالله-.

قلت: وهذه الصفة -صفة التفاصح والتشدق بالكلام- من أهم المميزات التي يسرت للمبتدعة نشر أفكارهم وسمومهم منذ القدم، وبخاصة بين ضعفاء العلم والعقول.

قال أبو معاذ البلخي: «كان جهم علىٰ معبر ترمذ، وكان رجلًا كوفي الأصل، فصيح اللسان لم يكن له علم، ولا مجالسة لأهل العلم...». أخرجه اللالكائي رقم (٦٣٥) (٣/ ٤٢٣).

وفي مسائل أبي داود للإمام أحمد، تحقيق طارق عوض الله (ص٣٦٠):

«... قال مقاتل: ويحك! إن جهمًا والله ما حج هذا البيت، ولا جالس العلماء، إنما كان رجل أُعطِي لسانًا».

قال الإمام حسان بن عطية لغيلان القدري: «أما والله لئن كنت أعطيت لسانًا لم نعطه، إنا لنعرف باطل ما تأتي به». أسنده أبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ٧٢)، وابن عساكر في تاريخه (٤٨/ ٢٠١).

وعلىٰ كل حال: فنحن -أهل السنة- ندعو لهؤلاء الحداديين وغيرهم بالهداية والصلاح ولزوم جادة أهل السنة كما كان سلفنا -رحمهم الله- يدعون للمبتدعة.

قال أبو بكر المروذي: «قيل لأبي عبد الله: المرجئة يقولون: الإيمان قول فأدعو لهم؟ قال: ادع لهم بالصلاح!». أخرجه الخلال في السنة المجلد الأول (ج ٣/ ٥٧٤) رقم (٩٨٩)، وسنده صحيح.

قال العلامة النجمي: «المراد أنه يدعىٰ للمبتدعة بالهداية والصلاح».

ومما أحب أن أنبه عليه: أن الحكم علىٰ هؤلاء وغيرهم بالبدعة لم يقله أحد إلا بعد أن ناصح العلماء الحداد ومن معه، لكنهم لم يقبلوا النصح، ولم يلتفتوا لتوجيهات العلماء، فلهذا قامت عليهم الحجة، والله المستعان.

ثبت في كتاب السنة للخلال رقم (١٩١٠) (٦/ ٧٧)، وانظرها أيضًا برقم (١٩٠٩ و١٩٤١)، وفي الموضع الأول قال المروذي: «أمرني أبو عبد الله أن أكتب إلىٰ محمد بن حمدون الأنطاكي مواعظ في بعض الكتاب، وكتبت فعرضته عليه فصححه بيده...».

إلىٰ أن قال: «وزاد أبو عبد الله فيه ونقص، ثم أمرني أن أوجه به إليه، وهذه نسخته: أحسن الله إلينا وإليك في الأمور كلها برحمته، وأعاذنا وإياك من الأهواء

المردية، والفتن المضلة بقدرته، ومنَّ علينا وعليك بالتمسك بكتابه والعمل بطاعته.

الذي حملني على الكتاب إليك -وإن لم يجر بيني وبينك خلطة- ما أوجبه الله -تبارك وتعالى- على المؤمنين من النصح بعضهم لبعض.

وما رأيته من اغتمام أبي عبد الله بأمرك للمكان الذي كنت فيه من قلبه، ومذهبك في اتباعك للآثار وتركك من خالفها ومجانبتهم، وبلغه عنك الشك في القرآن وأنك لا تقول القرآن غير مخلوق...

فاتق الله وانظر لنفسك؛ فإن هذا أمر قد بان لأهل الإسلام أنه ضلال، وأنه أحيا رأي جهم، وإنما يضلهم في هذه المقالة رجلان، وهما القائلان بها...».

إلى أن قال: «إن قومًا قصدوا إلى جعل جهم وضرار وأبي بكر الأصم وبشر المريسي رؤساء الضلالة والكفر، وإلى أمثال عبد الله بن المبارك وابن عيينة ووكيع ويزيد بن هارون، فقالوا هؤلاء وهؤلاء سواء، أحكامهم واحدة...».

وفي السنة للخلال أيضًا برقم (٢٠٩٧) أن الإمام أحمد قال لمن سأله عمن يقول: «لفظي بالقرآن مخلوق» -قلت: هو أحمد الشراك، وكان هذا قبل بيان حاله للإمام أحمد، فلما تبين للإمام كذب هذا الرجل ورده للحق حذَّر منه وبيَّن كذبه- فقال الإمام: «أين يبقى إذا قال لفظي؟ إن لم يرجع هذا فاجتنبه ولا تكلمه...». اهـ

انظر دليل ما قلته في حال أحمد الشراك: السنة للخلال (٢١٠٠ و٢١٠١ و٢١٠٢و٢١٠٣ و٢١٠٦).

قال العلامة أحمد النجمي: «إذا قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهذا يعني: أن القرآن مخلوق؛ لأن اللفظ يطلق على اللفظ نفسه وعلى الملفوظ به، فمن أجل هذا الاحتمال منع الإمام أحمد -وأهل السنة جميعًا- أن يقول الرجل: لفظي

بالقرآن مخلوق».

وقال الإمام أحمد -كما في رقم (٢٠٩٨) عندما سئل عن أحمد الشراك هذا فقال-: «تحذر عنه ولا يجالس ويجفىٰ من دافع عنه وجالسه إذا كان يخبر أمره؛ إلا أن يكون جاهلًا».

قال مقيده -عفا الله عنه وغفر له-: لا أعلم مبتدعًا بين أظهرنا ممن يظن رجوعه إلا وقد كتب له العلماء وناصحوه سرًّا لعله يرجع، ولكن أكثرهم لا يقبلون التوجيه، فمتىٰ ظهر نصحه وتحذير الناس من مسلكه أخذ في النياح والمجادلة والتباكي واستعطاف قلوب العامة والشباب.

❀❀❀

النقطة الثالثة عشرة:

الرد على شبهة تبديع السلف لبعض الأعيان

احتج الحداد -وأصحابه- بتبديع بعض الأئمة لبعض الأعيان، وزعم -ومن معه- أنهم كانوا من أئمة الدين والعلم، فلما زلُّوا في بعض مسائل الإرجاء ونحوه بدَّعهم العلماء وضلَّلوهم وأخرجوهم من دائرة السنة.

قلت: وضرب الحداد علىٰ ذلك أمثلة مثل الحسين الكرابيسي.

فأقول: الحسين الكرابيسي هذا له طوام، منها: أنه اتهم الصحابي الجليل ابن الزبير رضي الله عنه أنه من الخوارج، وكان يقول باللفظ، بل قال: من لم يقل لفظه بالقرآن مخلوق فهو كافر، وقال كلامًا يقوي به الرافضة، وكان يذم أهل الحديث، ويثني علىٰ المبتدعة، إلىٰ غير ذلك، بل قد نوصح ولم يرجع.

ثبت في الإبانة لابن بطة رقم (١٥١) (١/ ٣٤٤) «الرد علىٰ الجهمية» قال المروذي: «قلت لأبي عبد الله: إن الكرابيسي يقول: من لم يقل لفظي بالقرآن مخلوق فهو كافر؟ قال: بل هو الكافر».

وقال: «مات بشر المريسي وخلفه حسين الكرابيسي». وانظر: رقم (١٤٧) (١/ ٣٤٢)، وانظر: تاريخ بغداد (٨/ ٦٦).

وقال أحمد -كما في بحر الدم لابن عبد الهادي، تحقيق الشيخ وصي الله

عباس رقم (١٢٨٦) (ص٥١٥)-: «... هذا قد تجهم وأظهر الجهمية، ينبغي أن يحذر عنه وعن كل من اتبعه». اهـ

وقال الذهبي في السير (١٢/ ٨٠): «... وهو أول من فَتق اللفظ». اهـ

قلت: أي أول من قال: لفظي بالقرآن مخلوق.

بل بيَّن الإمام أحمد أنه من أهل الرأي؛ حيث قال أحمد في الكرابيسي ومن مثله: «إنما جاء بلاؤهم من هذه الكتب التي وضعوها، تركوا آثار رسول الله ﷺ وأصحابه وأقبلوا علىٰ هذه الكتب». اهـ، تاريخ بغداد (٨/ ٦٦).

وفي بحر الدم لابن عبد الهادي رقم (١٢١٢) (ص٤٨٨) قال يعقوب الدورقي: «سألت أحمد عن أبي ثور وحسين الكرابيسي فقال: متىٰ كان هؤلاء من أهل العلم؟! ومتىٰ كان هؤلاء من أهل الحديث...؟!». اهـ

وفي ترجمة الكرابيسي عند ابن عدي في الكامل بسنده المتصل أن أحمد سئل: «أتعرف حسين الكرابيسي؟ فقال: لا أعرفه؛ عافاك الله -قلت: يقصد الإمام أحمد أنه لا يعرفه بالعلم وطلبه- فقال -أي: السائل-: يا أبا عبد الله، يزعم أنه كان يناظرك عند الشافعي، وكان معكم عند يعقوب بن إبراهيم بن سعد.

فقال: لا أعرفه بالحديث ولا بغيره». اهـ، الكامل (٢/ ٣٦٥) (١٢٦/ ٤٩٥)، الطبعة الثالثة لدار الفكر، وانظر: لسان الميزان، تحقيق أبي غدة (٣/ ١٩٦) رقم (٢٥٨٣).

وقال الطبراني: «حدثنا عبد الله بن أحمد: سألت أبي عمن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فقال: هذا كلام الجهمية.

قلت لأبي: إن الكرابيسي يفعل هذا! فقال: كذب -هتكه الله- قال: وسألته عن حسين الكرابيسي: هل رأيته يطلب الحديث؟

فقال: لا، فقلت: هل رأيته عند الشافعي ببغداد؟! قال: لا.

قال: وسألت أبا ثور عن الكرابيسي فتكلم فيه بكلام سوء، وسألته: هل كان يحضر معكم عند الشافعي؟ قال: هو يقول ذاك، وأما أنا فلا أعرف ذاك ». اهـ

نقل هذا الحافظ في تهذيب التهذيب رقم (٦١٨) (٢/ ٣١٠) ط دار الفكر.

قلت: نفي الإمام أحمد وأبي ثور وغيرهما لما كان بينهم سائد من القراءة والسماع والتلقي، وأما المرور عرضًا وأخذ الإجازة فلم يكن مرادهم بالنفي، وبما سيأتي يتضح لنا خطأ بعض العلماء لما عدوا الكرابيسي من الملازمين للشافعي المتفقهين به.

روى الرامهرمزي بسنده عن الساجي: حدثنا داود الأصبهاني قال: قال لي الحسين الكرابيسي لما قدم الشافعي -زاد الخطيب في روايته وابن عبد البر-: قدمته الثانية، أتيته فقلت له: أتأذن لي أقرأ عليك الكتب؟ فأبى؛ وقال: خذ كتب الزعفراني فانسخها فقد أجزتها لك، فأخذتها إجازة.

«المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»، تحقيق محمد عجاج الخطيب رقم (٥٣٢) (ص٤٤٨)، وكذا رواه الخطيب البغدادي من طريق الساجي به، كما في الكفاية رقم (١٠٥٣) (٢/ ٢٩٤)، وكذا علقه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، رقم (٢٢٩٤) (٢/ ١١٥٩).

ومن المعلوم عند المتقدمين أن النظر في كتب الرأي والفقه التي لا تهتم بالدليل، لا يعد من العلم في شيء، ولذلك لما سئل الإمام أحمد كما في طبقات الحنابلة (١/ ٣٢٩): «أكتب كتب الرأي؟ قال: لا تفعل عليك بالآثار والحديث...».

ولذلك قال ابن عبد البر كما في الجامع (٢/ ٩٤٢): «... وإنما العلماء هم أهل الأثر والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم».

وذكر الحافظ في ترجمة الكرابيسي رقم (٢٥٨٣) (٣/ ١٩٧) من لسان الميزان: عن ابن أبي حاتم أنه ذكر عدة طرق عن أحمد أنه رمىٰ الكرابيسي برأي جهم، وكذا عن أحمد بن صالح المصري وأحمد ويعقوب الدورقيين وأبي ثور وأبي همام الوليد بن شجاع، والزعفراني وأحمد بن شيبان في آخرين. اهـ

والكرابيسي هذا: «وضع كتابًا في المدلِّسين يحطُّ علىٰ جماعة فيه أن ابن الزبير من الخوارج!! وفيه أحاديث يقوي به الرافضة». نقله بحروفه الذهبي في سير أعلام النبلاء، ترجمة الإمام أحمد (١١/ ٢٨٩).

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي، تحقيق نور الدين عتر الطبعة السابعة لدار العطاء (٢/ ٨٠٢): «وقد تسلط كثير ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيء من هذه العلل...».

إلىٰ أن قال: «أو الطعن في غير حديث أهل الحجاز كما فعله حسين الكرابيسي في كتابه الذي سماه بـ: «كتاب المدلسين».

وقد ذكر كتابه هذا الإمام أحمد فذمه ذمًّا شديدًا، وكذلك أنكره عليه أبو ثور وغيره من العلماء».

قال المروذي: «مضيت إلىٰ الكرابيسي وهو إذ ذاك مستور يذب عن السنة ويظهر نصرة أبي عبد الله، فقلت له: إن كتاب المدلسين يريدون أن يعرضوه علىٰ أبي عبد الله فأظهِر أنك قد ندمت حتىٰ أخبر أبا عبد الله، فقال لي: إن أبا عبد الله رجل صالح مثله يوفق لإصابة الحق، وقد رضيت أن يعرض كتاب عليه.

وقال: قد سألني أبو ثور وابن عقيل وحبيش أن أضرب علىٰ هذا الكتاب فأبيت عليهم، وقلت: بل أزيد فيه، ولجَّ في ذلك وأبىٰ أن يرجع عنه، فجيء بالكتاب إلىٰ أبي عبد الله وهو لا يدري من وضع الكتاب وكان في الكتاب الطعن

علىٰ الأعمش والنصرة للحسن بن صالح، وكان في الكتاب: (إن قلتم إن الحسن بن صالح كان يرىٰ رأي الخوارج فهذا ابن الزبير قد خَرَجَ).

فلما قرئ علىٰ أبي عبد الله قال: (هذا قد جمع للمخالفين ما لم يُحسِنوا أن يحتجوا به، حذروا عن هذا) ونهىٰ عنه».

قال ابن رجب: «وقد تسلط بهذا الكتاب طوائف من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم في الطعن علىٰ أهل الحديث...».

قال مقيده: وتأمل -رعاك الله- بل قارن بين محمود الحداد حيث نسب لابن عباس تأويل الكرسي بالعلم، وبين نسبة الكرابيسي رأي الخوارج لابن الزبير -والله المستعان-، ثم احمد ربك علىٰ السُّنة والعافية.

المثال الثاني: الحسن بن صالح بن صالح بن حي الكوفي: قال عنه العلماء بأنه خارجي شيعي، وبدَّعه ابن المبارك وسفيان وزائدة وابن يونس، حدَّث ابن عدي بسنده إلىٰ أحمد بن يونس قال: «لو لم يولد الحسن بن صالح كان خيرًا له، يترك الجمعة ويرىٰ السيف...». اهـ، الكامل، الطبعة الثالثة لدار الفكر (٢/ ٣١٠) رقم (٧٩/ ٤٤٨).

وفي السنة للخلال رقم (ق١/ ب) قال أحمد عن ابن حي: «كان يرىٰ السيف ولا نرضىٰ مذهبه». انظر: المسائل والرسائل المروية عن أحمد في العقيدة (٢/ ٣).

وفي العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي، تحقيق الشيخ وصي الله عباس رقم (١٨٧) (ص١١٤): «سئل أحمد عن الحسن بن صالح فقال: ثقة إلا أن مذهبه ذاك».

وفيها أيضًا برقم (٢١٩) (ص١٢٦): «ما يعجبنا مذهب الحسن بن صالح قد كان قعد عن الجمعة». وانظر: تاريخ بغداد (١٣/ ٤٣١).

وفي ضعفاء العقيلي رقم (٢٧٨) (١/ ٢٤٨) بسنده عن الثوري: «ذاك رجل يرىٰ السيف علىٰ أمة محمد ﷺ». تحقيق حمدي السلفي.

وقلت: وعند العقيلي (١/ ٢٥٠) عن يوسف بن أسباط: مثل قول الثوري. اهـ

وكذا عنده أيضًا (١/ ٢٥١) عن زائدة. اهـ، انظر: الضعفاء، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، وكذا عند العقيلي أيضًا (١/ ٢٥٢)، وعن عبد الله بن داود. اهـ

وعنده أيضًا (١/ ٢٥١) قال أبو سعيد الأشج: «سمعت ابن إدريس يقول: ما أنا وحي وابن حي لا نرىٰ جمعة ولا جماعة ولا جهادًا». اهـ

وعنده أيضًا (١/ ٢٥١) عن أحمد بن حنبل قال: «سمعت أبا معمر يقول: كنا عند وكيع فكان إذا حدث عن حسن بن صالح أمسكنا أيدينا فلم نكتب، فقال: ما لكم لا تكتبون حديث حسن؟! فقال له أخي بيده هكذا، يعني: أنه كان يرىٰ السيف، فسكت وكيع». اهـ

وعند العقيلي أيضًا (١/ ٢٤٩) لما حمَّل الحسن بن صالح زافرًا السلام علىٰ الثوري وقال له: «قل لسفيان: إنا علىٰ الأمر الأول!! فقال سفيان لما بلغه هذا: فما بال الجمعة؟ فما بال الجمعة؟».

قلت: لأنه لم يكن صادقًا، بل قد ذكر عبد الله بن داود بن عامر أن الحسن قد جاءه أحد العلماء وناظره في ترك الجمعة معهم والخروج عليهم بالسيف فأبىٰ إلا ذلك. تاريخ الفسوي (٢/ ٨٠٥).

وعند الفسوي في كتاب المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٠٥)، تحقيق أكرم العمري، والعقيلي (١/ ٢٤٨) عن زائدة: «إن ابن حي هذا قد استُصلب منذ زمان وما نجد أحدًا يصلبه». اهـ

قلت: وكان الحسن بن صالح وأصحابه ينقمون علىٰ من يحب علماء

السنة: فعند العقيلي (١/ ٢٤٨) قال أبو أسامة -حماد بن أسامة-: «أتيت الحسن ابن صالح فجعل أصحابه يقولون: لا إله إلا الله، لا إله إلا الله.

فقلت: ما لي؛ كفرت؟! قال: لا ولكن ينقمون عليك محبة مالك بن مغول، وزائدة.

قال: قلت: وأنت تقول هذا؟! إنك رجل لا جلست إليك أبدًا». اهـ

قارن -يا طالب الحق-: بين الحسن وطعنه في الأئمة، وبين الحداد ومن علىٰ شاكلته وطعنه في ابن باز والفوزان والنجمي والعثيمين، وغيرهم من أئمة أهل السنة المعاصرين -وحسبنا الله ونعم الوكيل-.

وقال الذهبي في كتابه «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق» (ص٦٨) رقم (٨٧)، تحقيق محمد شكور المياديني: «الفقيه، شيعي يرىٰ السيف».

وفي معرفة الثقات للعجلي (١/ ٢٩٥) رقم (٢٩٦) ورقم (٢٩٧): «... وكان يتشيع...».

«... وكان يتشيع، وكان حسن الفقه؛ إلا أن ابن المبارك كان يحمل عليه بعض الحمل لحال التشيع ولم يرو عنه شيئًا». انظر: معرفة الثقات، ترتيب الهيثمي والسبكي، تحقيق عبد العليم البستوي.

قال مقيده: وبهذه النقولات تعلم أن الرجل مبتدع شيعي خارجي، ومع هذا فقد أثنىٰ عليه بعض الأئمة، بل لم يكن أحمد ولا وكيع وغيرهما من الأئمة يلتزمون ذكره بالبدعة ويوالون علىٰ ذلك ويعادون كما يقول الحداد ومن معه: من لم يبدع المبتدع فهو مبتدع ويهجر... إلىٰ آخر تلك الكلمات العامة الشاذة.

فهذا وكيع بن الجراح قد نقل عنه الإمام أحمد أنه قال عن الحسن بن صالح: «لو رأيته شبهته بسعيد بن جبير». الكامل لابن عدي (٢/ ٣١١).

بل روى الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٠٦) بسند جيد أن محمد بن عبد الله بن إدريس قال لوكيع: «ألا تدع حديثه -الحسن بن صالح- فقال وكيع: ولم أدع حديثه وهو عندي إمام؟ قال: فقلت: إنه كان لا يترحم على عثمان، قال وكيع: أتترحم أنت على الحجاج؟!! أتترحم على أبي جعفر؟!!». اهـ

قلت: وهذه زلة من وكيع بن الجراح -غفر الله له- ولهذا قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٧٠): «لا بارك الله في هذا المثال، ومراده أن ترك الترحم سكوت الساكت لا ينسب إليه شيء...».

بل هو من أئمة المسلمين، وتُغتفر لمثله هذه الزلة، خلافًا للحدادية، وإمامة وكيع قد قال بها الأئمة، قال الإمام أحمد عنه: «هو إمام المسلمين في وقته». وانظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ١٦٠)، والميزان (٤/ ٣٣٦) و(٢/ ٦٤٨).

وفي الجرح والتعديل (٣/ ١٨) رقم (٦٨)، قال أحمد عن الحسن بن صالح: صائن لنفسه في الحديث والورع، وقال أبو زرعة: «اجتمع فيه إتقان وفقه وعبادة وزهد». اهـ، مع علم أحمد بحاله وبدعته!!

فهل سيبدِّع الحدادية الإمام أحمد والإمام وكيع؟!! فالله المستعان.

المثال الثالث: نعيم بن حماد الخزاعي، قالت الحدادية: السلف بدَّعوا نعيمًا قبل أن يظهر التوبة ولم يتوقفوا مع أنه كان عالمًا!

قلت: وهذا من جهلهم ومن القول بلا علم -فنعوذ بالله من الكذب ورِقَّة الدين-، فالثابت عند الأئمة كأحمد وغيره أن نعيمًا من أئمة السنة.

قال الإمام اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٣١) الطبعة الثالثة: «باب سياق ذكر من رسم بالإمامة في السنة والدعوة والهداية إلى طريق الاستقامة بعد رسول الله ﷺ إمام الأئمة... فمن الصحابة...».

إلىٰ أن قال في (١/ ٥١): «ومن أهل خراسان .. ونعيم بن حماد المروزي..» اهـ

قال الإمام ابن عدي في الكامل (٧/ ١٩) رقم (٦/ ١٩٥٩): «... وكان ممن يتصلَّب في السُّنة ومات في محنة القرآن في الحبس».

وكذلك روىٰ ابن عدي عن المبارك معلقًا إليه من قوله: «... وحُمِلَ -أي: نعيمًا- إلىٰ العراق في امتحان القرآن مخلوق مع البويطي مقيدَينِ؛ فمات نُعيم بالعسكر بسُرَّ مَن رَأَىٰ...». الكامل (٧/ ١٧)، وانظر قريبًا منه عند الخطيب في التاريخ (١٣/ ٣١٤).

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ -كما في العلل رقم (٨٥٦٠) (٣/ ٤٣٧)-: «... وكان أبو عصمة شديدًا علىٰ الجهمية والرد عليهم، ومنه تَعلَّم نعيم بن حماد الرد علىٰ الجهمية...». وانظر قريبًا من هذا في تاريخ بغداد (١٣/ ٣٠٦-٣٠٧).

بل نُعيم بن حمَّاد رَحِمَهُ اللَّهُ يعترف علىٰ نفسه أنه لما كان مع المتكلِّمة ولم يكن قد طلب الحديث تَردَّىٰ في رأي الجهمية.

قال صالح بن مسمار: «سمعت نُعيم بن حماد يقول: أنا كنت جهميًّا؛ فلذلك عرفت كلامهم، فلما طلبتُ الحديث عرفت أن أمرهم يرجع إلىٰ التعطيل». الخطيب في تاريخ بغداد (١٣/ ٣٠٧)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٦٩)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٩٧).

وما أجمل ما قال ابن معين في نعيم: «ليس بشيء في الحديث؛ ولكنه صاحب سنة». تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٧٥).

وقال الدارقطني: «إمام في السنة كثير الوهم». تاريخ بغداد (١٣/ ٣٠٦).

قال مقيده -عفا الله عنه-: أما ما ورد عند الخلال في السنة رقم (٢١١٠) (٧/ ٧٣): «أن نعيمًا قال: لفظي بالقرآن مخلوق، ثم استغفر وتاب».

فهذا سند ضعيف لا يصح؛ لأن المؤمل بن إهاب صدوق له أوهام كما قال الحافظ، وقد ضعفه ابن معين، وإن قلنا بأنه حسن الحديث فروايته لهذه القصة تُعد منكرة، فلا تعارض المتواتر المشهور عن الأئمة في شدة نعيم بن حماد علىٰ الجهمية.

وكذلك: محمد بن عبد الله الرحبي؛ مجهول الحال.

وانظر: شدة نعيم في مسألة اللفظية في السنة للخلال رقم (٢١٢٠) (٧/ ٧٨)، وكذلك رقم (٢١٠٨) (٧/ ٧٢)، فإن أحمد قال عن نعيم: وبلغني أنهم أنحلوه -أي: نسبوه- إلىٰ نعيم وكذبوا عليه...

وأما ما نقل مسلمة بن القاسم من أن نعيمًا كان يجعل القرآن قرآنين، فالذي في اللوح المحفوظ لكلام الله، والذي بأيدي الناس مخلوق. انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر رقم (٨٣٣) (١٠/ ٤١٢).

فأقول: مسلمة بن القاسم هذا ضعيف؛ بل رمي بالكذب، قال الذهبي في المغني في الضعفاء (٢/ ٢٩٩) رقم (٦٢٣٧)، تحقيق نور الدين العتر: ضعيف، وقيل: كان مُشَبهًا، وانظر: ميزان الاعتدال (٤/ ١١٢).

وقال أبو جعفر المَالَقِي: «فيه نظر». لسان الميزان (٨/ ٦٢) رقم (٧٧٣٧).

وفي لسان الميزان أيضًا قال القاضي محمد بن أحمد بن يحيىٰ بن مفرج: «لم يكن كذابًا ولكن كان ضعيف العقل». اهـ، وكذا في سير أعلام النبلاء (١٦/ ١١٠).

وأما ما ورد عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال لأبي بكر المروذي: «بلغني أن نعيمًا كان يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، فإن كان قاله فلا غفر الله له في قبره». اهـ

فهذه رواية صحيحة، ولكن قد سبق عن أحمد أنه كذَّب من نسب مثل هذا

لنعيم بن حمَّاد، وتواتر عن أحمد الثناء علىٰ نعيم في هذا الباب، فمثل هذا يعتبر من التعليق علىٰ شرط المعدوم، كأن يقول قائل: إن كان الشيخ فلان -ويذكر أحد أئمة السنة مثلًا- قال: القرآن مخلوق فلا غفر الله له، فليس يقصد بهذا إلا التنفير عن تلك اللفظة، وهذا واضح بأدنىٰ تأمل، فكيف يتعلق بمثل هذا ويترك الواضح البين.



إلزام لابد منه!!

قد تقرر مرارًا أنه لا يوجد عالم إلا وله زلة لا يتبع فيها، ولا تهدر إمامته ويضلل لأجلها، -وانظر لزامًا ما سبق (ص٧٧) عند ذكر الطائفة الثانية-، وهؤلاء الحداديون وأشباههم بين أمرين لا ثالث لهما إما التسليم بذلك، أو تبديع هؤلاء الأعلام والحكم عليهم بأنهم ماتوا على الضلال-والعياذ بالله من ذلك-.

وأذكركم بما سبق عن عبد الله بن المبارك -رحمه الله تعالى- حيث قال: «فرب رجل في الإسلام مناقبه كذا وكذا، وعسى أن تكون منه زلة، أفيجوز لأحد أن يحتج بها؟!

فإن أبيتم!؛ فما قولكم في عطاء وطاوس وجابر بن زيد وسعيد بن جبير وعكرمة؟ ...».

إلى أن قال: «... أفماتوا وهم يأكلون الحرام؟!». انظر القصة بتمامها وبتخريجها فيما سبق (ص٣٠) من هذا البحث، ولو لم أجد السلف قد فعلوا مثل هذا الفعل لما تجرأت على ذكر عيوب أحد من أئمة الإسلام -رحمهم الله ورضي عنهم أجمعين-.

١- شريح بن الحارث القاضي: قال ابن تيمية: «وهو إمام من الأئمة باتفاق الأمة». انظر: الفتاوى (١٢/ ٤٩٢) و(٢٠/ ٣٣ وما بعدها).

وقد ثبت عنه في مستدرك الحاكم (٢/ ٤٣٠)، وعند البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٤١٥) رقم (٩٩١)، تحقيق عبد الله الحاشدي من طريق أبي وائل

شقيق بن سلمة قال: «قرأها ابن مسعود: ﴿**بل عجبتُ ويسخرون**﴾.

قال شريح: إن الله لا يعجب من شيء، إنما يعجب من لا يعلم، قال الأعمش: فذكرته لإبراهيم -أي: النخعي- فقال: إن شريحًا كان يعجبه رأيه، إن عبد الله كان أعلم من شريح وكان عبد الله يقرؤها: ﴿**بل عجِبْتُ**﴾».

وفي الرواية الثانية برقم (٩٩٢) قال النخعي: «إن شريحًا شاعر يعجبه علمه، وعبد الله أعلم منه بذلك».

قلت: فهنا أنكر صفة لله عَزَّ وَجَلَّ بِغَضِّ النظر عن القراءة، ومع ذلك لم يُبدِّع.

وما أجمل ما قاله الحافظ في الفتح ردًّا علىٰ شريح (٨/ ٣٦٥-٣٦٦):

«... وليس لإنكاره معنًىٰ لأنه إذا ثبت حُمل علىٰ ما يليق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ...».

٢- عكرمة مولىٰ ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ثبت عند ابن عدي في الكامل رقم(٤٤٣/ ١٤١١)، (٥/ ٢٦٦) دار الفكر الطبعة الثالثة، عن الإمام أحمد بن حنبل قال: «كان من أعلم الناس ولكنه كان يرىٰ رأي الخوارج رأي الصفرية... ويقال: إنما أخذ أهل إفريقية رأي الصفرية -قلت: فرقة من الخوارج- عن عكرمة لما قدم عليهم...».

وانظر مثل هذا عن ابن المديني وابن معين، انظر: «المعرفة والتأريخ للفسوي» (٢/ ٧).

ومع ذلك فكلام الأئمة في الثناء عليه مشهور، انظر: تهذيب الكمال للمزي (٢٠/ ٢٦٤ إلىٰ ٢٩٤)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٣٣) و(٦/ ١٠٦).

٣- سعيد بن جبير رَحِمَهُ اللهُ: كان يرىٰ الخروج، انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤/ ٣٢١)، ومنهاج السنة لشيخ الإسلام (٤/ ٥٢٧ و٥٣٠).

حيث إن ابن جبير قد ساعد ابن الأشعث في خروجه علىٰ عبد الملك، قاله الذهبي.

وقال الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال رقم (٢٧٣٩) (٢/ ٣٩٠)، حدثنا إسماعيل قال: أخبرنا أيوب قال: «قال الحسن: ألا تعجب من سعيد بن جبير دخل يسألني عن قتال الحجاج، ومعه بعض الرؤساء من أصحاب ابن الأشعث؟!». ولا يثبت عنه الرجوع عن هذا الرأي.

٤- محمد بن خزيمة: صاحب كتاب التوحيد وصاحب الصحيح، وقد وصف بأنه إمام الأئمة كما في الدرء (٥/ ٥٢)، وانظر: الدرء (٢/ ٨)، وانظر كلام الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٧٦) و(٢/ ١٠١).

ومع ذلك فقد قال في حديث الصورة: «أراد رسول الله ﷺ أن الله خلق آدم علىٰ صورة هذا المضروب...».

وقد وصف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أعاد الضمير علىٰ الله -جل وعلا- بأنه لم يتحرَّ العلم...

انظر كتاب التوحيد (١/ ٨٤) تحقيق عبد العزيز الشهوان، ط مكتبة الرشد، ومن المعلوم أن الإمام أحمد قد وصف من قال بهذا القول أنه جهمي كما عند ابن بطة في الإبانة وغيره.

٥- الإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قد أثنىٰ عليه الأئمة ومنهم ابن تيمية، وابن عبد الوهاب، وغيرهما كثير، ومع ذلك فقد أوَّل صفة العجب لله وصفة الضحك.

انظر: مختلف الحديث له (ص١٠٨) و(ص٢٤٨)، وانظر فتاوىٰ شيخ الإسلام (٥/ ٤٠٩) و(١٧/ ٣٩١)، ودرء تعارض العقل والنقل (٨/ ٢٣).

٦- أبو ذر بن عبد بن أحمد الهروي: انظر: درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٠١-١٠٤)، وأيضًا انظر في حال أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي،

وانظر: الاستقامة لشيخ الإسلام (١/ ١٠٤-١٨٦)، وقال أبو يعلىٰ في طبقات الحنابلة (٣/ ٤٥٨): «كان إمام أهل السنة بهراة». مع ما سبق في هذا البحث عن الإمام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٧- **مجاهد بن جبر:** انظر الفتاوىٰ (١٣/ ٣٣٢) و(٢٠/ ٣٤)، ودرء التعارض (٥/ ٢٣٧)، وقد تأول المقام المحمود بأنه الجلوس علىٰ العرش، انظر: السنة للخلال (١/ ٢١٠)، وانظر اضطرابه في بعض تأويل الآيات ومع ذلك وصفه: اللالكائي (١/ ٣٥) بأنه إمام في السنة.

٨- الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أمير المؤمنين في الحديث:

أقول: الذي تقرر عند العلماء أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا صدر الباب بنقلٍ ما، فهو اختياره.

جاء في صحيحه في كتاب التفسير باب: فإن خفتم فرجالًا أو ركبانًا فإذا أمنتم.

وقال ابن جبير: «كرسيه: علمه». اهـ. انظر هذا قبل رقم (٤٥٣٥) وقارن هذا بما سبق في الرد علىٰ الحداد.

وقال البخاري أيضًا في كتاب التفسير سورة القصص: «بسم الله الرحمن الرحيم: كل شيء هالك إلا وجهه، إلا ملكه ويقال: إلا ما أريد به وجه الله». اهـ، انظر هذا قبل رقم (٤٧٧٢).

قال الإمام أحمد في اعتقاده من طريق تلميذه عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي، تحقيق عمرو بن عبد المنعم (ص٢١): «إن لله وجهًا لا كالصور المصورة والأعيان المخططة، بل وجه وصفة له بقوله: كل شيء هالك إلا وجهه.

ومن غيَّر معناه فقد ألحد عنه...».

إلىٰ أن قال: «ومن غيَّر معناه فقد كفر...». اهـ

قلت: وقد رأيت أن البخاري صدر الباب بهذا المعنىٰ، وأما المعنىٰ الثاني فقد جاء من طريق مجاهد قوله: إلا ما أريد به وجهه. اهـ

ابن أبي حاتم في تفسيره (٩/ ٣٠٢٨)، تحقيق أسعد الطيب، ولكن هذا لا يثبت؛ لأن عمارة بن محمد وشيخه خصيف بن عبد الرحمن ضعيفان، ومع ذلك فقد رجح شيخ الإسلام ابن تيمية المعنىٰ الثاني واختاره علىٰ غيره من الوجوه. انظر الفتاوىٰ (٢/ ٤٢٧).

ومن العجب أن البخاري ذكر في كتاب التوحيد باب: كل شيء هالك إلا وجهه. ثم أورد حديث (٧٤٠٦) عن جابر أن النبيﷺ قال فيه: «**أعوذ بوجهك**». وهذا صحيح إن فيه إشارة لإثبات صفة الوجه، وهذا هو مفهوم كلامه هنا، ولكن كلامه السابق منطوق صريح، فهو مُقدَّم علىٰ هذا المفهوم، والله أعلم.

أو أن السابق يُحمل علىٰ النسيان والسهو، وعدم استحضاره للحديث في تلك اللحظة، والعلم عند الله -جل وعلا-.

وعلىٰ كل حال: فما جاء عن النبيﷺ بأسانيد صحيحة، وما كان في كتاب الله -جل وعلا- فيجب أن نؤمن به علىٰ ظاهره ولا نُكيف، ولا نمثل، ولا نؤول؛ لأن ذلك من الإلحاد في ذلك النص.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما عند اللالكائي (٣/ ٥٦٢) برقم (٨٨٩): «وكلُّ ما روي عن النبيﷺ بأسانيد جيدة نؤمن بها ونقره».

وسئل كما في مسائل ابن هانئ: قيل لأحمد: «وعذاب القبر ومنكر ونكير؟ فقال: نؤمن بهذا كله؛ مَن أنكر واحدة من هذه فهو جهمي».

وفي المختار من الإبانة لابن بطة -وهو تتمة كتاب الرد علىٰ الجهمية- (٣/ ١٦٦) رقم (١٢٣) قال سفيان بن عيينة: «ما وصف الله نفسه فقراءته تفسيره؛

وليس لأحد أن يفسره إلا الله ﷻ».

وانظر هذا أيضًا عند اللالكائي رقم (٧٣٦) وغيرهما، وسنده صحيح.

وعند الخلال في السنة (١٥٧/أ) كما في المسائل والرسائل المروية عن أحمد في العقيدة (١/ ٢٧٦).

وفي المختار من الإبانة لابن بطة (٣/ ٣٢٦) رقم (٢٥٢) بسند صحيح إلىٰ حنبل قال: «سمعت أبا عبد الله يقول: نعبد الله بصفاته كما وصف به نفسه قد أجمل الصفة لنفسه، ولا نتعدىٰ القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدىٰ ذلك...».

إلىٰ أن قال: «فهذه صفات الله وصف بها نفسه لا تدفع ولا ترد...».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوىٰ (١٣/ ٢٤٣): «ومن فَسَّر القرآن والحديث وتأوله علىٰ غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين؛ فهو مفتر علىٰ الله، ملحد في آياته؛ مُحرِّف للكلم عن مواضعه».

قلت: ومن أوَّل ولو آية أو ما صح من الأحاديث فقد ألحد فيها؛ قال الله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ﴾ [فصلت: ٤٠].

قال ابن عباس: «الإلحاد: وضع الكلام علىٰ غير موضعه». اهـ، تفسير ابن كثير، تحقيق السلامة (٧/ ١٨٣)، وانظره مسندًا عند الطبري (٢٠/ ٤٤١)، تحقيق عبد الله التركي، ثم قال الإمام الطبري بعد ذلك بأسطر: «... وذلك أن اللحد والإلحاد هو الميل...»، إلىٰ أن قال: «... ويكون تحريفًا لها وتغييرًا لمعانيها».

وقال العلامة ابن سعدي في تفسيره (ص٧٥٠)، تحقيق عبد الرحمن اللويحق: «هو الميل بها عن الصواب بأي وجه كان؛ إما بإنكارها وجحودها وتكذيب ما جاء بها، وإما بتحريفها وتصريفها عن معناها الحقيقي وإثبات معانٍ لها ما أرادها

الله منها...».

وقال الإمام البغوي في تفسيره (٧/ ١٧٥): «يميلون عن الحق في أدلتنا...».

ونقل الإمام ابن القيم كلامًا جميلًا لأحد العلماء في ذم التأويل إلىٰ أن قال في كلامه: «... فأصل خراب الدين والدنيا إنما هو من التأويل الذي لم يرده الله ورسوله ﷺ بكلامه، ولا دل عليه أنه مراده...». اهـ، انظر إعلام الموقعين (٦/ ١٨٦-١٨٧)، تحقيق مشهور سلمان.

٩- الإمام عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال لرجل فضل عليًّا علىٰ عثمان رضي الله عنهما: «أيهما أحب إليك: رجل أسرع في كذا أو رجل أسرع في المال؟».

وفي رواية: «رجل أسرع في الدماء أو رجل أسرع في المال...؟». اهـ

انظراه في تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص١٤٥)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٧٢)، وسند أبي زرعة صحيح.

وهذه زلة من عمر بن عبد العزيز -رحمه الله وتجاوز عنه-، وعثمان رضي الله عنه لم يأخذ المال بغير حق، كما أن عليًّا لم يسفك دم أحد بغير حق، والكف عن هذا هو مذهب أهل السنة قاطبة.

١٠- الإمام محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ صاحب المذهب:

كان يجلس مع إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ ويروي عنه ويدلسه فيقول: من لا أتهم -مع علمه ببدعته وغلوه فيها- فهذا الرجل جهمي رافضي معتزلي!!

قال الإمام أحمد عنه: «كل بلاء فيه». اهـ

قال ابن المبارك: «تركت حديثه لأنه كان مجاهرًا بالقدر».

قلت: وتحذير الأئمة من المبتدعة وتبديع من جالسهم أشهر من علم، ومع

ذلك فلم يقل أحد: إن الشافعي مبتدع؛ فماذا يصنع الحداد؟ أيبدع الشافعي أم يعود لكلام السلف في كيفية معاملة الناس وإنزال الرجل منزلته التي يستحقها؟!!

١١- **إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ:** ثبت في كتاب العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله بن أحمد، تحقيق وصي الله عباس (٢/ ٤٩٢) رقم (٣٢٤٣).

قال عبد الله: «سألته عن الرجل يمس منبر النبي ﷺ ويتبرك بمسه ويقبله، ويفعل بالقبر مثل ذلك، أو نحو هذا يريد بذلك التقرب إلىٰ الله -جل وعز-؟

فقال: لا بأس بذلك». انتهىٰ بحروفه.

قال مقيده -عفا الله عنه وغفر له-: قال أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف، كتاب الحج، في مس منبر النبي ﷺ (٥/ ٦٨٥) رقم (١٦١٣)، تحقيق حمد الجمعة ومحمد اللحيدان، ط مكتبة الرشد: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة -القائل تلميذه-: «قال: نا زيد بن الحباب قال: حدثني أبو مودود قال: حدثني يزيد بن عبد الملك ابن قُسيط قال: رأيت نفرًا من أصحاب النبي ﷺ إذا خلا لهم المسجد قاموا إلىٰ رمانة المنبر والقرعاء فمسحوها ودعوا، ورأيت يزيد يفعل ذلك». ورواه ابن سعد في الطبقات (١/ ١٩٦)، ط دار الكتب العلمية، تحقيق محمد عبد القادر عطا، من طريق أبي مودود عبد العزيز مولىٰ لهذيل عن يزيد بن عبد الله بن قُسيط به.

فما في المصنف من أنه ابن عبد الملك فَمُصَحَّف[1].

---

(١) **وهذا السند جيد:** فزيد بن الحباب، هو أبو الحسين العكلي الكوفي، وثقه الدارقطني كما في المؤتلف والمختلف، ط دار الغرب (١/ ٤٨٠)، والعجلي كما في معرفة الثقات، ط مكتبة الدار، تحقيق البستوي (١/ ٣٧٨) رقم (٥٢٦)، وعلي بن المديني، انظر حاشية سبط بن العجمي علىٰ الكاشف للذهبي، ط دار القبلة (١/ ٤١٥) رقم (١٧٢٩)، وكذلك الجوهر النقي مع سنن البيهقي (٩/ ٣٤٤).

=

ومن المعلوم أن التبرك برسول الله ﷺ وبآثاره جائز؛ لفعل الصحابة رضي الله عنهم،

=

وقال ابن عدي في الكامل (٣/ ٢١٠) رقم (٧٠٦) بعد أن تكلم في بعض أحاديثه عن الثوري: «... والباقي عن الثوري وعن غير الثوري مستقيمة كلها».

وقال الإمام أحمد: «ثقة، ليس به بأس». العلل رواية عبد الله رقم (١٧٠٢)، ولكن الإمام أحمد قد بَيَّن في رواية أخرىٰ: أنه مع صدقه كان كثير الخطأ، وقال الذهبي كما في الميزان (٢/ ٦١٣): «ما علمت فيه جرحًا».

قلت: الرجل مستقيم الحديث في الجملة، وإنما تكلم بعض العلماء في أحاديثه عن الثوري، وليس هذا منها.

ومع ذلك فقد تابعه الثقتان: عبد الله بن مسلمة القعنبي، وخالد بن مخلد البجلي؛ كما عند ابن سعد، وبهذا يُعلم خطأ من ضعف هذا الأثر بابن الحباب.

وأما أبو مودود؛ فهو عبد العزيز بن أبي سليمان المدني القاص، قال ابن حبان في الثقات، ط مؤسسة الكتب الثقافية (٧/ ١١٤): «وكان ممن يخطئ».

وقال البرقي: «وممن يضعف في روايته ويكتب حديثًا أبو مودود المدني» كما في تهذيب التهذيب (٦/ ٣٠٤) رقم (٦٥٦).

وقال الحافظ في التقريب، ط عوامة (ص٤١٨): «مقبول».

قلت: وهذا قد اعتمد عليه من ضعف هذا الأثر، والصواب: أن أبا مودود ثقة حسن الحديث؛ إلا إن وجد في حديث مخالفة، أو نكارة، ودليل ذلك أن الأئمة قد وثقوه، مثل: أبي داود كما في سؤالات الآجري له (٢/ ٣٥) رقم (١٠٣١).

والإمام أحمد كما في العلل لابنه عبد الله رقم (١٢٣٥)، وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٣٨٤) رقم (١٧٩١)، وكذلك وثقه الإمام ابن معين كما في الجرح والتعديل الموضع السابق، ووثقه الإمام علي بن المديني وابن نمير.

انظر: تهذيب التهذيب (٦/ ٣٠٤) رقم (٦٥٦)، وتهذيب الكمال للمزي (١٨/ ١٤٤) رقم (٣٤٥٠).

وأما يزيد بن قُسيط: فمن رجال الكتب الستة، وقد وثقه ابن طهمان والنسائي وابن حجر. وقال ابن عدي: وهو صالح الروايات. وعلىٰ هذا فهذا الأثر لا ينزل عن رُتبة الحسن.

وكانت يده تمس المنبر، فلعل المنبر الموجود في عهد الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو منبره الذي لامسه ﷺ بيده الشريفة، ولذلك أذن به أحمد، وأما بعد ذلك فقد احترق المنبر وما بقيت الرمانة، وإنما بقي من المنبر خشبة صغيرة.

كذا قال شيخ الإسلام كما في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٢٠)، ومع ذلك فقد روىٰ ابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ٦٨٥) رقم (١٦١١٤) بسند صحيح عن سعيد بن المسيب «أنه كره أن يضع يده علىٰ المنبر».

وأما الآن في هذه الأزمان فقد تغير المنبر واحترق ولم يعد له أثر، فلا يجوز فعل هذا كما قرره علماء أهل السنة في هذا العصر -حفظهم الله ورعاهم-، وهذا الفعل -مسح المنبر- الذي جاء عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا وغيره ليس دليلًا شرعيًّا، بل الصواب أنه لا يثبت به شرع ولا سُنة، وما فعله جمهور الصحابة -ومنهم الخلفاء الأربعة- أفضل وأصوب مما فعله آحادهم؛ كما نقل هذا الشيخ أحمد النجمي عن الإمام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وأكثر ما يقال فيما انفرد به بعض الصحابة أنه سائغ بحيث إن من فعله لا يُبدع ولا يضلل ولا يقال انعقد الإجماع علىٰ تركه، هذا ما عليه علماء السنة في هذا العصر؛ بخلاف من أطلق لسانه في صحابة رسول الله ﷺ فنسبوهم إلىٰ البدعة لفهم سيئ أودىٰ بهم إلىٰ هذا التجريح؛ ناسين قول الرسول ﷺ: «**إذا ذكر أصحابي فأمسكوا**»، رواه الطبراني في الكبير وأبو نعيم في الحلية.

وقد حسَّنه العراقي وتلميذه ابن حجر العسقلاني إلىٰ غير ذلك من النصوص.

ومن النقولات عن العلماء في كيفية تعاملهم تجاه ما جاء عن آحاد الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن نقل بعضًا مما انفرد به الصحابة كما في الفتاوىٰ (١/ ٢٧٨-٢٧٩): «ومثل هذا لا تثبت به شريعة كسائر ما ينقل عن آحاد

الصحابة في جنس العبادات أو الإباحات أو الإجابات أو التحريمات، إذا لم يوافقه غيره من الصحابة عليه، وكان ما يثبت عن النبي ﷺ يخالفه لا يوافقه لم يكن فعله سُنة يجب علىٰ المسلمين اتباعها، بل غايته أن يكون ذلك مما يسوغ فيه الاجتهاد، ومما تنازعت فيه الأمة فيجب رده إلىٰ الله والرسول، ولهذا نظائر كثيرة...».

إلىٰ أن قال (١/ ٢٨٠): «وكذلك ابن عمر كان يتحرىٰ أن يسير مواضع سير النبي ﷺ، وينزل مواضع منزله، ويتوضأ في السفر حيث رآه يتوضأ، ويصب فضل مائه علىٰ شجرة صب عليها، ونحو ذلك مما استحبه طائفة من العلماء ورأوه مستحبًّا.

ولم يستحب ذلك جمهور العلماء، كما لم يستحبه، ولم يفعله أكابر الصحابة؛ كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود ومعاذ بن جبل وغيرهم، ولم يفعلوا مثلما فعل ابن عمر.

ولو رأوه مستحبًّا لفعلوه كما كانوا يتحرون متابعته والاقتداء به».

ومنها ما جاء في الصارم المنكي في الرد علىٰ السبكي لابن عبد الهادي، تحقيق عقيل المقطري (ص١٤٥) نقلًا عن شيخ الإسلام قوله: «... والوقوف عند القبر كلما دخل المدني لا يُشرع بالاتفاق، فلم يبق الفرق بين المدني وغير المدني له أصل في السنة، ولا نظير في الشريعة، ولا هو بما سَنَّه الخلفاء الراشدون وعمل به كافة الصحابة، فلا يجوز أن يجعل هذا من شريعته وسنته.

وإذا فعله من الصحابة الواحد والاثنان والثلاثة وأكثر دون غيرهم كان غايته أنه يثبت به التسويغ بحيث يكون هذا مانعًا من دعوىٰ الإجماع علىٰ خلافه، بل يكون كسائر المسائل التي ساغ فيها الاجتهاد لبعض العلماء، أما أن يُجعل من سنة الرسول ﷺ وشريعته وحكمه ما لم تدل عليه سُنته لكون بعض السلف فعل

ذلك فهذا لا يجوز».

وانظر الرد علىٰ الأخنائي لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١١٠-١١٩).

وكذلك نقل هذا عن شيخ الإسلام العلامة محمود الآلوسي في غاية الأماني في الرد علىٰ النبهاني، تحقيق الداني بن منير آل زهوي (١/ ٢٤٥).

قال فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد -حفظه الله- في رسالته التحذير من تعظيم الآثار غير المشروعة (ص١٣): «... فإن ما جاء من آثار في التبرك بالمنبر إنما كان في منبره الذي كان يجلس عليه، والرمانة التي يضع يده عليها، وهو تبرك بما لامسه جسده ﷺ، وهذا سائغ...».

إلىٰ أن قال: «... وقد احترق المنبر، فلم يكن هناك مجال للتبرك بشيء مسه رسول الله ﷺ كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في الاقتضاء...».

وقال في (ص١٩): «الآثار الجسدية، والمراد بها ما مسه جسده ﷺ، فهذا التبرك به سائغ، وقد تقدم الكلام فيها قريبًا، وقد ظفر بذلك الصحابة رضي الله عنهم، ومن وصله شيء منها من التابعين ومن بعدهم، وبعد ذلك انقرضت، ولم يكن لها وجود علىٰ الحقيقة، ولا مجال للتعلق بها...».

وكنت مع بعض المشايخ عند الشيخ العلامة أحمد النجمي فسألناه عن مسح الرمانة كما فعل ابن عمر؟ فأملىٰ علينا هذه الأسطر: «كل الصحابة -رضوان الله عليهم- كانوا يتبركون بفضلاته؛ كالبصاق والنخام، وكذلك العرق، وكانوا يتبرَّكون بشعره، وقد أقرهم علىٰ ذلك.

كما جاء في حديث أنس عند مسلم أن النبي ﷺ حين حلق أعطىٰ النصف من شعر رأسه لأبي طلحة، وأمره أن يوزع النصف الآخر بين الناس.

وفي حديث أبي جحيفة في الصحيحين أن بلالًا أخرج للنبي ﷺ وضوءًا فمن

ناضح ونائل.

والمهم: أن ما فعله ابن عمر كان سائغًا في ذلك الوقت حينما كان يضع يده علىٰ رمانة المنبر التي كان النبيﷺ يضع يده عليها، فإنه لم يفعل إلا ما كان يفعله الصحابة من التبرك بما لامس جسده، أما بعد تطاول الأزمنة واحتراق المنبر فلم يبق شيء مما لامسه يسوغ لمسه والتبرك به». اهـ بحروفه.

ومن ذلك -التبرك بما لامسه جسده الشريفﷺ-: ما ثبت في صحيح البخاري عن سهل بن سعد في قصة الرجل الذي سأل رسول اللهﷺ الشملة التي كان يلبسها عليه السلام فأعطاه، فلما عوتب الرجل في ذلك قال: «رجوت بركتها حين لبسهاﷺ؛ لعلي أُكَّفن فيها».

وثبت في صحيح مسلم رقم (٢٠٦٩) من أن أسماء رضي الله عنها أخرجت جبة لرسول اللهﷺ فقالت: «هذه كانت عند عائشة حتىٰ قُبضت، فلما قُبضت قبضتها، وكان النبيﷺ يلبسُها، فنحن نغسلُها للمرضىٰ، يُستشفىٰ بها».

قلت: وهذا خاص بهﷺ، وهو ما فهمه الصحابة رضي الله عنهم ، ولهذا لم يثبت أنها فعلته مع أبيها أبي بكر رضي الله عنه مع فضله ومكانته!!

ومع هذا فلا يوجد منها شيء الآن.

قال الشيخ العلامة ناصر الدين الألباني رحمه الله في معرض رده علىٰ المدعو محمد رمضان البوطي: «هذا ولابد من الإشارة إلىٰ أننا نؤمن بجواز التبرك بآثاره ﷺ، ولا ننكره خلافًا لما يوهمه صنيعُ خصومنا...

ونحن نعلم أن آثارهﷺ من ثياب أو شعر أو فضلات قد فُقدت؛ وليس بإمكان أحد إثبات وجود شيء منها علىٰ وجه القطع واليقين». انظر كتاب التوسل أنواعه وأحكامه (ص١٤٦).

وقد نقل شيخ الإسلام في الاقتضاء (٢/ ٧١٩) رواية أبي بكر الأثرم عن الإمام أحمد تسويغه لمسح المنبر لفعل ابن عمر فقال -أي: أحمد-: «أما المنبر فنعم، قد جاء فيه. قال أبو عبد الله: شيء يروونه عن ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن عمر: إنه مسح على المنبر.

قال: ويروون عن سعيد بن المسيب في الرمانة.

قلت: ويروون عن يحيىٰ بن سعيد، أنه حين أراد الخروج إلىٰ العراق جاء إلىٰ المنبر فمسحه ودعا، فرأيته استحسنه ثم قال: لعله عند الضرورة والشيء.

قيل لأبي عبد الله: إنهم يلصقون بطونهم بجدار القبر، وقلت له: رأيت أهل العلم من أهل المدينة لا يمسونه ويقومون ناحية فيسلِّمون.

فقال أبو عبد الله: نعم وهكذا كان ابن عمر يفعل.

ثم قال أبو عبد الله: بأبي وأمي ﷺ».

ثم قال شيخ الإسلام: «فقد رخص أحمد وغيره في التمسح بالمنبر والرمانة، التي هي موضع مقعد النبي ﷺ ويده ولم يرخِّصوا في التمسح بقبره...

وكره مالك التمسح بالمنبر، كما كرهوا التمسح بالقبر.

فأما اليوم فقد احترق المنبر، وما بقيت الرمانة وإنما بقي من المنبر خشبة صغيرة، فقد زال ما رخص فيه، لأن الأثر المنقول عن ابن عمر وغيره، إنما هو التمسح بمقعده». اهـ

وهذا الكلام من شيخ الإسلام -في توجيه فعل ابن عمر رضي الله عنهما- هو الصواب الذي لا شك فيه، ولذلك استحسنه العلماء في دار الإفتاء العامة بالمملكة برئاسة الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ -رحمهم الله جميعًا-.

انظر: شفاء الصدور في الرد علىٰ الجواب المشكور، تحقيق الشيخ عبد السلام ابن برجس رحمه الله (ص٢١-٢٢).

قال شيخ الإسلام وهو يتحدث عن بعض مفردات الصحابة رضي الله عنهم كما في الفتاوى (١/ ٢٨١-٢٨٢): «ومن هذا وضع ابن عمر يده على مقعد النبي ﷺ، وتعريف ابن عباس بالبصرة وعمرو بن حريث بالكوفة، فإن هذا لما لم يكن مما يفعله سائر الصحابة، ولم يكن النبي ﷺ شرعه لأمته، لم يكن أن يقال: هذا سُنة مستحبة، بل غايته أن يقال: هذا مما ساغ فيه اجتهاد الصحابة، أو مما لا ينكر على فاعله؛ لأنه مما يسوغ فيه الاجتهاد، لا لأنه سُنة مستحبة سَنها النبي ﷺ لأمته.

أو يقال في التعريف: إنه لا بأس به أحيانًا لعارض إذا لم يجعل سنة راتبة، وهكذا يقول أئمة العلم في هذا وأمثاله: وتارة يسوغون فيه الاجتهاد، وتارة يرخصون فيه إذا لم يتخذ سُنة، ولا يقول عالم بالسنة إن هذه سنة مشروعة للمسلمين». اهـ

قال العلامة السلفي محمود شكري الآلوسي في غاية الأماني في الرد على النبهاني، تحقيق الداني آل زهوي (١/ ١٩٤): «والمقصود هنا أن الصحابة تركوا البدع المتعلقة بالقبور بقبره وقبر غيره؛ لنهيه ﷺ عن ذلك، ولئلا يتشبهوا بأهل الكتاب الذين اتخذوا قبور الأنبياء أوثانًا، وإنما كان بعضهم يأتي من خارج فيسلم عليه إذا قدم من سفر، كما كان ابن عمر يفعل...

وكان ابن عمر يسلِّم عليه ثم ينصرف ولا يقف لا لدعاء له إلا لنفسه، لأن ذلك لم ينقل عن أحد من الصحابة فكان بدعة محضة... مع أن فعل ابن عمر إذا لم يفعل مثله سائر الصحابة إنما يحصل للتسويغ، كأمثال ذلك فيما يفعله بعض الصحابة، أما القول بأن هذا الفعل مستحب، أو منهي عنه، أو مباح، فلا يثبت إلا بدليل شرعي...».

وكذلك نقل رواية الأثرم السابقة الإمامُ ابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص١٤٧)، تحقيق عقيل المقطري من كلام شيخ الإسلام في رده علىٰ الأخنائي (ص١١٠-١١٩)، ثم قال معلقًا عليها: «وقد ذكر أحمد بن حنبل أيضًا في منسك المرُّوذي نظير ما نقل عن ابن عمر، وابن المسيب، ويحيىٰ بن سعيد، وهذا كله يدل علىٰ التسويغ.

وإن هذا مما فعله بعض الصحابة، فلا يقال: انعقد إجماعهم علىٰ تركه بحيث يكون فعل من فعل ذلك اقتداء ببعض السلف لم يبتدع هو شيئًا من عنده.

وأما أن يقال: إن الرسولﷺ ندب إلىٰ ذلك ورغَّب فيه وجعله عبادة وطاعة يشرع فعلها، فهذا يحتاج إلىٰ دليل شرعي لا يكفي في ذلك فعل بعض السلف، ولا يجوز أن يقال: بإن الله ورسوله يحب ذلك أو يكرهه، وأنه سَن ذلك أو شرعه، أو نهىٰ عن ذلك وكرهه، ونحو ذلك إلا بدليل يدل علىٰ ذلك، لاسيما إذا عرف أن جمهور أصحابه لم يكونوا يفعلون ذلك.

فيقال: لو كان هو ندبهم إلىٰ ذلك وأحبه لهم لفعلوه، فإنهم كانوا أحرص الناس علىٰ الخير، ونظائر هذا متعددة، والله أعلم».

وفي كتاب الباعث علىٰ إنكار البدع والحوادث لأبي شامة، تحقيق مشهور سلمان (ص٨٧) قال بعد أن بيَّن حد البدعة: «وفي معنىٰ ذلك -أي: ما ليس بدعة- ما كان في عصر الصحابة رضي الله عنهم مما أجمعوا عليه قولًا أو فعلًا أو تقريرًا، وكذا ما اختلفوا فيه، فإن اختلافهم رحمة مهما كان للاجتهاد والتردد مساغ، وليس لغيرهم إلا الاتباع دون الابتداع».

وقال الإمام ابن كثير في تفسيره (٤/ ٤٠١) في إهداء ثواب القراءة إلىٰ الأموات ثم قال: «... ولهذا لم يندب إليه رسول اللهﷺ أمته، ولا حثهم عليه،

ولا أرشدهم إليه بنص ولا إيماء، ولم ينقل ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولو كان خيرًا لسبقونا إليه، وباب القربات يقتصر فيه علىٰ النصوص، ولا يتصرف فيه بأنواع الأقيسة والآراء».

قال مقيده -عفا الله عنه-: لا يُعلم أن أحدًا من الصحابة أنكر هذا الفعل علىٰ ابن عمر؟!!

فلو كان بدعة وخطأ محضًا -كما زعم بعضهم- مع سكوتهم عنه لجاز أن يقال: إن الخطأ في هذه المسألة لم يعلم إلا بعد عصرهم رضي الله عنهم وهذا من المحال!!

قال الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله كما في إعلام الموقعين، تحقيق مشهور ابن حسن سلمان (٦/ ٢٣): «فلو جاز أن يخطئ الصحابة في حكم ولا يكون في ذلك العصر ناطق بالصواب في ذلك الحكم؛ لم يكن في الأمة قائم بالحق في ذلك الحكم، لأنهم بين ساكت ومخطئ...».

وقال في (٦/ ٣٧): «... والمحظور إنما هو خلو عصرهم -أي: الصحابة- عن ناطق بالصواب واشتماله علىٰ ناطق بغيره فقط، فهذا هو المحال».

وقال أيضًا (٥/ ٥٧١): «... فلو كان علمهم أن يفتي أحدهم بفتوىٰ وتكون خطأ مخالفة لحكم الله ورسوله، ولا يفتي غيره بالحق الذي هو حكم الله ورسوله إما مع اشتهار فتوىٰ الأول أو بدون اشتهارها؛ كانت هذه الأمة العدل الخيار قد أطبقت علىٰ خلاف الحق، بل انقسموا قسمين: قسمًا أفتىٰ بالباطل وقسمًا سَكَت عن الحق، وهذا من المُستحيل فإن الحق لا يعدوهم ويخرج عنهم إلىٰ من بعدهم قطعًا...».

وانظر مثل هذا (٥/ ٥٧٢-٥٧٦).

وهذا المنهج -أي: عدم الجرأة علىٰ الصحابة- تجده عند أئمتنا وأسلافهم المتقدمين.

قال الإمام عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ مُحذِّرًا من التوسل برسول الله ﷺ بعد موته عند قبره فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... ولو كان مشروعًا لأمر به أمته وحضهم عليه ورغبهم فيه، ولكان الصحابة وتابعوهم بإحسان أرغب شيء فيه، وأسبق إليه، ولم ينقل عن أحد منهم قط -وهم القدوة- بنوع من أنواع الأسانيد أنه جاء إلىٰ قبره ليستغفر له، ولا شكا إليه ولا سأله.

والذي صح عنه: مجيء القبر للتسليم فقط هو ابن عمر، وكان يفعل ذلك عند قدومه من السفر، ولم يكن يزيد علىٰ التسليم شيئًا ألبتة.

ومع هذا فقد قال عبيد الله بن عمر العُمري الذي هو أَجَلُّ أصحاب نافع -أو مِن أجلِّهم-: ما نعلم أحدًا من أصحاب النبي ﷺ فعل ذلك إلا ابن عمر.

ومعلوم أنه لا هدي أكمل من هدي الصحابة، ولا تعظيم للرسول فوق تعظيمهم، ولا معرفة لقدره فوق معرفتهم، فمن خالفهم، إما أن يكون أهدىٰ منهم؛ أو يكون مرتكبًا لنوع من البدع...».

انظر: مصباح الظلام في الرد علىٰ من كذب علىٰ الشيخ الإمام، تحقيق الدكتور عبد العزيز الزير آل حمد (ص٤٨١)، وانظر: الفتاوىٰ لشيخ الإسلام (٢٧/ ٤١٦).

قال مقيده: وأما لفظة: «ويفعل بالقبر مثل ذلك أو نحو هذا». أقصد في سؤال عبد الله لأبيه فلا تصح لعدة أمور:

الأول: أن الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أورد هذا الأثر عن عبد الله بلفظ: «وقد ثبت أن عبد الله سأل أباه عمن يَلمَس رمانة منبر النبي ﷺ، ويمس الحجرة النبوية فقال: لا أرىٰ بذلك بأسًا». انظر: السير (١١/ ٢١٢).

فهنا جاءت بلفظ: «الحجرة النبوية»، والإمام الذهبي قد نقلها من المسائل

فاختلف اللفظ عن المطبوع من المسائل الذي حُقق علىٰ بعض المخطوطات، فهذا يدل علىٰ وهن هذه اللفظة وأنها لم تضبط، بل فيها اضطراب.

الثاني: ثبت عن أبي بكر الأثرم أنه قال: «قلت لأبي عبد الله -يعني: الإمام أحمد-: قبر النبي ﷺ يلمس ويتمسح به؟ قال: ما أعرف هذا، قلت له: فالمنبر؟ قال: أما المنبر فنعم، قد جاء فيه.

قال أبو عبد الله: شيء يروونه عن ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن عمر أنه مسح علىٰ المنبر...». اهـ

نقله شيخ الإسلام في الاقتضاء (٢/ ٧١٩)، وابن عبد الهادي في الصارم المنكي، تحقيق عقيل المقطري الطبعة الأولىٰ لمؤسسة الريان (ص١٤٥).

وهذا النقل عن أحمد يُشكِّك أن تلك الزيادة زادها بعض النساخ علىٰ تعاقب الزمان، والله أعلم.

ومما يدل علىٰ عدم صحتها: أن شيخ الإسلام ابن تيمية -وهو المُطَّلع علىٰ كلام الإمام أحمد- لم يثبت عنده ذلك، ولذلك قال: «اتفق الأئمة علىٰ أنه لا يمس قبر النبي ﷺ ولا يقبله، وهذا كله محافظة علىٰ التوحيد؛ فإن من أصول الشرك بالله: اتخاذ القبور مساجد».

انظر: الجواب الباهر لزوار المقابر (ص٣١)، كما في حاشية العلامة وصي الله عباس علىٰ العلل لأحمد.

وقال أيضًا كما في قاعدة في الوسيلة (ص١٠٩)، كما في جامع المسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية المجموعة الخامسة، تحقيق محمد عزيز شمس، ط دار عالم الفوائد: «وكذلك اتفق الأئمة الأربعة وغيرهم علىٰ أنه لا يشرع لأحد أن يستلم ويقبل غير الركنين اليمانيين، لا قبور الأنبياء ولا حجرة بيت المقدس ولا غير ذلك».

وكان الإمام أحمد يلتمس العذر لمسعر بن كدام، فقد ثبت عند الخلال في السنة (٣/ ٥٧٣) رقم (٩٨٦): «أما مسعر فلم أسمع أنه كان مرجئًا، ولكن يقولون: إنه كان لا يستثني».

وفيها برقم (٩٨٤) أن أحمد سمع ابن عيينة يقول: «قال لي سفيان الثوري: ألا تكلم مسعرًا في هذا الذي يقول؟

قال: كان مسعر عنده ليس كغيره، وكان رجلًا صالحًا».

قلت: المرجئة والجهمية يُحرمون الاستثناء في الإيمان؛ لأنه شك عندهم، انظر: فتاوىٰ ابن تيمية (٧/ ٦٨١)، هل أحمد يجامل الناس علىٰ حساب العقيدة؟!

وثبت عن أحمد كما في السنة للخلال رقم (٥٣٢) ومن قال: «أبو بكر وعمر وعلي وعثمان فهو رافضي، أو قال: مبتدع». اهـ

وفي رقم (٥٣٠ و٥٣٣) قال: «أهلٌ أن يُبَدَّع؛ أصحابُ النبيﷺ قدَّموا عثمانَ».

وفي رقم (٥٣٤): «قال: ذا قول سوء».

قلت: وتأمل رقم (٦٠٦) وبقية الروايات يتضح أن المراد في الخلافة والفضل جميعًا.

وثبت في اللالكائي (٧/ ١٤٥٢) برقم (٢٦٢٠) قال حماد بن زيد: «لئن زعمت أن عليًّا أفضل من عثمان؛ لقد زعمت أن الصحابة قد خانوا».

ومع هذا فقد ثبت عن أحمد أنه قال لمن قدم عليًّا علىٰ عثمان: «ما يعجبني هذا القول، فقيل: أيقال مُبتدع؟! قال: أكره أن أُبدِّعه، البدعة شديدة...».

وفي رقم (٥٢٧ و٦٠٣) قال: «هذا الآن شديد هذا الآن شديد». اهـ

وفي رقم (٥١٣) سُئل من قال أبو بكر وعمر!! هو عندك من أهل السنة؟ قال: «لا توقفني هكذا، كيف نصنع بأهل الكوفة؟ ثم قال: إخراج الناس من السُّنة شديد».

قلت: لأن هذا قد عمَّ علىٰ أهل الكوفة وعلمائها.

وقبل الختام أحب أن أبين أن التوبة لابد فيها من قوة وعزيمة صادقة فالنفوس طلعة إلىٰ التعالي وحب الشرف، فلابد من مجاهدتها؛ فإن الدنيا ليست وطنًا لأحد فيطمأن بها.

فلم يستوحش الإنسان من الرجوع إلىٰ الحق ما دام أنه عبدٌ لله ﷻ، وما دام أنه بشر يُصيب ويخطئ كسائر الناس.

ونسأل الله ﷻ ألا يجعل هؤلاء ممن قال الإمام أحمد في أمثالهم: «لا يتوب هؤلاء». انظر: الإبانة لابن بطة (٢/ ١٢٩) رقم (٤٠٤).

قلت: وهذا من الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إشارة إلىٰ الحديث الذي رواه الطبراني في الأوسط وابن أبي عاصم في السنة والبيهقي في الشعب، عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله احتجز التوبة عن صاحب كل بدعة**».

حسَّن المنذري والألباني سنَدَه.

بل سُئل الإمام أحمد عن هذا الحديث فقيل له -كما في بدائع الفوائد (٤/ ١٣٨٧) ط دار عالم الفوائد، تحقيق علي العمران، تحت إشراف فضيلة الشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد -حفظه الله-: «وحجب التوبة أيشٍ معناه؟ فقال: لا يوفَّق ولا ييسر صاحب بدعة لتوبة...».

ومع ذلك فلابد أن يجهر العاصي والمبتدع بتوبته كما جهر ببدعته، فقد ثبت أن رجلًا قال لابن المبارك: فأنا تائب، قال ابن المبارك: «لا؛ حتىٰ يظهر من توبتك مثل الذي ظهر من بدعتك». أخرجه ابن بطة في الإبانة الصغرىٰ رقم (١٥٠) (ص١٦٥-١٦٦).

وثبت عند الطبراني في الأوسط وغيره بسند جيد أن النبي ﷺ قال: «... **وما عملت من سوء فأحدث له توبة؛ السر بالسر، والعلانية بالعلانية**».

وقبل هذا وذاك قول الله ﷻ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٦٠].

قال القرطبي: «ولا يكفي في التوبة عند علمائنا قول القائل: قد تبت، حتىٰ يظهر منه في الثاني خلافَ الأول...». الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٨٧)، ط مركز تحقيق التراث في الهيئة المصرية بدار الكتب.

وقال أيضًا في (٢/ ١٨٨): «... أي: بُيِّنوا خلاف ما كانوا عليه».

ومن أجمل ما أُثِر عن السلف الصالح -رحمهم الله ورضي عنهم- قولهم: «الرجوع إلىٰ الحق خير من التمادي في الباطل». أسنده الخلال في السنة عن أبي بكر المروذي (٧/ ١٠٤) رقم (٢١٧١).

وقال عبد الله بن بريدة أبو سهل المروزي: «من ضنائن العلم: الرجوع إلىٰ الحق». ذكره أبو قاسم الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة، ط الراية (٢/ ٥٣٥).

والمراد: أن من خصائص العلم: الرجوع إلىٰ الحق.

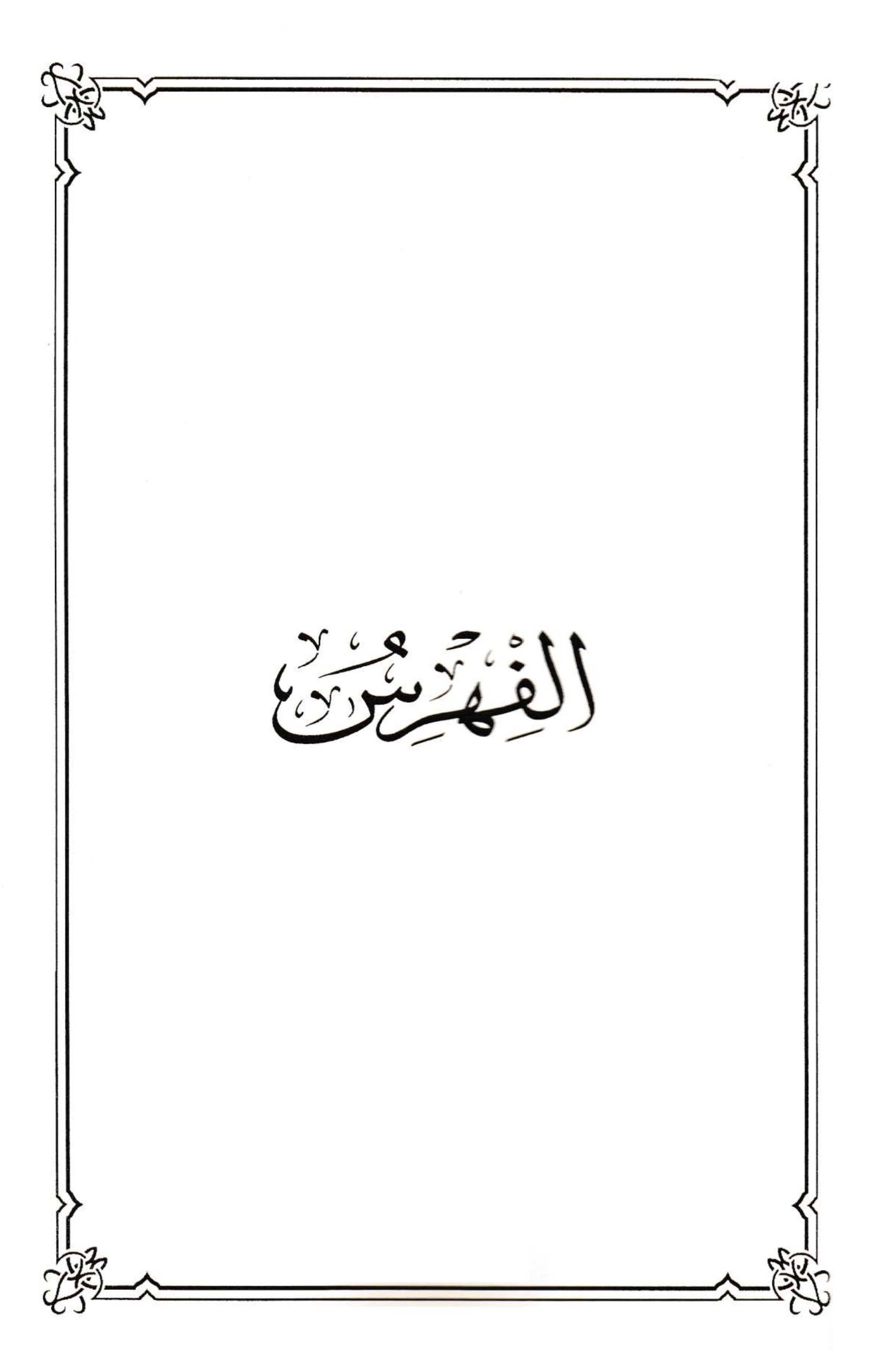
واللهَ أسأل أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يجعله خالصًا لوجهه، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون، وأن يكون سبب هداية لخلقه، ويشفي به من ضل؛ فإن الله هو الشافي والمعافي.

وصلِّ اللهم وسلِّم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

وقال الفقير إلىٰ مولاه عبد الله بن محمد بن عامر الأحمري:

تم الفراغ منه بعد منتصف الليل من ليلة الجمعة المباركة لثلاث ليال خلون من شهر ذي الحجة، لعام ألف وأربعمائة وخمسة وعشرين للهجرة النبوية.



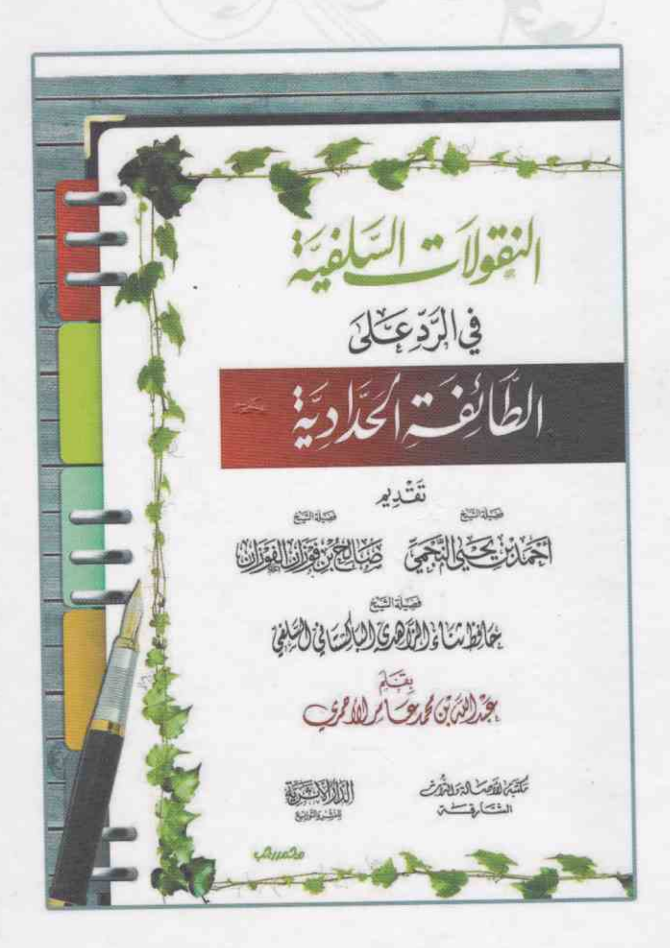


الفهرس



فهرس الموضوعات





مكتبة الأصالة والتراث
الشارقة

الدار الأثرية
للنشر والتوزيع